"يزودنا مارك ليونارد برؤية آسرة للكيفية التي ترى فيها نخب المفكرين وصانعي السياسة الصينيين العالم الذي سيساعدون حتماً في تشكيله عبر القرن القادم".

كريس باتن

فيمَ تفكر الصين؟!

تصوير

أحمد ياسين

مارك ليونارد

نقلته إلى العربية

هبة عكام



Original Title:
WHAT DOES CHINA THINK?
MARK LEONARD

ISBN-13: 978-0-00-723068-6

العبيكان Obeikan 2008 _ 1429
ISBN: 6 - 036 - 503 - 603 - 978
الطبعة العربية الأولى 1431هـ - 2010م

الناشر العبيكان للنشر
المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب
هاتف: 2937581/2937574، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

ح مكتبة العبيكان، 1431هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ليونارد، مارك
فِيمَ تفكر الصين./ مارك ليونارد؛ هبة عكام.- الرياض 1431هـ
212ص؛ 14× 21سم
ردمك: 978 - 603 - 503 - 036 - 6
1 - الصين - الأحوال الاقتصادية
أ. عكام، هبة (مترجم) ب. العنوان
ديوي: 330.951 رقم الإيداع: 6749 / 1431
ردمك: 978 - 9960 - 54 - 857 - 9 رقم الإيداع: 6749 / 1431

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان
المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف: 4160018 /4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595

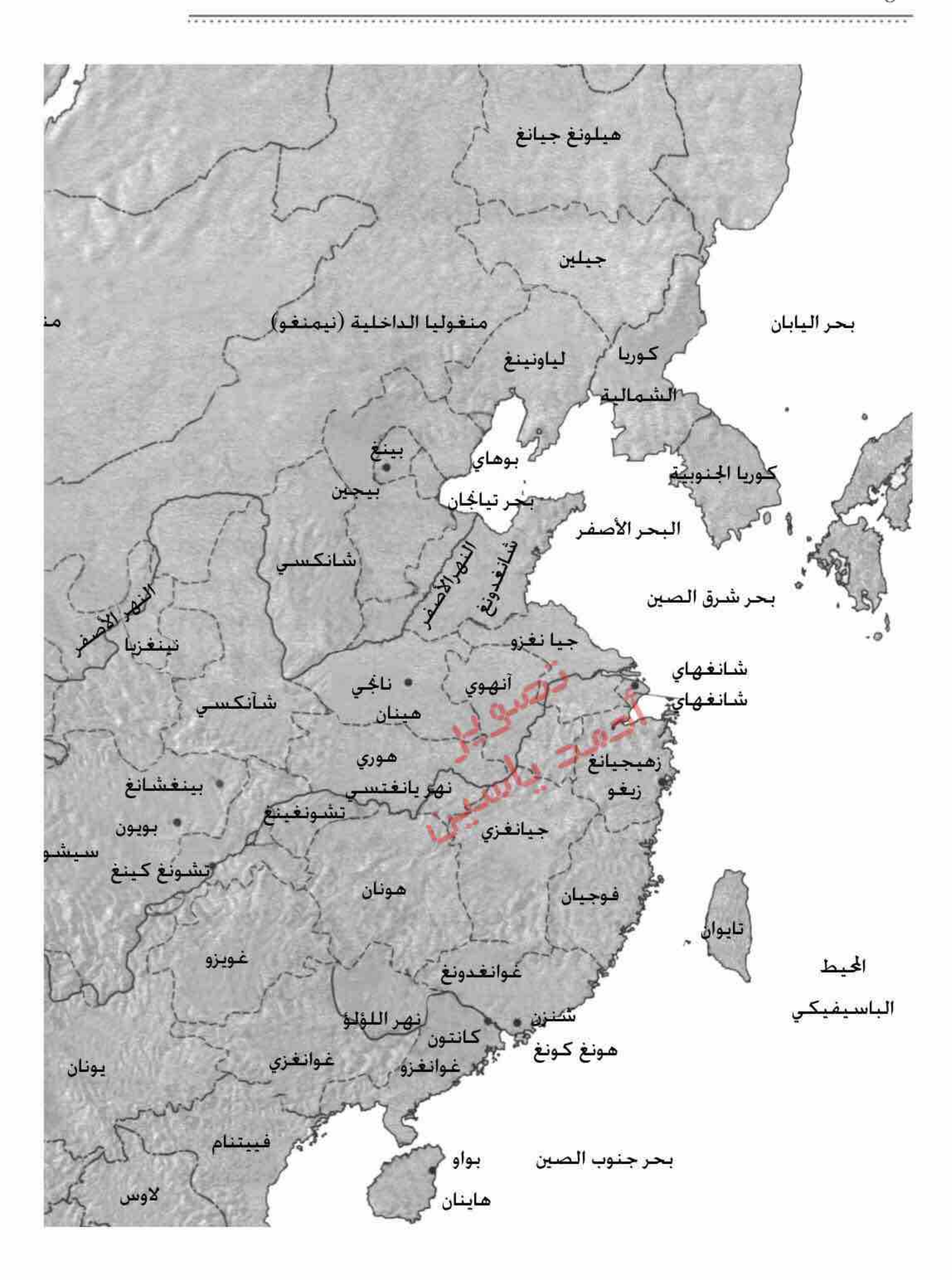
عن المؤلف

مارك ليونارد مدير تنفيذي للمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، أول مؤسسة أبحاث أوروبية شاملة تضع تصورات للتطورات المرتقبة في حقول مختلفة. لها مكاتب في كل من: برلين، ولندن، وباريس، وروما، وصوفيا، ووارسو.

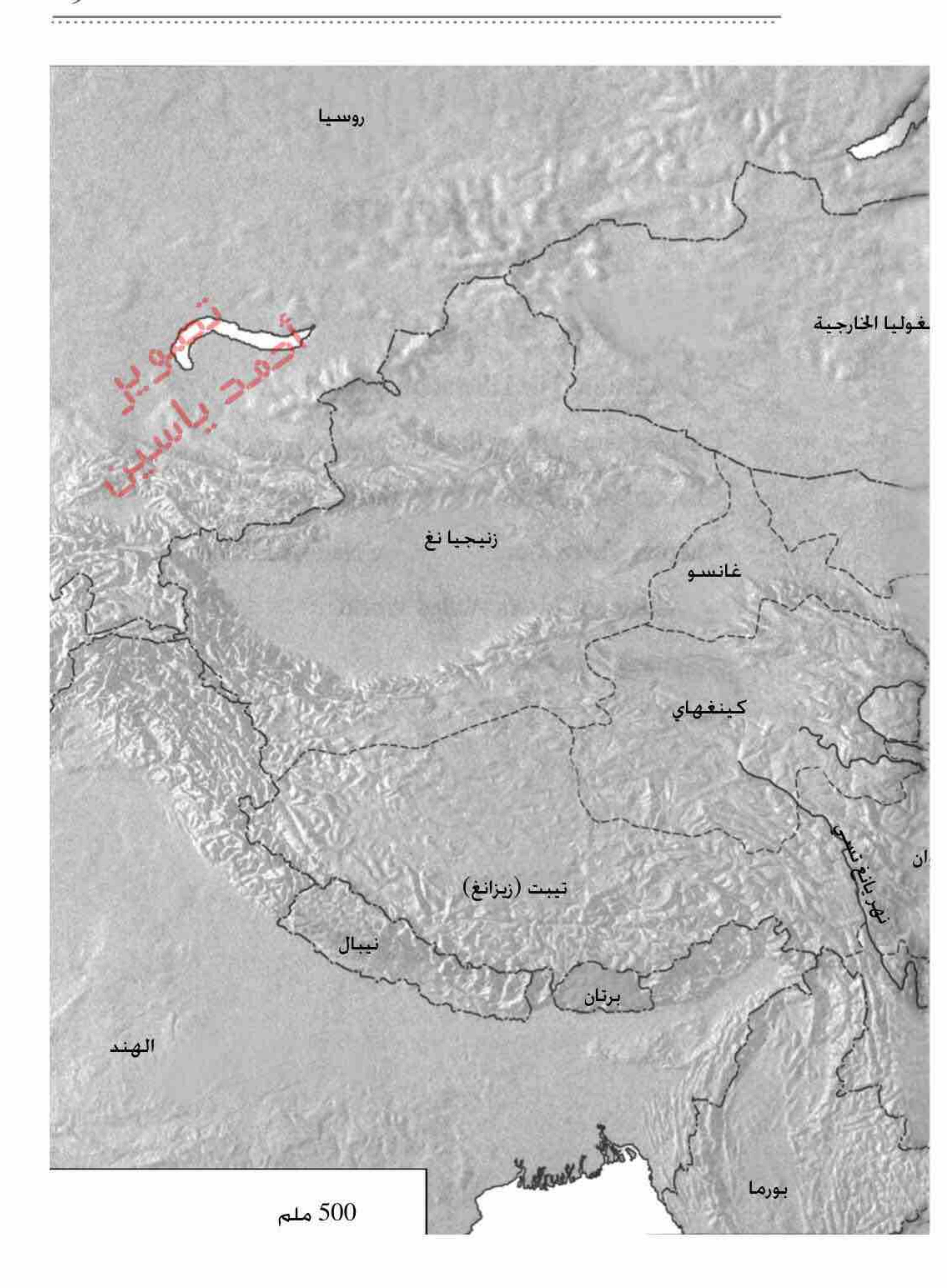
عمل سابقاً في مركز الإصلاح الأوروبي، وكان مديراً مؤسساً لمركز السياسة الخارجية. قضى وقتاً في واشنطن، بوصفه زميلاً لصندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة الأمريكية، قادماً عبر الأطلسي، وأمضى وقتاً في بكين، بوصفه باحثاً زائراً في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية. ترجم كتابه الأول، «لماذا ستدير أوروبا القرن الواحد والعشرين»، بـ 18 لغة. نشرت مقالاته على ضفتي الأطلسي عبر مطبوعات منها: الإيكونوميست، والغارديان، والفاينشال تايمز، والسبكتتر، والسن، وليبراسيون، ودي فلت، والوول ستريت جورنال.

www.markleonard.net

المحتويات



هيلونغ جيانغ
جيلين
منغوليا الداخلية (نيمنغو)
بحر اليابان
كوريا
الشمالية
لياونينغ
بينغ
بيجين
بوهاي
بحر تياجان
كوريا الجنوبية
البحر الأصفر
شانكسي
النهر الأصفر
شاندونغ
بحر شرق الصين
النهر الأصفر
نينغزيا
جيا نغزو
شانغهاي
شانغهاي
نانجي
آنهوي
شآنكسي
هينان
هوري
زهيجيانغ
بينغشانغ
نهر يانغتسي
زيغو
تشونغينغ
بويون
جيانغزي
تشونغ كينغ
هونان
فوجيان
تايوان
غويزو
المحيط
الباسيفيكي
غوانغدونغ
نهر اللؤلؤ
شنزن
كانتون
هونغ كونغ
غوانغزي
غوانغزو
يونان
فييتنام
بواو
بحر جنوب الصين
لاوس
هاينان



روسـيا
غوليا الخارجية
زنيجيا نغ
غانسـو
كـينـغـهاي
تيبت (زيزانغ)
نيبال
برتان
الهـنـد
بورما
500 ملم

شكر وتنويه

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، كان هناك جدل محتدم في علاقة أوروبا بأمريكا. وبدا العالم الغربي منقسماً إلى كتلتين متنافستين، تمثلان نموذجين مختلفين للنظام العالمي: الأمريكيون من كوكب المريخ، والأوروبيون من كوكب الزهرة. فمن جهة أرادت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام قوتها العسكرية لتبقى هي القوة العظمى الوحيدة في العالم - فبنت نظاماً عالمياً ليبرالياً وفق مفهومها الخاص. وكان الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، يمثّل نظاماً يُحافظ على الأمن عبر التكافل السياسي والاقتصادي، حيث تُسوى النزاعات بالقانون لا بالقوة.

هذا الصخب الفكري هو الذي دفعني لتأليف كتابي الأول: **لماذا ستدير أوروبا القرن الواحد والعشرين** **Why Europe Will Run the 21st Century**، الذي حاول أن يبرهن أن ولادة النموذج الأوروبي تعد إنجازاً تاريخياً مهماً. إذ عرضتُ فيه رؤيةً - لا أزال أؤمن بها - وهي كيف يمكن أن يصبح نموذج أوروبا النظام الأوسع تأثيراً في العالم مع نهاية القرن. اليوم، أصبح ذلك الانقسام بين أوروبا وأمريكا معقداً إثر منافسة إيديولوجية شديدة، تحرّض **كلاً** من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنظمة بديلة تطل من الغرب؛ فالعقيدة الروسية «للديمقراطية المهيمنة» والحلم الإسلامي بحكم ثيوقراطي، فرضا تحدياً خطراً؛ حتى إن تبين بعد حين أنها ظاهرة مؤقتة. لكن الصين، بحجمها الهائل،

وديناميتها الاقتصادية، وحنكة زعمائها السياسية، هي أكثر المنافسين على القيادة العالمية جديّةً.

بالرغم من أن عشرات الكتب قد نُشرت عن نهوض الصين، فقد تعامل معظم المؤلفين مع الصين على أنها كتلة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، لا بوصفها مركزاً لتوليد الأفكار التي يمكن أن تؤثر في عالمنا. ولم يكن لديهم سوى شيء يسير يقولونه عن نقاشات الصين الفكرية، أو عن المنافسة الإيديولوجية التي يمكن أن يفرضوها على الرؤية الأوروبية والأمريكية للعالم.

هذا الكتاب، مثل كتابي السابق عن أوروبا، لم يكن ليرى النور لولا دعم مساعديّ ماغي برلستين وجيمي كروفورد. لكن إتمام الكتاب كان نتيجة رؤية محررة كتابي في Fourth Estate [السلطة الرابعة] ميتزي أنجل. فقد أنشأت هي وزميلها الموهوب روبين هاري في داخلي تلك الأنا العليا المبدعة، ودفعتني للكتابة، وتقديم الأفضل، بفضل تركيبتها الاستثنائية التي تجمع بين الذكاء الفكري والحساسية والصبر.

وأنا مدين لكثير من المفكرين والكتّاب والمسؤولين الصينيين، الذين كرسوا كثيراً من الوقت للتحدّث معي، والاشتراك في كتاباتهم، ومناقشة الأفكار معي عن رحلاتي إلى الصين. وهم كثر إلى حدٍ يصعب علي معه ذكر أسمائهم؛ لذا سأختار بعض الذين مدوا لي يد العون على نحو استثنائي: تشو شو لونغ، وكوي جيوان، وفان غانغ، وفانغ نينغ، وفنغ جونغ بينغ، وغان يانغ، وهان دي كيانغ، وهي جنغ كي، وإتش أس ليو،

وهيو أنغانغ، وهوانغ بينغ، وجيانغ شياوخوان، وجين كان رونغ، وكانغ شاوبانغ، ولاي هيرونغ، ولي داوكوي، ولي ديانشون، ولي جينخوا، ولي جونرو، وليو جيان في، وما جنغانغ، وبان ويي، وبان يو، وبانغ جونغ ينغ، وتشين غانغ، وتشين هوي، وتشين ياكينغ، وروان جونغ زي، وشن دنغلي، وشن دونغ، وشي ينهونغ، ووسونغ شين نينغ، ووانغ هوي، وونغ جيسي، ووانغ شوا غوانغ، ووانغ شيادونغ، ووانغ يي وي، ووانغ ياجو، ووا بايي، ووا جيان مين، وشيانغ لين شو، ويان شوتونغ، ويانغ جيمين، ويانغ ياو، ويو جيافو، ويو كبينغ، ويو يونغ دينغ، وجا داوجيونغ، وجانغ ويينغ، وجاو تنيغ يانغ، ووجنغ بيجان، وجوهونغ. ثم إنني شاكر على نحو خاص لأصدقائي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ترحيبهم بي في رحلاتي المتعددة إلى بكين، وترحيبهم بي بصفتي باحثاً زائراً في صيف عام 2006.

لقد بث فيَّ روحَ المثابرة عملُ عدد من المراقبين المحنكين المهتمين بالصين، ومساعدتهم لي، ومنهم: ويليم أرمان، وأرون فريدبرغ، وجوزيف فيوسميث، وكريستوفر هام، ورود مك فار كار، ولوليتا وماتي ميهالكا، وجيمس مايلز، وإبرهاردساندزشنايدر، وإيان سكينغ تون، وديفيد شامبوغ. وفتح ريم كولهاس عينيّ على صينٍ مختلفة. وكان فولكر ستانزل دليلاً مخلصاً، ومضيفاً كريماً، ومستشاراً حكيماً – يقيم ولائم العشاء والغداء الرائعة، ويساعدني دوماً في فهم النتائج التي أحصل عليها في أثناء تطوافي في مختلف أنحاء البلاد. وقد كان روبرت كاغان وغاري شميت مرافقين رائعين وشريكين إضافيين، يرافقانني في رحلاتي

إلى بكين وشنغهاي وتيبيه. وفي كثير من الأوقات، قدم لي الأصدقاء، بطرقهم المختلفة، دعماً حاسماً أو أفكاراً بطرق قد لا يكونون هم مدركين لها. لذا، لا بد أن أخص بالشكر روب بلاك هارتست، وريتشارد غوان، وتوبي غرين، وفوبي غريفث، وساندر كاتوالا، وآدم لوري، وجوف مولغان، وشوانا ماك أليستر.

أُجْرِيَ معظم البحث الذي يتعلّق بتأليف هذا الكتاب في أثناء عملي في مركز الإصلاح الأوروبي. وأنا شاكر لتشارلز غرانت - وهو زميل مثقف ورب عملٍ مثالي - دعمه هذا الكتاب منذ البداية، ومرافقته لي في بعض الرحلات إلى الصين، ومنحي إجازة من أجل العمل على هذا الكتاب. وقام صندوق مارشال الألماني بدفع نفقات وتنظيم بعض رحلاتي إلى الصين، وموّل عملي في مركز الإصلاح الأوروبي. وقد تفهّم رئيس الصندوق كريغ كنيدي -الناصح والمستشار الأول- مباشرةً أهمية هذا المشروع، وقدّم لي المرّة الثانية الدعم الشخصي والمهني؛ لأمضي قدماً في عملي. وفي معهد المجتمع المفتوح، كان هناك ثلاثة أشخاص بارزون -مابل فان أورنجي، وأريه نيير، وجورج سوروس- منحوني الدعم والنصح بكل سخاء، وسمحوا لي بكل رحابة صدرٍ أن أنهي مُسَوَّدة الكتاب، قبل أن أبدأ العمل في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، قرأ فرنسوا غودمنت وجون فوكس، المراقبان اللامعان في السياسة الخارجية الصينية، كلاهما الكتاب وزوداني بتغذية راجعة عظيمة الفائدة؛ في حين كانت مساعدتي الشخصية، كاثرين بارك، خير معين في أثناء مرحلة انطلاقنا الزاخرة بالأحداث.

كان جنغ فنغ مساعد بحث نموذجياً، حيث كان لوح سبر (يستطلع رأيه، ويعمل بمشورته)، ومستكشفاً ممتازاً للمواد التي تهم البحث، وترجم كثيراً من المقالات والكتب، وأبقاني على اطلاع دائم على أهم الأفكار التي تُطرح في الأكاديمية الصينية وفي الأوساط السياسية.

هناك ثلاثة أشخاصٍ عرفوني في الصين عبر زيارتي الأولى لها، وكانوا أدلائي منذ البداية، جوشوا رامو، وهو صديق مقرب وعامل تأثير وإلهام، لقد أثار اهتمامي المرة الأولى عندما سمح لي بنشر بحثه المدهش المتعلّق بـ «إجماع بكين»، حين كنت أدير مركز السياسة الخارجية. لقد كان كريماً إلى حدٍ لا يمكن تصوّره؛ بتكريسه لوقته الثمين وعلاقاته وأفكاره. بوبي سيباغ – مونتيفيور، جعلت رحلاتي إلى الصين، ماتعة ومسلية. وقد قدمت لي أكثر من أي شخص آخر فكرة عن الحياة اليومية في الصين، وعرفتني إلى أصدقائها الرائعين، ثم إنها سمحت لي بالإقامة في شقتها في بكين كلما احتجت إلى ذلك. أندرو سمول، كان شريكاً حقيقياً في المغامرة التي كنت أقوم بها، حيث كان يرافقني إلى السدود النائية في الريف الصيني، ويزودني بالمواد للقراءة تتعلّق بمجموعة مدهشة من الموضوعات، ويقرأ جميع مسوَّداتي، ويساعدني على فهم عالم جديد كلياً.

وقد حاول والداي أن يُؤجلا مشروعاتهما الخاصة، في كثير من الأحيان؛ لمساعدتي على تجاوز أزمتي الأخيرة، وغمراني بكرمهما وحسن إدراكهما. إن عملهما هذا قد جعل كل شيء يبدو ممكناً، ثم إن اهتمامهما الخاص بي جعل الأمر يستحق كل هذا العناء. وشقيقتي

ميريام وزوجها فيروز، كانا دوماً إلى جانبي في جميع اللحظات العصيبة، يمنحاني الدعم المعنوي، ويساعداني في الوصول إلى أرشيف الجامعة؛ للحصول على المعلومات اللازمة، ويلهمانني بثقافتهما الغزيرة. لكن أهدي هذا الكتاب إلى زوجتي غابريل، التي عاشت في طليعة هذا المشروع زمناً أطول من ذاك الذي يمكن أن يكون قد تخيله أي منا: إن لم تمطر من أجلك سمائي، ويتجمّع المطر من جديد، فلن يكون لي وطن دون حبك، وسأكون تائهاً إن لم أعش من أجلك.

مارك ليونارد. تشرين الثاني / نوفمبر 2007

مقدمة

تحرر الفكر

إن مجرد وجود الصين يُحدث مشكلة للتفسيرات الغربية للتاريخ العالمي. فالكتاب المقدس لم يذكر أي شيءٍ عن الصين؛ إذ اعتقد هيغل أن تاريخ العالم يبدأ بالصين البدائية، وينتهي في أرقى درجات الكمال بالحضارة الألمانية. أما فرضية «نهاية التاريخ» لـ فوكوياما، فتستبدل ببساطة أمريكا بألمانيا. لكن الغرب قد اكتشف فجأةً أنه يوجد في الشرق هذه الصين: إمبراطورية مترامية الأطراف، ذات تاريخٍ طويل وماضٍ مجيد.

لقد بزغ فجر عالمٍ جديدٍ برمته.

غان يانغ، «التقاليد الثلاثة الكبرى في العصر الحديث: دمج التقاليد الثلاثة، وإعادة ظهور الحضارة الصينية من جديد»[1].

تحدث أمور قليلة جداً في حياتي، وسوف تذكر بعد موتي. حتى أحداث الحادي عشر من أيلول أو حرب العراق -الأحداث التي طعنتنا في الصميم، وأزهقت أرواحاً بريئة، وحسمت نتائج الانتخابات- ستتلاشى تدريجياً إلى أن تصبح مجرد هوامش في كتب التاريخ. لكن نهوض الصين هو أمر مختلف: إنها حكاية عصرنا الكبرى التي يمكن أن تؤثر نتائجها في الأجيال القادمة، مثل نهوض الإمبرطورية العثمانية وسقوطها، أو الحكم البريطاني للهند قبل عام 1947، أو الاتحاد

السوفييتي، وهي المادة التي ستُنسج منها قصص كبيرة. المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، توجد قوة غير غربية في مصاف الدول العالمية الأولى: لقد انضمت الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا؛ بوصفها ممثّلة للنظام العالمي.

إن الصين تحرز تقدّماً باهراً؛ ويتعذّر علينا إلى حدٍ ما الإحاطة بأرقام الإحصائيات الحيوية. ثم إن دخول الصين إلى السوق العالمية بخُمْس سكان العالم، قد ضاعف تقريباً القوى العاملة في العالم. فنصف الملابس والأحذية في العالم تحمِل عبارة: «صُنع في الصين»، وإنتاج الصين للحواسيب يربو على إنتاج الحواسيب في أي مكانٍ آخر في العالم. وشهية الصين النهمة للموارد تلتهم أكثر من أربعين في المئة من إسمنت العالم، وأربعين في المئة من فحمه، وثلاثين في المئة من فولاذه، واثني عشر في المئة من طاقته. لقد أصبحت الصين شديدة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حتى إن دلائل نجاحها أصبحت تؤثر مباشرةً في حياتنا اليومية: ففي وقت واحد، تضاعِفُ أسعار البترول وتخفض أسعار الحواسيب إلى النصف، مبقيةً اقتصاد الولايات المتحدة عائماً، مسببةً هبوطاً في صناعة الأحذية الإيطالية.

إن السرعة التي يحدث بها هذا التقدّم أكثر من مدهشة. فتشييد المباني في شنغهاي يجري بسرعة مدهشة، إلى حدٍ تحتاج معه إلى إعادة رسم خرائط المدينة كل أسبوعين. فكل عامٍ تنشأ مدينة بحجم لندن في غوان زو* (دلتا نهر بيرل). ومع استمرار التحضير للألعاب الأولمبية، تشق الصين شبكة طرقٍ جديدة تكفي للدوران حول العالم

أربع مرات. لقد نقلت الصين 300 مليون مواطن من مجتمع التخلف الزراعي إلى الحداثة في ثلاثين سنة فقط - عملية التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، استغرقت أكثر من مئتي عام في أوروبا. إذا استمرت مسيرة النمو الحالية -وهي باعتراف الجميع «إذا» مهمة- فإن الجمهورية الشعبية يمكن أن تتخطى الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح أكبر اقتصاد في العالم قبل عام 2050 بوقت طويل.

لكن هذا التركيز على مسيرة التقدم والسرعة والإحصائيات القابلة للقياس، يحجب عنا السؤال الأهم، وهو: هل سيغير نهوض الصين طبيعة عالمنا؟ إننا نعتاد شيئاً فشيئاً على تأثير الصين المتنامي في الاقتصاد العالمي - ولكن هل يمكن له أيضاً أن يعيد صياغة أفكارنا المتعلقة بالسياسية والسلطة؟ فالصين هي أول بلد، منذ نهاية الحرب الباردة، استطاع أن يؤسّس العالم على طريقته الخاصة بإبداعه وتقدمه وانفتاحه على العالم. لكن مشكلات الصين الداخلية الهائلة تدفعها إلى البحث عن نموذج جديدٍ من العولمة. ثم إن حجمها الهائل يعني أن الاقتصادات والدول الأخرى المرتبطة بها -من أمريكا إلى زمبابوي- ستحتاج إلى إعادة صياغة أنظمتها؛ لكي تتلاءم مع أفكار الصين الجديدة، المتعلقة بالتطور الاقتصادي والإصلاح السياسي والنظام العالمي. لقد بدأت الصين الآن تفكر باستقلالية، وبالنظر إلى النتائج الاقتصادية المدهشة التي تحققها، بدأ الناس من جميع أنحاء العالم بمحاكاة النموذج الصيني.

*غوان زو (م) عاصمة مقاطعة غوانغ دونغ والميناء الرئيس جنوب شرق الصين.

قصة يقظة الصين الفكرية هذه هي أقل توثيقاً من حكاية نهضة الصين الاقتصادية المألوفة الآن. فعلى الرغم من أننا ندرس بشغفٍ كبيرٍ أفكار الأحزاب المختلفة في الحياة الفكرية في أمريكا -المحافظين الجدد والواقعيين المتشددين واليمين الديني- كم عدد الذين يستطيعون منا أن يسموا حفنة من الكتّاب أو المفكرين الصينيين المعاصرين؟ ومن يعلم ما المستقبل الذي يحلمون به لبلدهم، أو العالم الذي سيشكله؟ الأوروبيون الأمريكيون خاصةً غير مؤهلين للإجابة عن هذه الأسئلة. فمنذ أن انطلقت البعثات التبشيرية الفرنسية والبريطانية المرة الأولى نحو الشرق، ركّز الغرب على ما أراده من الصين - وهو أنه كيف سيحوّل حياة الصينيين إلى النمط الغربي. افترض الناس عبثاً أنه كلما ازدادت الصين غنىً، ازدادت شبهاً بنا أيضاً.

الصينولوجي العَرَضي

تسللت الصين إلينا ببطءٍ في تسعينيات القرن العشرين، وطوال ذلك العقد، كانت حكراً على المختصين الإقليميين، أو أولئك الحالمين من عالم الأعمال التجارية الذين حلموا بكسب ثروات ضخمة، ولكن غالباً ما كانت تزداد خسارتهم. إلا أنه في وقت غير محدد وقبل بداية الألفية الثالثة، لم تعد الصين هدفاً للمختصين. ومن وجهة نظري؛ بوصفي مديراً لخبراء ومستشاري السياسة الخارجية في لندن، أتذكر كيف لاحظت -على نحوٍ مفاجئ- أن كل تحدٍ عالميّ تقريباً قد اكتسب بعداً صينياً:

من التنمية الإفريقية، إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة،إلى محادثات التجارة العالمية في الدوحة، إلى البرنامج الإيراني النووي، إلى الإبادة الجماعية في دارفور، إلى أسعار النفط في فنزويلا، لم تعد الصين ذلك البلد الكبير الذي يمكن أن يختاره المرء لينعم بإقامة علاقات تجارية أو ديبلوماسية معه؛ بل بدأت تصبح جزءاً من نسيج السياسة العالمية، ووسيطاً تجارياً عالمياً نحن مجبرون على التحاور معه. وفي مصطلحات النفوذ السياسي، لم تعد الصين كغيرها من الدول النامية الكبرى مثل الهند أو البرازيل، بل تحوّلت إلى شيء جديدٍ تماماً: نسخة مصغّرة عن الولايات المتحدة الأمريكية. أدركتُ فجأةً أنه من دون فهم الصين، سيستحيل فهم السياسة العالمية.

لن أنسى ما حييت زيارتي الأولى إلى الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS) في بكين. حيث رحب بي نائب رئيس الأكاديمية وانغ ليولين (الذي ترجم جده كتاب «رأس المال» لماركس إلى اللغة الصينية)، وهوانغ بينغ (أحد أعضاء الحرس الأحمر السابقين، الذي كان فيما مضى مساعد رئيس تحرير مجلة دوشو الثقافية). جلسنا على مقاعد ضخمة -رُتبت على التوازي بمحاذاة الحائط؛ كي تحمي ظهور المُضيفين، وضيف الشرف من هجمات معادية- وارتشفنا الشاي على الطريقة التقليدية، وتعارفنا. بدأت بالقول: «إن مركز السياسة الخارجية، تأسس منذ أربع سنوات. لدينا ما يقارب العشرين موظفاً، وننشر في كل عام خمسة وعشرين تقريراً سياسياً، ونستضيف ما يقارب خمسين حلقة دراسية». أومأ وانغ

ليولين برأسه بكل تهذيبٍ، وابتسم قبل أن يسدد لي ضربته القاضية: «إن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS) هي أعلى منظمة للبحث الأكاديمي في مجالات الفلسفة والعلوم الاجتماعية. لدينا خمسون مركز أبحاثٍ تغطي 260 مجالاً معرفياً رئيساً وفرعياً، وأربعة آلاف باحثٍ متفرغ».

حين قال تلك الكلمات شعرت أنني أتضاءل من هول المفاجأة، وكأنني أصبحتُ بحجم درزات الكرسي الضخم: فمجموع الذين يعملون في المراكز الاستشارية في بريطانية كلها يُعد بالمئات؛ وفي أوروبا لا يتجاوز بضعة آلاف؛ حتى الولايات المتحدة الأمريكية منبع المراكز الاستشارية، لا يمكن أن تضم أكثر من 10,000 باحثٍ. أما هنا في الصين، فمؤسسة واحدة -وهناك عشرة مراكز استشارية أو نحوها في بكين وحدها- ضمت 4000 باحث. اكتشفت في وقت لاحق أنه حتى الذين يعملون في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، يعتقدون أن كثيراً من هؤلاء الباحثين هم دون المستوى المطلوب، لكن الأرقام الأولية كانت كافية للتهويل عليَّ في ذلك اللقاء المبكر.

إن طريقة وانغ ليولين في التعالي على الآخر بالحجم، كانت مجرد بداية لإستراتيجية بالية صُممت لإرباك الغرباء وكسب مودتهم. حيث أمضينا عدة ساعاتٍ، ونحن نتبادل أطراف حديثٍ وديٍ دون التطرق إلى ذكر تفاصيل التعاون فيما بيننا. فطقوس التودد المتقنة هذه تبدو خِلْوَاً من أي مادة أو توجيه، وقد صُقلت على مر قرونٍ لإلغاء الإستراتيجيات التفاوضية الغربية، وإلزام الأجانب باتباع الطرق الصينية لأداء

الأشياء، عبر إقامة علاقات تعتمد على التواصل الشخصي بدلاً من الالتزامات التعاقدية. في بداية الرحلة، كنت آمل الاطلاعَ على الصين بسرعة؛ على مقدّمة موجزة عن الصين، أطّلع على الأمور الأساسية ثم أعود أدراجي إلى الوطن. ولكن بعد قضاء بضعة أسابيع تقريباً في هذه اللقاءات التمهيدية، بالجلوس وارتشاف الشاي وتبادل المجاملات، انتهى بي المطاف إلى التعلّق بالأمر.

لقد عثرت مصادفة على عالم مخبوءٍ من المثقفين والخبراء المستشارين والناشطين الذين يتبنون أفكاراً عظيمة. وسرعان ما أدركت أن الأمر سيحتاج إلى أكثر من بضع زياراتٍ إلى بكين وشنغهاي، للإحاطة بميزان مناظرات الصين الداخلية وطموحاتها. اتخذت قراري – أردت تكريس السنوات القليلة القادمة من حياتي لفهم هذه التطورات الجوهرية، وتوثيق تاريخ حي يتكشف أمام ناظري. أصبحت، إذا جاز التعبير، صينولوجياً عَرَضياً، أي مهتماً فجأةً بالشؤون الصينية، ولكثرة ما زرت بكين، أصبحت أشعر أنها موطني الثاني. فمع كل زيارة كان تعلقي بمصير الصين يتعمق أكثر. أصبحت صديقاً لعدد كبير من مفكري الصين الجدد، وراقبت نظرياتهم، وهي تتطور مع مرور الوقت، وترتقي بالتزامن مع التغيرات المدهشة التي تحدث في بلدهم. رأيتهم يأخذون الأفكار الغربية ويعدلونها ويكيفونها إلى مقاربة صينية جديدة للتعامل مع العالم – بالانضمام إلى الرحلة الثقافية التي بدأتها الصين، حين اشتبكت المرة الأولى مع الغرب في القرن التاسع عشر.

بؤرة الانفجار في الصين

كان القصر الصيفي القديم في بكين كبيراً بحجم المدينة. كل من رآه قال: إنه كان أكثر فخامة من الأهرام، وأكثر كمالاً من البارثينون*، وأكثر غموضاً من نوتردام. حتى فيكتور هوغو، وهو رجلٌ نادراً ما أعيته الحيلة في إيجاد الكلمات المناسبة، وجد صعوبة في وصف روعته، حيث قال[2]: «شيّد حُلماً من الرخام واليشم والبرونز والخزف الصيني، مرصعاً بالأحجار الكريمة، مكسواً بالحرير، واجعله هنا حرماً، وهناك حرملكا... واطلهِ بالذهب، وزيّنه بالألوان، وأحضر له معماريين شعراء يبنون ألف حلمٍ وحلم من ألف ليلة وليلة، أضف الحدائق، والأحواض، والماء الرقراق والزبد، والبجع وطيور الماء والطواويس، وتصوّر باختصار أنه ضربٌ من الكهوف المبهرة للخيال الإنساني على هيئة معبدٍ وقصرٍ، هكذا كان هذا البناء».

لكن هذا الصرح الذي استغرق بناؤه مئة وخمسين عاماً، انهار بعد أن عصفت به الريح الاستعمارية، عندما اجتاحته القوات البريطانية والفرنسية عام 1860. كل ما تبقى منه اليوم قليل من الأجزاء المتقطعة الأوصال، وبعض النماذج الكرتونية التي فشلت تماماً في استحضار مجد القصر السابق. هذه البقايا المتهدمة تمت حمايتها بعناية من قبل الحكومات الصينية المتعاقبة. كالندبة التي أحدثتها بؤرة الانفجار في مدينة نيويورك (بعد الحادي عشر من أيلول)، تؤدي هذه البقايا دوراً واضحاً في إذكاء الروح الصينية - لا شك في أنها عظيمة كعظمة أي بناء لا يزال يقف شامخاً. إن ذكرى القصر الصيفي «يوانمينغيوان»،

كما يُعرف بالصينية، تمُثل جرحاً مفتوحاً يمكن رشّ الملح عليه كلما دعت الحاجة إلى تعبئة المواطنين، أو تذكيرهم كيف أن الحزب الشيوعي أنقذ الصين من هزيمة أجنبية. يعد اليوانمينغيوان تجسيداً حقيقياً لـ «قرنٍ من الإذلال» يمتد من هزيمة الصين في حروب الأفيون عام 1840، مروراً بخسارة تايوان والغزوات اليابانية المتعددة والحرب الأهلية، حتى اندلاع الثورة الشيوعية في عام 1949.

يعتقد بعض المثقفين أن بقايا اليوانمينغيوان تروي أيضاً قصة أخرى عن الصين الحديثة. هذه القصة لا تتحدث عن الدمار الذي أحدثته القوى الاستعمارية بالصين، بل عن الدمار الذي سبَّبه الصينيون لأنفسهم باستيراد الأفكار الغربية -أو بسوء تطبيقها-. ففي شهر تموز/ يوليو عام 2006، قام جانغ غوانغتيان، مخرج مسرحي طليعي، بعرض مسرحية جدلية تُدعى يوانمينغيوان، تمثّل السعي الحثيث إلى تحديث الصين عبر استيراد أفكارٍ من الخارج، قصة ترى البلاد تنتقل من فلسفة شمولية إلى أخرى. دعت مسرحية جانغ غوانغتيان المواطنين للإجابة عن سؤالٍ لم يطرحه: من دمّر اليوانمينغيوان فعلاً؟ فقد سلّط الضوء بعيداً عن القوى الاستعمارية، وأوضح كيف أن الشعب الصيني نفسه شارك في جريمة نهب هذه الأيقونة الوطنية، التي يصفها بأنها رمز أحلامهم ومثلهم العليا.

تبدأ القصة في عام 1860، مع مجموعة من الفلاحين يتسكعون في الجوار، متذمرين بمرارة من تجاهل الإمبرطور الصيني الناسَ

* البارثنيون: (م) هيكل الآلهة أثينا في اليونان.

البسطاء. عندما يعتلي جندي بريطاني خشبة المسرح، يشجعه الفلاحون على مهاجمة القصر الملكيّ لكي يتمكنوا من نهب بقاياه. بعد ذلك، يتحوّل الممثلون الثلاثة أنفسهم إلى طلابٍ مثاليين -جزء من حركة الرابع من أيار (مايو) «العلم والديمقراطية» عام 1919- يدنسون أطلال وخرائب «الإقطاعية» ليظهروا التزامهم بالحداثة الغربية.

في المشهد الثاني، يعود الممثلون أنفسهم على هيئة حراسٍ حمر من الثورة الثقافية، ويحوّلون الآثار إلى حقل من الأرز للتباهي بحماستهم الثورية. هؤلاء الحراس، بدورهم، يصبحون بيروقراطيين من حقبة ثمانينيات القرن العشرين، ويملؤون جيوبهم من تحويل الموقع المقدس إلى مدينة ملاهٍ. بعدئذ، تنتقل سلسلة أحداث المسرحية إلى عام 2005، إذ ذاك يقوم الممثلون أنفسهم بدور موظفين محليين يملؤون بحيرات اليوانمينغيوان بصفائح بلاستيكية في محاولة لتوفير الماء، مسببين غضباً عارماً، مما يؤدي إلى إثارة أول جلسة استماع بيئية عامة تُعقد في البلاد. أما الجزء الثاني من مسرحية جانغ غوانغتيان، فهو عرض جريء للمشكلات التي سببها اعتناق الصين الجديد للسوق: كمشكلة التلوّث البيئي، والفساد الإداري الرسمي، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، والأوضاع المروّعة للمناجم في الصين. تُواجه المسرحية الجمهور بضرورة تحمّله مسؤولياته إزاء المشكلات في الصين، بدلاً من إلقاء اللوم على الغزاة الأجانب. إن رسالة كاتب المسرحية هي رسالة دقيقة: فهي ليست دعوة لعزل الصين عن العالم، بل هي دعوة إلى أبناء

وطنه لكي يشقوا طريقهم الخاص نحو المستقبل، بدلًا من التبني الأعمى للأفكار والسلع الغربية. لقد أطَّرت مسرحيته السؤال الذي ينظم وطنه الأم ويكيفه تأطيراً دراميًاً: ما الذي يجب أن تقوم به الصين لتتحكم بمصيرها؟

في ظل العولمة

تعتقد مجموعة متزايدة من المفكرين الصينيين أنه بعد أن خرجت بلادهم من فوضى الثورة الثقافية، استبدلت ببساطة فلسفة متشددة أخرى بالسيطرة الماوية*: وهذه الفلسفة هي الإعجاب الشديد بالولايات المتحدة الأمريكية. فهم يشتكون من أنه عندما فتح دنغ شياو بينغ أبواب الصين على العالم، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي سباقة لاقتحام بلادهم. أرست فلسفة سوقها قواعد التطور الاقتصادي، ورسّخت دعواتها للديمقراطية معايير الإصلاح السياسي، وحددت سياستها الخارجية ما هو مقبول وما هو مرفوض على المسرح العالمي. لقد أدت الولايات المتحدة الأمريكية دور الإله الجبار الذي تحدد أهواؤه الأهواء الجوية. وكما عاش الفلاحون الصينيون قديماً في خوفٍ دائم من العقاب، كان هدف الصين الملح هو تجنب غضب القوة المهيمنة، عبر ابتكار سياسة خارجية تحجب «بريق» الصين خلف سلوكٍ متواضع، وتقديم تضحيات ذات طابع طقسي تتعلق بقضايا تمتد من شمال كوريا إلى السودان؛ إرضاء لمطالب الولايات المتحدة.

هكذا أصبحت الحداثة، للأبد وللأسوأ، مصطلحاً مرادفاً للأمركة

في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. في الظاهر، خلعت الصين الشيوعية جلدها الأحمر، وأنبتت مكانه جلداً جديداً مدموغاً برموز الاستهلاكية الواسعة - (فقد اخترقت ستارباكس أسوار المدينة المحرمة، وغدت لافتات ماكدونالد وكنتاكي تضيء الشوارع العامة ومراكز تسوق الصين المتمدنة، حتى إن الأطفال قد تعلموا أن يشتموا بعضهم بشتائم مستوحاة من هوليود: «يا لك من أحمق!». ويؤكد العالِم السياسي يوكيبينغ قائلًا: «إن الحلم الأمريكي هو المثل الأعلى للجيل الشاب الذي نشأ مع الإصلاحات. فكل شيءٍ في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ذلك الشعب الأمريكي، والمؤسسات، والاقتصاد، والثقافة، والبلاد، هو في غاية الكمال، حتى القمر الأمريكي أصبح أكثر استدارة من القمر في الصين»![3].

في المستوى الأعمق، أُجبرت الصين على التكيُّف مع قواعد عالمٍ معولمٍ أنشأه رأس المال الأمريكي والقوة العسكرية الأمريكية. في هذا العصر - الذي أطلق عليه الصحافي توماس فريدمان اسم «العالم المسطح»- تفقد جميع الدول القومية القدرة على التحكم في أقدارها: فيلقى بها خارج مجال النشاط الاقتصادي عبر الخصخصة، وخارج العالم السياسي بواسطة «الموجة ثالثة» للدمقرطة، وتدفعها قوى رأس المال والإرهاب والتجارة التي لا وطن لها خارج عالم السياسة الخارجية. يخشى كثير من المفكرين الصينيين من أنه مع تقبّل الفوائد الاقتصادية للعولمة، قد تخاطر الصين بأن تصبح «مسطحة» عبر إيديولوجية سياسية أمريكية مرافقة.

* النهج الماوي: (م) نسبة إلى ماوتسي تونغ - الشيوعية المتطرفة.

ويحاج وانغ شياودونغ، وهو أحد أبناء الجيل الجديد من القوميين الصينيين، في أن اعتناق الأفكار الأمريكية ينشأ من نوع من كراهية الذات، بحسب ما يقول. فقد نظر كثير من مثقفي بكين في ثمانينيات القرن العشرين إلى الشعب الصيني على أنه أمة دون غيرها من الأمم ذات ماضٍ رديء: «في اعتقادي، هذا لا يختلف كثيراً عن عنصرية هتلر، الفرق الوحيد بينهم (أعني المثقفين الصينيين) وبين هتلر هو أنهم (أعني الصينيين) يوجّهون هذه الكراهية نحو أبناء عرقهم. لهذا السبب، ابتكرت مصطلح[4] «العنصرية المعاكسة». وبالرغم من أن تشبيه وانغ شياودونغ يبدو متطرفاً وغير ملائم عند كثير من الصينيين والغربيين أيضاً، لكن ما يعرضه هو دلالة على شعور سائد بالقلق الثقافي، الذي أدى إلى انتقال الصين من إيديولوجية متطرفة إلى أخرى.

التحرر

في عام 1993، كتب كوي جيوان، أستاذٌ في جامعة تسينغوا، كان يدرّس آنذاك في معهد ماساتشوستس للتقانة، مقالاً إبداعياً يدعو إلى «تحرر جديد للفكر»؛ زاعماً أنه بعدما حرر[5] المثقفون الصينيون أنفسهم من الماركسية التقليدية، يجب عليهم أن يحرروا أنفسهم من إعجابهم الأعمى بالرأسمالية الغربية. كان هدفه كسر حالة التشوش الكلي التي أدت بالصين إلى اعتناق إيديولوجية جديدة مع كل جيل، وأن يشجع الشعب الصيني على التفكير بطريقة مستقلة، بدلاً من قبول اللازمة المتكررة «ليس هناك بديل» عن أجندة الليبراليين الجدد. ويذكر أنه

يجب على الصين أن تسخّر كثيراً من الموارد؛ لكي تُطوّر طريقة جديدة أو«حداثة بديلة» كما يذكر.

لم تلقَ دعوته في البداية آذاناً مصغية. فالصين كانت ماتزال مضطربة إثر مذبحة تيانانمان، حيث أُصيب معظم المثقفين بالفزع بسبب الرد العنيف للحكومة على الاحتجاجات التي يؤيدها أعضاء الحزب الشيوعي أو أولئك الذين يعيشون في المنفى. كان قادة الحزب يستأنفون إصلاحاتهم الاقتصادية، أما بقية النخبة فكانت منهمكةً جداً في جمع المال. بيد أن أفكار كوي جيوان لها تأثيرها اليوم، فيما يؤدي النمو الاقتصادي في الصين إلى ثقة جديدة بالنفس.

حتى القومي وانغ شياودونغ، يعترف أن بلاده أخذت تغيّر مبدأ «العنصرية المعاكسة». وفي خطاب ألقاه أخيراً، وضّح الأمر مستشهداً بكلام أحد رجال الأعمال الكبار الذي قال[6]: «في الثمانينيات غادرت الصين المرة الأولى إلى سنغافورة... وأُصبت بالذهول بسبب التقدم التقني والثقافي وعظمة العمران المدني والإيقاع الحيوي للحياة. وقد حَلُم أعضاء وفدنا: «هل يمكن أن يكون في بلدنا مدينة مثل سنغافورة في خمسين سنة؟» نحن لم نكن متفائلين، لكن التاريخ قد أثبت أننا كنا مخطئين؛ إذ استغرق الأمر خمساً وعشرين سنة فقط. في السنة الماضية، ذهبت إلى سنغافورة، وفي رأيي أنها لا تستطيع أن تنافس مدننا شنزن وداليان وشنغهاي وبكين».

إن الثقة بالذات التي تمخضت بمعجزة الصين الاقتصادية، قد خلّصت الأمر الذي ينطوي على مفارقة بعض مفكري الصين من

الشك في المبادئ الرئيسة لثورة السوق، التي أوجدت تلك الثقة. ولمّا كان المفكرون الصينيون يعدون معدلات النمو المدهشة في بلادهم أمراً بدهياً، فهم يتساءلون: هل كانت إيديولوجية الثمانينيات والتسعينيات قد حققت فعلاً كل ما وعدت به؟ هوجم التزام دينغ شياوبينغ بالتطور الاقتصادي قبل أي شيء آخر، من قبل أولئك الذين يريدون أن يقلصوا ذلك التفاوت الاجتماعي، ويُوقفوا نهب البيئة في الصين. وفي ميدان الإصلاح السياسي، يتساءل بعض المثقفين الصينيين على نحوٍ متزايد: هل كانت الديمقراطية الليبرالية هي النموذج المناسب للصين على المدى البعيد؟ أما في عالم السياسة الخارجية، فهم يتحدون الفكرة القائلة: إن الدول القومية يجب أن تُهمّشها قوى العولمة التي لا تنتمي إلى دولة بعينها.

إن التحرر الفكري الذي دعا إليه كوي جيوانغ يأتي أخيراً. فكما أعلن الأوروبيون في أثناء حركة التنوير أن «الإله ميتٌ» وسعوا إلى نسج عالم محوره الإنسان، يعلن المفكّرون الصينيون اليوم استقلالهم عن النماذج الغربية، ويحيكون المستقبل وفق شروطهم الخاصة. والمطلوب، بحسب العالم السياسي غان يانغ، هو الاستفادة من تجارب الصين التاريخية وابتكار فكرة جديدة للحداثة - بدلاً من استيراد نظريات بالجملة من الخارج. يقول:

> اليوم بإمكاننا أن نرى في الصين ثلاثة تقاليد: الأول هو التقليد الذي تكوّن في الأعوام الثمانية والعشرين لعصر الإصلاح... لعصر «الاهتمام بالسوق»، وفيه مفاهيم كثيرة كالحرية والحقوق. وهناك تقليد آخر تكوّن في عهد ماوتسي

> تونغ، تتميز ملامحه الرئيسة بالنضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة. والتقليد الأخير تكوّن عبر آلاف السنين من عمر الحضارة الصينية، يُشار إليه تقليدياً بالثقافة الكونفوشيوسية. في الماضي، كنا نتصرف دوماً، وكأن هذه التقاليد الثلاثة يتناقض بعضها مع بعضها الآخر، لكنها لم تكن كذلك[7].

إنها ليست المرة الأولى التي يسعى فيها الصينيون إلى الجمع بين الخبرة الغربية والهوية القومية. فقد سعى المصلحون الكونفوشيوسيون في القرن التاسع عشر، إلى دعم النظام الإمبرطوري باستخدام «المعرفة العملية» الغربية يونغ (yong) للحفاظ على «الجوهر» الصيني تي (ti). وقد وصف دنغ شياوبينغ إصلاحاته للسوق بأنها «اشتراكية بخصائص صينية». لكن في حين بدأت الأجيال السابقة من موقف الضعف المتداعي، ينسجمم الإصلاحيون المعاصرون مع قوة الصين المتنامية. والأهم من ذلك، يجري دعم هذه المحاولة عبر نقاش ثقافي بعيد عن قاعات السلطة.

المفكّر بوصفه ملكاً

يدور هذا الكتاب حول تطوّر رؤية عالمية صينية جديدة. ويظهر كيف أن بحث الصين عن استقلال فكري، سيمثل أساساً لنموذج جديد من العولمة. ويرصد الكتاب المحاولات التي يقوم بها المفكرون الصينيون للتوفيق بين الأهداف المتزاحمة؛ مستعرضاً كيف بإمكانهم دخول

الأسواق العالمية، وهم يحمون الصين من عواصف الدمار المبدع، وكيف سيتمكنون من إطلاق العنان لنظامها السياسي والاقتصادي. كذلك يبين كيف ستتحدى الصين العالم المسطح للعولمة الأمريكية، بعالم محصنٍ من ابتكار الصين الخاص. ويحاول هذا الكتاب أن يرسم مخططاً لتحرر الصين الثقافي الجديد من الأفكار الغربية المتعلقة بعلم الاقتصاد والسياسة ومن القوة العالمية، مستلهماً ذلك من النقاشات التي جرت مع أكثر من 200 مفكرٍ ومسؤولٍ صيني، طوال مدة تزيد على ثلاث سنوات، موضحاً كيف سيتمكن فكر بكين الجديد من تغيير النظام العالمي - وتغيير الغرب نفسه أيضاً بتلك الطريقة.

أنا لا أزعم تمثيل وجهات النظر المتعددة التي يحملها 1. 4 مليارات شخصٍ، أو وجهات نظر جميع المثقفين الصينيين - الذين قُمع كثير منهم بالسجن والتخويف أو بالنفي. لكن المفكرين الذين يقدمهم هذا الكتاب هم أشخاصٌ مطّلعون، قد اختاروا العيش في داخل الصين - مكتسبين بذلك القدرة على تحمّل نوبات التشدد والتراخي المتكررة للنظام- في سعي منهم إلى دفع عجلة التغيير من داخل النظام، بالرغم من أنهم كانوا في بعض الأحيان يتنازعون مع مسؤولي الرقابة الصينية غريبي الأطوار. وقد جُرّد كثير من أبطال هذه القصة من وظائف مهمة في مراكز استشارية ومجلات، في أثناء السنوات التي كنت أؤلّف فيها هذا الكتاب - أفكارهم قد تلقت دعماً أكبر من الحكومة. وبالرغم من التهديد الدائم بالقمع والسجن والرقابة، حظي المثقفون في الصين بالتقدير. فقد استدعى الرؤساء، ورؤساء الوزارات، وكبار مسؤولي

الحزب، كثيراً من هؤلاء المفكرين لاستشارتهم. وفي الحقيقة، إنهم يتمتعون بنفوذ أكبر من نفوذ نظرائهم في كثير من البلدان الغربية.

وما ينطوي على مفارقة هو أن النظام الصيني السياسي القمعي يعزز قوة المثقف الصيني، مع العلم أنه لا توجد أحزاب معارضة ولا اتحادات تجارة مستقلة ولا نزاعات علنية بين السياسيين، وتعزِّز وسائل الإعلام الموجودة الانسجام الاجتماعي بدلاً من أن تشجع المساءلة السياسية. في عالمٍ كهذا، يصبح النقاش الفكري بديلاً عن السياسة - فقط لأنه شخصي وهجومي وحماسي أكثر من أي شيءٍ آخر يمكن أن تفرضه السياسة الرسمية. فالمثقفون يستطيعون التعبير عن مخاوف القوى الاجتماعية العريضة -من عمالٍ ومزارعين ومقاولين- ويدفعون الأمور في اتجاه التغيير باسمهم. يود الصينيون أن يجادلوا هل كان المثقفون هم الذين يسيطرون على صناع القرار، أم أن جماعات صنع القرار هي التي تستخدم المثقفين المقربين منها؛ بوصفهم ناطقين غير رسميين باسم الحكومة لتعزز وجهات نظرها. في كلتا الحالتين، أصبحت النقاشات التي تدور بين المفكرين جزءاً من العملية السياسية، ثم إنها تُستخدم لوضع الأفكار في حيز التنفيذ، ولتوسيع الخيارات المتاحة أمام صناع القرار الصينيين.

على الرغم من أن كثيراً من الباحثين يشتكون من أن المثقفين الصينيين قد فقدوا دورهم التقليدي؛ بوصفهم ضمير الأمة الاجتماعي -إذ تقوم الحكومة بنقلهم أو تعيّنهم للعمل في اختصاصات مملة-

فإن النزاعات بين الأجنحة المختلفة، مثل «اليسار الجديد» و«اليمين الجديد»، تعبر عن انقسامات اجتماعية حقيقية على الأرض.

لا يزال المثقفون مثل وانغ هوي، وجانغ وينغ، ويو كبينغ، وبان وي، وجنغ بيجيان، ويان شيوتونغ، غير معروفين لا سيما خارج الصين، لكننا سرعان ما سنجد أن عالمنا قد تغير بواسطة أفكارهم. كل واحد قد يلقى أذناً مصغية من الحكومة لخطط الإصلاح التي ستغير طبيعة الاقتصاد والسياسة والسياسة الخارجية للصين. فهم مشتركون في معركة قديمة الطراز بين اليمين واليسار - تتعلق بحجم الدولة ونهج الإصلاح السياسي وطبيعة السلطة. غير أن سجلاتهم الساخنة تتمخض بفلسفة جديدة، فلسفة ستحمل مضامين مهمة للعالم.

طبعاً، سيرجع أمر اتخاذ القرارات المهمة إلى القادة الكبار دوماً: فالصين لم تكن لتتبنّى فكرة السوق لولا دنغ شياوبينغ؛ والتاتشرية ما كانت لتحدث لولا وجود تاتشر؛ وكذلك تفكك الاتحاد السوفييتي ما كان ليحدث لولا غورباتشوف؛ وحرب العراق ما كانت ستُشن لولا وجود جورج بوش. بالرغم من ذلك، فإن من المستحيل فهم هذا الدفع القوي الواسع للتغير التاريخي، دون دراسة الحركات الفكرية التي تدور حول أفكار معينة ويستفيد منها القادة. فتاتشر لم تخترع بنفسها سياسة التحكم في الأموال المتوافرة لدى الدولة، من أجل الإبقاء على الاقتصاد متيناً، لكنها استفادت من الأفكار التي رجحت لسنوات عدة. وجورج بوش قد تأثر بالأفكار التي عرضها مفكرو المحافظين الجدد. كذلك

دنغ شياوبينغ لم يقرر فجأة فتح سوق الصين، بل كان متأثراً بوجهات

النظر التي طورها المفكرون الصينيون الذين كانوا على اتصال مع

الغرب. اليوم، هناك أفكار جديدة تظهر داخل الصين، يمكن أن تشكل

جوهر فلسفة صينية جديدة، هي فكرة «العالم المحصّن».

الجزء الأول

رأسمالية النهر الأصفر

في ثمانينيات القرن العشرين كنا جميعاً إصلاحيين، وانتقدنا أهداف الماوية البالية وممارساتها، ونظرنا إلى ظروفنا عبر أفكار الغرب. ما حصلنا عليه كان تافهاً ومجرداً؛ لأننا لم نكن ندرك فعلاً ماذا سيحدث للصين عندما تشرع السوق في النهوض، ولم نكن نعلم أن السوق ستوجد أغنياء وفقراء: كنا نعتقد أن الفائدة ستعم؛ وهذا ما حدث فعلاً بضع سنوات.

غان يانغ

السيجار الكوبي كان أول ما لفت نظري. نصف دزينة من علب السيجار الكوبي علامة كوهيب، وروميو وجولييت، ومونتي كريستو، كانت مكدسة على مكتب جانغ ويينغ بطريقة عشوائية تحاكي الفرص الاقتصادية في الصين اليوم. إنها تقريباً رموز الحالة الفرويدية - تساوي قيمتها ما يعادل أضعاف الدخل السنوي لفلاحٍ صيني- وتشبه أهراماتٍ بحجم الجيب، يكدح بصنعها العُمال ليتباهى بها الأغنياء، كناطحات السحاب ثلاث المئة في بكين وشانغهاي والإستاد الأولمبي الجديد، التي تشهد على طبيعة اقتصاد أمسى فيه العمال سلعةً، والمال تقريباً يذهب بسرعة كما يأتي.

لكن جانغ وييـنغ يعدّها أيضاً فسحات من الحرية بحجم الجيب؛ منتجات من عالم موازٍ -جمهورية من الغرب- بنيت بمحاذاة دولة الصين الشيوعية؛ دولة يأمل أن تتفوق ديناميكيتها تدريجياً على آخر آثار الماوية الباقية وتحلّ محلها. وكغيره من الليبراليين الاقتصاديين - أو أعضاء «اليمين الجديد» كما يسميهم خصومهم- يعتقد جانغ وييغ أن الاقتصاد الموجه هو أساس الاستبداد السياسي، وأن حرية الصين لن تتحقق حتى يتم تفكيك القطاع العام وتصفيته، وحتى تتضاءل الدولة وتتحول إلى بقايا دولة هدفها في الأساس حماية حقوق الملكية. آنذاك فقط، وبحسب ما يقول «اليمين الجديد» ستتمكن الطبقة المُمَلَّكَةُ -أي مجتمع مدني جديد-من وضع أسس السياسات الديمقراطية. لذلك، فعلب السيجار لا تُبيّن فقط أن الاغتناء هو شيء مجيد، بل هي معالم على طريق الحرية بوصفها رموزاً للثروة الخاصة.

خلف مكتب زانغ وييـنغ خزانة عرض ذات واجهة زجاجية تزخر بجوائز وميداليات مسيرة مميزة: كتب كتبها ونشرها، وصور له مع حائزين على جوائز نوبل ورجالات دولة، وشهادات من جامعاتٍ رائدة، وجائزة «رجل العام في الاقتصاد الصيني» من التلفاز المركزي الصيني (CCTV) في عام 2002؛ كلها تعزز الملحوظة التي عرضها البروفسور جانغ وييـنغ؛ وهي أنه أحد أشهر علماء الصين. لكن الحياة في الوقت الحاضر أصبحت أقسى على علماء من أمثال جانغ وييـنغ، فبعد ثلاثين عاماً من تمتعهم بالقوة والمنعة مع الأفكار المستوردة من الغرب، يشعر علماء الاقتصاد

اليوم أن الصين قد انقلبت عليهم. إذ تظهر استطلاعات الرأي أن رجال الاقتصاد هم المجموعة الأقل شعبية في الصين - على مستوى مراقبي المرور وبائعي السيارات المستعملة في المملكة المتحدة. فالغضب الشعبي المتنامي بسبب تكاليف الإصلاح، واحتجاجات العمال المسرّحين، يتزامن مع الخوف من عمليات الهدم غير القانونية والفساد والأجور والرواتب التقاعدية غير المدفوعة، ونتيجة لذلك، يتحدى «اليمين الجديد» أفكار السوق، ويدافع عن نموذج ألطف للرأسمالية. وتدور معركة من أفكار تحرّض الدولة على السوق، والمقاطعات الساحلية على الداخلية، والمدن على الأرياف، والأغنياء على الفقراء.

ديكتاتورية علماء الاقتصاد

إن سر النجاح يكمن في التوقيت الصحيح، وقد كان توقيت جانغ ويينغ مثالياً. فقد تخرّج في علم الاقتصاد عام 1982- تماماً في الوقت الذي كانت فيه عملية الإصلاح والانفتاح التي بدأها جياوبينغ تكتسب زخماً. من الصعب على الغربيين، الذين اعتادوا على العيش في مجتمع مفتوح متوالد بالانقسام، أن يفهموا دولة ذات أهداف محددة مثل صين دنغ. فكثيراً ما يستخدم جانغ ويينغ كلمة «المبشّر» ليصف التصميم الذي تابعت به الصين سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي. وعلى نحو مماثل، يستحضر فرانز كافكا، المؤرخ المُبَرِّز لحياة المجتمع المغلق، أحادية هدف السلطات الصينية في مرحلة مختلفة في مقالٍ له يتحدّث فيه عن سور الصين العظيم، إذ يقول:[1] «قبل أن يبدأ البناء بخمسين

عاماً، وعلى امتداد كامل المنطقة الصينية التي كانت إحاطتها بالسور مقررة، اشتهر فن العمارة، ولا سيما أعمال البناء، بأنه من أهم فروع المعرفة، ولم تُعرف الفروع الأخرى إلا بقدر ما كانت تتصل به». حين تخرّج جانغ ويينغ في الجامعة عام 1982، كان ثمة سور جديد يتعين بناؤه؛ ألا وهو: اقتصاد السوق الصيني. كان الحزب الشيوعي قد أعلن أن النمو الاقتصادي هو «المهمة الرئيسة»، وفجأة أراد الجميع أن يصبحوا علماء اقتصاد[2]. «فاكتسب علم الاقتصاد قوة علم الأخلاق» كما يذكر وانغ هوي. ومع نمو الاقتصاد ازداد نفوذ علماء الاقتصاد وثرواتهم، فسيطروا على لجان العمل الحكومية، ووضعوا خطط الخصخصة، وشغلوا مناصب أعضاء هيئات مجالس إدارة الشركات المخصخصة حديثاً [3] (131من أصل 274 مديراً مستقلاً في الشركات المدرجة حالياً هم من علماء الاقتصاد الأكاديميين). لقد أصبحوا كهنة الصين الكبار الجدد الذين تفوقت حججهم، على نحو متزايد، على حجج العلماء الماويين المحظور عليهم الهجرة[4] (الذين عُرفوا استهزاءً بـ فان شيبة fanshipai أو جماعة «مهما يكن»؛ وذلك لأنهم كانوا يؤيدون القرارات السياسية التي كان يتخذها القائد ماو مهما تكن).

إن «ديكتاتورية علماء الاقتصاد لدنغ شياوبينغ»؛ كما كان يدعوها علماء السياسية والفلاسفة وعلماء الاجتماع الساخطون، قدمت نتائج مدهشة. إذ استطاعت بمعدّل نموٍ بلغ 9 في المئة طوال ثلاثة عقود، أن تجعل من الصين ثالث أكبر اقتصاد في العالم عام 2007. وقد تخلّص ثلاث مئة مليون شخص من الفقر المدقع، في حين غادر 200 مليون

شخص مزارعهم للعمل بالصناعة. وانضم مئة مليون إلى ما يُسمى بالطبقة الوسطى، في حين أصبح 500,000 من أصحاب الملايين. ودخل جيل جديد من الشركات الصينية إلى منظومة المؤسسات العالمية، مثل شركة لينوفو العملاقة للحواسيب التي اشترت أي بي إم، وشركة نانجينغ للسيارات التي اشترت إم جي روفر.

كانت معجزة الصين الاقتصادية تدين كثيراً لتوقيتها الجيد، مثلما كان نجاح زانغ وبينغ؛ على خلاف نظرائه الروس والأمريكيين اللاتينيين الذين طبقوا بسرعة إجراءات تحرر اقتصاداتهم وخصخصتها -أي ما يُعرف «بعلاج الصدمة الاقتصادية». ولم يكن الزعيم الصيني دنغ شياوبينغ مخولاً القيام بإصلاح جذري، ثم إن كثيراً من مسؤولي الحزب الشيوعي مثل تشن يون، ولي شيانيان، وودنغ ليكن كانوا معارضين لإصلاحات السوق. فقد ظلّوا يعتقدون أنه يمكن معالجة مشكلات الصين عبر تحديث الاقتصاد المَوَجَّه، وجعله «علمياً أكثر» كنظيره السوفييتي. لذلك، كان دنغ شياوبينغ وحلفاؤه عاجزين عن وضع مخطط تفصيلي أو جدولٍ زمني للتحوّل الاقتصادي في الصين. وعوضاً من ذلك، فضّلوا ببراعة «أن يبحثوا عن خطوات آمنة لاجتياز الطريق»؛ فقاموا بإحداث تغيرات تدرجية خطوة فخطوة، دون التحدث عن وجهتهم النهائية. وتحقيقاً لمنفعة بلاده الدائمة، اهتم دنغ شياوبينغ بنصيحة برتولت برتش القائلة: عندما يكون هناك عقبات، فأقصر مسافة بين نقطتين هي الطريق المتعرج.

قرية الحمير الوحشية

عند جانغ ويينغ قصة رمزية محببة لشرح إصلاحات الصين[5]؛ إذ يروي قصة تتحدث عن قرية يعتمد سكانها على الخيول للقيام بأعمالهم اليومية. شيوخ القرية الذين كانوا يدّعون دوماً أن خيولهم هي أفضل من الحمير الوحشية التي تُستخدم في القرية المجاورة، كانوا يوبخون كل من يحاول أن يشك في ادعائهم هذا. ولكن مع مرور الوقت، أدرك الشيوخ أن الحمير الوحشية في القرية المجاورة هي في الحقيقة أفضل من الخيول الكسولة والجشعة، التي دافعوا عنها بحماسة شديدة. لذلك، بعد سنوات من الإشادة بفضائل الحصان، قرروا تبني الحمار الوحشي. إلا أن العقبة الوحيدة التي كانت تواجههم، هي تغيير عقيدة القرويين الذين قد غُسلت أدمغتهم على مر العقود حتى أصبحوا يبجّلون الحصان. لذا، قاموا بوضع خطة ذكيّة؛ ففي كل ليلة عندما كان يخلد القرويون إلى النوم، كان شيوخ القرية يقومون برسم خطوط سوداء على بعض الخيول.

وحين يستيقظ القرويون -مصدومين من وجود الحيوانات الشريرة بينهم- كان الزعماء يطمئنونهم إلى أن هذه الحيوانات هي في الواقع ليست حميراً وحشية، بل هي الخيول القديمة نفسها لكنها مزيّنة ببعض خطوط غير مؤذية. فأصبح القرويون معتادين على وجود الحيوانات المزينة بغرابة بينهم. وبعد مدة طويلة من الزمن، بدأ زعماء القرية يستبدلون بالخيول الملونة حميراً وحشية حقيقية. هذه الحيوانات المدهشة غيّرت مستقبل القرية، إذ زادت الإنتاجية وعم الخير على جميع أرجاء القرية.

بعد عدة سنوات فقط -بعدما استُبدل بكل الحمير الوحشية خيولاً في مدة طويلة، واستفادت القرية عدة سنوات من الازدهار- استدعى شيوخ القرية المواطنين وأخبروهم بأن قريتهم هذه هي قرية حميرٍ وحشية، وأن الحمير جيدة والخيول سيئة.

تُعد قصة جانغ وييغ الرمزية شرحاً لواحدة من أشهر أفكاره، وهي نظرية «التسعير الثنائي المسار»[6]، التي طرحها المرة الأولى عام 1984. وحاول أن يثبت أن «التسعير الثنائي المسار» سيسمح للحكومة بالانتقال من اقتصادٍ يحدد فيه المسؤولون الحكوميون الأسعار، إلى اقتصاد آخر يحدد فيه السوق الأسعار، دون التخلي عن التزامها بالاشتراكية علناً، أو مواجهة معارضة الحكومات المحلية التي لها مصلحة خاصة بالتخطيط المركزي. وبحسب طريقة جانغ وييغ ظلت تباع بعض السلع والخدمات بأسعار مضبوطة رسمياً، في حين بيعت سلع أخرى بأسعار السوق. ومع مرور الوقت، ارتفعت تدريجياً نسبة السلع المبيعة بأسعار السوق، إلى أن بيعت جميع المنتجات تقريباً بأسعار السوق في أوائل التسعينيات. تمثّل مقاربة «المسار الثنائي» اتحاد البراغماتية* والتّدرّجية**، الذي سمح لإصلاحيي الصين بالالتفاف حول العقبات بدلاً من مواجهتها مباشرة. فبدلاً من تصفية نظام التخطيط المركزي القديم، ابتكروا في البداية واقعاً بديلاً إلى جانبه. وحين سارت الأمور على ما يرام، أعادوا تكوين النظام القديم، لإعطائه أفضل مزايا الإصلاحات الحديثة.

رأسمالية غوان زو: من ثورة دائمة إلى تجديد دائم

لم يكن جانغ ويينغ الشخص الوحيد الذي دعا إلى التسعير «الثنائي المسار»، لكنه أول من قام بذلك علناً. وسرعان ما حصل على وظيفة ممتازة للعمل في لجنة للإصلاح المؤسسي الحكومي، وظل مسؤولاً عنها من عام 1984 حتى عام 1990. كان جانغ ويينغ عضواً في مجموعة من المسؤولين الشباب الذين استطاعوا أن يجعلوا أفكار السوق مستساغة لدى النخبة الشيوعية القديمة. كان هدفهم رسم الخطوط على الحمير الوحشية بقدر ما يستطيعون - لابتكار سوقٍ موازية داخل قوقعة الصين الاشتراكية.

كانت قد بدأت إصلاحات الصين الاقتصادية في الريف بحل «الكوميونات* الشعبية، وإنهاء المزارع الجماعية في عام 1979. قبل ذلك، أكثر من عقدين من الزمن، كانت الحياة في الريف قد نُظمت في «وحدات عملٍ» جماعي للعيش والعمل والأكل الجماعي. كان المقصود من وحدة العمل أن تحلّ محل الأسرة، التي تمثل الوحدة الأساسية للنشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية. ومع قدوم «عصر الانفتاح والإصلاح»، أُغلقت هذه المزارع الجماعية، وحلت مكانها مزارع صغيرة تديرها أُسرٌ مستقلة تقرر ماذا تريد أن تزرع، والأهم من ذلك هو احتفاظها بالأرباح التي تنتج من عملها، مما أدى إلى طفرة هائلة في الإنتاج الزراعي، خلّصت آلاف العمال من العمل في الحقول. وسرعان ما وُظف هؤلاء العمال في مجموعة جديدة من المعامل الخاصة -عُرفت

* البراغماتية: (م) المذهب العملي، فلسفة الذرائع: فلسفة أمريكية تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية وصدقها.

** التّدرّجية : (م) سياسة تدعو إلى الإصلاح التدريجي.

«بمشروعات البلدة والقرية»- انتشرت في جميع أنحاء الريف. إن الثروة التي نتجت عن ثورة الصين الريفية سمحت للحكومات المحلية بالاستفادة من العائدات التي تنتج من الصناعة الخاصة. لكن هذه المحاولات البدائية لدخول السوق لم تكن هي الشرارة التي أثارت حماسة جانغ وييبنغ وزملائه؛ لقد كانت هذه البداية ليس إلا.

وفي بحثهم عن صينٍ جديدة، تجاوزت تطلعاتهم السهول الريفية الداخلية التي بدأ فيها الإصلاح الاقتصادي، فنظروا إلى المقاطعات الساحلية الشرقية المقابلة. ففي أوائل الثمانينيات، كانت شنزن قرية صيد عادية، توفر معيشة ضنكاً لسكانها الذين يبلغ عددهم بضعة آلاف. وبعد مضي ثلاثة عقود، أصبحت شنزن رمزاً للرأسمالية الصينية التي أنشأها جانغ وييبنغ وزملاؤه. وبالنظر «إلى قربها من هونغ كونغ اختارها دنغ شياوبينغ» لتكون أول منطقة اقتصادية خاصة؛ مقدماً لزعمائها مزايا ضريبية، وتحرراً من الأنظمة الحكومية، ورخصةً لريادة أفكار السوق الجديدة. لم يكن يرغب مهندسو الإصلاح في شنزن في تكرار الثورة الصناعية ذات التقنية المتواضعة، التي كانت قد بدأت في الريف إبان «عصر الانفتاح والإصلاح»، بل أرادوا إقامة منشآت صناعية رئيسة مركزة ذات تقنية عالية، يمكن أن تنتج كمياتٍ هائلة من مختلف السلع ذات القيمة المضافة العالية، التي يمكن أن تنافس السلع الغربية مباشرة. ولكي تتمكن السلطات من السيطرة على التقانة ورأس المال وتحقق أحلامها، بدأت بجذب الاستثمارات من الخارج. حيث نجحت شنزن وحدها في جذب ما يزيد على ثلاثين مليار دولار من الأموال

الأجنبية، لتشييد المصانع وشق الطرقات وتطوير مرافئها. كان السر في نجاح شنزن هو اعتمادها على الصادرات، بدلاً من اعتمادها على الاستهلاك المحلي لدعم نموها. ثم إن قرار فتح «المناطق الاقتصادية الخاصة» على العالم الخارجي قدّم دعماً لتطوير القطاع الخاص؛ لأن الشركات الأجنبية يمكن أن تقيم مشروعات تجارية مشتركة وشركات مسهمة. ونتيجة لذلك[7]، في عام 1992، كان نصف النتاج الصناعي في الصين من إنتاج القطاع الخاص.

هذا النمط من بناء مناطق تجريب راديكالية (تحدث تغييرات جوهرية) لإنتاج مزيد من السلع والخدمات القيّمة على نحو تدريجي، كان العامل الأساسي لنجاح الصين. كان نمطاً لصناعات مركزة جداً، تطلّب تمويلها استفادة من المدخرات المالية الضخمة للبلاد، ومن عائدات الصادرات لا من الاستهلاك المحلي. وكان يعتمد على استغلال الطبقة العاملة، حيث استطاعت المناطق الساحلية أن تجذب أعداداً لا حصر لها من عمال الريف، لخفض رواتب العمال في المدن. إن حرية العمل هي التي سمحت للثروة بأن تنتقل شيئاً فشيئاً من الأغنياء إلى الفقراء على نحو طبيعي، بدلاً من توزيعها على نحو واعٍ. فقد أعلن دنغ شياوبينغ بوضوح أنه «لا بد من أن يغتني بعض الناس أولاً»، زاعماً أن المناطق المختلفة ينبغي أن «تأكل في مطابخ منفصلة»، بدلاً من وضع مواردها في «قدرٍ واحدة مشتركة». ونتيجة لذلك، استطاع إصلاحيو المقاطعات الشرقية أن يتخلّصوا من عبء المناطق الداخلية الفقيرة

وأن يندفعوا نحو الأمام.

بدا أن انطلاقة المناطق الساحلية ستدعم مطالب أجيالٍ من الإصلاحيين الصينيين، الذين تسبب التوجه المحافظ في المقاطعات الداخلية بتراجع بلادهم، الذي منع الصين من منافسة الحضارات الأخرى المطلة على البحار مثل بريطانيا، وفرنسا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية التي احتضنت السوق، والتجارة، والتجديد. لكن الإصلاحات التي جرت في الثمانينيات أطلقت عملية تغيير اجتماعي تجاوزت الاقتصاد، حيث دعاها الصينيون «الحمى الثقافية». وقد بلغت أوجها في شهر حزيران / يونيو من عام 1988، مع عرض برنامج وثائقي من ستة أجزاء يدعى «مرثاة النهر» في وقت الذروة على قناة التلفاز الحكومية الرئيسة. وقد استخدم المسلسل قصة النهر الأصفر* -غالباً ما يُشار إليها بقصة «النهر الأم»؛ لأنه يُعد مهد الحضارة الصينية- لشن هجومٍ مباشر وعنيف على التقاليد الصينية.

فبدلاً من قبول المثال الرومانسي للنهر الأصفر، بوصفه تمثيلاً للعظمة الصينية، قدمه المسلسل -مع ضحاياه التي لا تعد ولا تحصى بسبب الفيضان والجفاف- على أنه عدو الشعب الصيني؛ الرمز الأساسي لشخصيتهم اللاعقلانية المتجذرة فيهم والمضطربة. كل حلقة من حلقات المسلسل استهدفت تقليداً صينياً معيناً كان يعوّق تقدم البلاد. وعلى سبيل المثال، فقد عدّ سورَ الصين العظيم رمزاً لعزلة لا معنى لها، في حين جرى التهجم على سلالة مينغ بسبب حظرها النشاط البحري[8]. واستطاع أسلوب الراوي اللاذع أن يوصل هذه

النقطة منذ الحلقة الأولى من المسلسل: «هناك جانب مبهم في روحنا الوطنية: إنه إيمانٌ أعمى بأن كل ما لحق بنا من عار في القرن الماضي كان نتيجة ابتعادنا عن ماضينا المجيد. فمنذ عام 1840، استخدم بعض الناس عظمة الماضي وأمجاده ليخفوا ضعف وضعنا الراهن وتخلّفه... مع ذلك تبقى الحقيقة، فحضارتنا تُحتضر». لقد طالب الرواة الصين بأن تكسر قيود المجتمع التقليدي التي عوّقت عملية التحديث في البلاد. وادعوا أنه يجب على الصين الآن أن تبتعد عن الريف، ولا تركز نشاطها على النهر الأصفر، بل بالأحرى على عالم المحيط الأزرق، وعلى العالم القائم خلفه؛ وهنا تعرض اللقطات الأخيرة من المسلسل تلاشي النهر الأصفر في بحرٍ عظيم يرمز إلى قوة العالم الغربي الذي اعتنق الحداثة. بدأ طلاب جامعات الصين وكلياتها، يناقشون ويبحثون تلقائياً في القضايا التي كانت تُثار في كل حلقة من حلقات مسلسل «مرثاة النهر». وقد بيعت خمسة ملايين نسخة من السيناريو، حيث أصبح من فوره أكثر الكتب مبيعاً. وقام رئيس الوزراء الإصلاحي زهاو زيانغ بإعادة بث المسلسل على القناة الرئيسة للتلفاز المركزي الصيني.

بعد مرور أقل من سنة على عرض المسلسل، انعطفت الحمى الثقافية انعطافاً سياسياً واضحاً في المظاهرات التي اندلعت في ساحة تيانانمن عام 1989. إذ سرعان ما تحولت المسيرة، التي بدأت لإحياء ذكرى الأمين

---

* النهر الأصفر: نهر هوانغ هو ثاني أطول نهرٍ في الصين، يمر عبر الأجزاء الشمالية الوسطى من البلاد.

العام للحزب الشيوعي السابق هيو واوبنغ في 15 من شهر نيسان / أبريل، إلى احتجاج واسع للمطالبة بالإصلاح السياسي، وحقوق العمال، ووضع نهاية للفساد الوظيفي. هذا العرض المدهش للقوى الشعبية، الذي هيمن على شوارع بكين طوال ستة أسابيع، قدّم للعالم لمحة عن صين ديمقراطية جديدة، إلى أن قام الجنود والدبابات بسحقه في 4 من شهر حزيران/ يونيو عام 1989؛ كانت عملية القمع هذه أكثر من فاجعة إنسانية، وأصبحت مرحلة مميزة للتطور السياسي والاقتصادي للصين.

قصتا تيانانمن

وانغ هوي واحدٌ من الطلاب الذين كانوا يتسمّرون أمام شاشة التلفاز في أثناء عرض حلقات مسلسل «مرثاة نهر». وكان منهكاً بالإعداد لنيل درجة الدكتوراه في الأدب الصيني عندما انضم إلى المظاهرات الطلابية عام 1989. كان وانغ هوي، شأنه شأن كثير من المثقفين الشباب، مؤيداً لسياسة «فتح الأبواب» التي ينادي بها دينغ زياوبينغ، ومؤمناً بقدرة السوق الكامنة. ولكن عندما غادر وانغ هوي المظاهرات آخر مرة، بدأ رحلة فكرية ستؤول إلى تغيير نظرته إلى العالم، إذ قال:[9] «في الصباح الباكر في الرابع من حزيران عام 1989، عندما غادرت ساحة تيانانمن برفقة آخر مجموعة من زملائي في الدراسة، لم أشعر بأي شيء سوى الغضب واليأس». بينما كانت الحكومة تعتقل منظمي الاحتجاج وتعاقبهم، فرّ وانغ هوي إلى الجبال وأمضى هناك سنتين متوارياً عن

الأنظار، أخذ يتعرّف أكثر إلى الفلاحين والعمال الذين جعلته تجاربهم يشك في عدالة الأسواق الحرة (غير المنضبطة)، وأقنعته تلك التجارب بأن على الدولة أن تؤدي دوراً في منع الظلم والتفاوت الاجتماعي.

حتى عام 1989، ظلّ المثقفون الإصلاحيون يؤيدون مسيرة التطور غربية الطابع، معتقدين أن الليبرالية السياسية والاقتصادية هي عملية متكاملة لا تشوبها شائبة، وستفيد كل الشعب الصيني. أما خصومهم، فكانوا «المحافظين» المؤيدين الوضعَ الراهن للنهج الماوي الذي كان قائماً. بعد سفك الدماء، انقسم الإصلاحيون إلى معسكرين: معسكر «اليمين الجديد» بقيادة مفكرين، مثل جانغ وينيغ، الذين يرون الأسواق الحرة هي أكثر الأهداف أهميةً، وهم مستعدون للتكيف مع التسلطية السياسية؛ أما معكسر «اليسار الجديد» الذي سنعرف عنه أكثر لاحقاً، يتزعمه باحثون، مثل وانغ هوي، الذي يشدد على تحقيق المساواة والديمقراطية السياسية على حساب حرية السوق الشاملة.

كانت هذه التوترات ملازمة للتظاهرات نفسها. لقد اعتقدنا في الغرب أن مذبحة تيانانمن هي مجرد مواجهة بين دولة شيوعية وحشية متخلّفة، ومجموعة من الطلاب يتطلعون إلى أن يصبحوا جزءاً من الديمقراطية الليبرالية للعالم الرأسمالي. ولكن في إحدى المقالات المهمة التي تتحدث عن معنى عام 1989 (الذي كتبه وانغ هوي مستعيداً أحداث الماضي من المنفى في عام 1997)، يحول هوي الضوء عن المثقفين والطلاب ليسلطه على شريحة أوسع من العمال، الذين جاؤوا إلى الساحة وهم يحملون[10]

مطالب اجتماعية واقتصادية أكثر واقعية. حيث إن ما دفعهم إلى المشاركة في هذه الاحتجاجات هو استياؤهم المتزايد من إصلاحات السوق الجذرية عام 1988، التي أحدثت زيادة في التضخم ومزيداً من التفاوت الاجتماعي. هؤلاء العمال لم يكن لديهم أي رغبة في أن يكونوا جزءاً من الغرب. وفي الواقع، إن كل ما أرادوه هو استقرار الأسعار، وتحقيق أمن اجتماعي، ونهاية للفساد والمضاربة في الأسواق المالية. ينظر وانغ هوي إلى بواعث قلقهم بوصفها جزءاً من المقاومة العالمية لليبرالية الجديدة، مشبهاً أحداث تيانانمن بأعمال الشغب المناهضة للعولمة، التي اندلعت في سياتل وجَنَاوا.

وفقاً لما يقول ونغ هوي فإن هناك محورين مختلفين في الساحة: مجموعة تريد الرفاهية الاجتماعية والحماية من السوق؛ وأخرى تريد الديمقراطية والحماية من الدولة الشيوعية الديكتاتورية، إن كان المحتجون قد واجهوا في اتجاهين مختلفين، فقد كانت حال القمع التي أعقبت الاحتجاجات كذلك. ووفقاً لـ ونغ هوي، فإن عملية القمع لم تخرس فقط النداءات المطالبة بالديمقراطية، بل قضت أيضاً على النقاش العام المتعلّق بالقضاء على التفاوت الاجتماعي. فما إن انتهت الدبابات من عملها، حتى تسارعت عملية فتح السوق. أما إصلاحات الأسعار التي جرت الدعوة إلى وقفها في النصف الثاني من عام 1988، فقد طُبقت في أيلول/ سبتمبر عام1989. وبعد أن فرض دنغ شياوبينغ نفسه من جديد على «المحافظين» في عام 1992 –مستفيداً من «جولته

الجنوبية» الشهيرة لمدينتي غوان زو وشنزن الساحليتين ليورد من جديد الحجج تأييداً- تبعت ذلك تغييرات كثيرة. الفساد، والتهريب، والتوزيع الجائر للأصول المالية، وتسلّط الجماعات المستفيدة على السياسة العامة، والتوسع المفرط في تجارة العقارات، ومشكلات نظام الخدمة الاجتماعية، والهموم البيئية، وجميع المشكلات التي كان يشتكي منها المحتجون، بدأت تتفاقم على نحو مطرد.

على أي حال، كان المقصود من التهديد بالقيام بعمليات قمع إضافية هو التقليل من سخط المجتمع. وكما يقول وانغ هوي «كما نسي الناس[11] صوت التشظي الاجتماعي، وهو يُدوّي وراء الاهتياج في تيانانمان، فإنهم لن يستطيعوا أن يتذكروا أن عصر السوق الذي يُشار إليه اليوم «بالليبرالية الجديدة» يختبئ خلف الأطياف السياسية لأولئك الذين كانوا في الساحة، وأنه بهذه الطريقة فقط قد ضمن عدم تكرار أي احتجاج اجتماعي عليه ثانية».

إن ما يعنيه وانغ هوي، هو أن الوجه البيروقراطي الممل للحزب الشيوعي التقليدي قد حجب أوسع عملية طموحة لفتح السوق والخصخصة يشهدها العالم على الإطلاق. وبالإشارة إلى أن ثورة السوق هي ثورة «اشتراكية بخصائص صينية»، كانت السلطات قادرة على الاستشهاد بأقوال ماركس وماو لإعادة تقديم أفكار ميلتون فريدمان وفريدريك هايك. يعتقد وانغ هوي أن الدبابات التي سحقت الازدهار الفكري الواعد للثمانينيات، كانت تعمل نيابةً عن تعصب السوق لا

عن الماوية. مقابل مشهد القمع الذي كان إعادة ترسيخٍ للإيديولوجية الماوية، كانت السلطة التسلطية تعمل على إخماد مخاوف العمال حيال التفاوت الاجتماعي. هذه هي رواية وانغ هوي لقصة الحمار الوحشي، إذ يعتقد وانغ هوي أن سنوات الصين الخمس عشرة الماضية بدت ضرباً من الهلوسة[12]:

> إن أولئك الذين اعتقدوا أن التحرّك قد سرّع من عملية التطور الديمقراطي في الصين، اكتشفوا أنهم قد أُعيدوا فجأةً إلى عصرٍ كانوا يظنون أنه قد انقضى - عصر اللغة القديمة، والأساليب القديمة والشخصيات القديمة، والتصريحات القديمة، والوجوه القديمة التي كان ينبغي أن تنسحب من مسرح الأحداث، فقد عادت كلها ثانية إلى مسرح الأحداث. هذه الأساليب القديمة أوجدت تأثيراً مهلوساً، إلى حدٍ لم يعد أي أحد يعي حقيقة أن الهدف الفعلي من وراء الإجراءات القمعية كان استعادة الروابط تماماً بين آليات السوق التي بدأت تنهار.

بدا الأمر في الظاهر كما لو أن الحرس القديم كان يعيد تأكيد أساليبه الشيوعية، ولكن في الحقيقة، كان يجري دفع قوى السوق إلى الأمام بسرعة غير مسبوقة. وهذا أوجد موقفاً مثيراً للسخرية، حيث أصبح علماء اقتصاد اليمين مثل جانغ وييغ -الذين يحبون التحدث عن انهيار الدولة- في الواقع، هم أكبر المستفيدين من حكم الحزب الواحد. لقد طبّق الشيوعيون بكل إخلاص أفكار جانغ وينغ للإصلاح،

في حين أخمدوا أصوات اليسار المنتقدة.

لم يكن جانغ وينغ واثقاً تماماً من كيفية سير الأمور؛ لذلك غادر بكين قاصداً جامعة أوكسفورد لدراسة الدكتوراه تحت إشراف جيمس ميرليز الحائز على جائزة نوبل.

عند عودته إلى الصين عام 1994، استمرت السرعة الجنونية لعملية الإصلاح. وكان حجم القطاع الخاص قد نما نمواً مطرداً، وتخلّصت الصين من الإهانة الدولية التي لحقت بها بسبب عملية القمع الوحشي للمظاهرات. فعاد جانغ وينغ مباشرة إلى العمل، مقسماً وقته بين الأعمال التجارية وعالم السياسة والعالم الأكاديمي، بالإضافة إلى اشتراكه في عدد من لجان العمل الحكومية، فهو يدير كلية غوانغوا المحترمة للإدارة في جامعة بكين، ويقوم بتقديم الاستشارات إلى مجموعة من كبريات الشركات في الصين. وقد بات منذ 1995 من أكثر الاقتصاديين الذين يرد ذكرهم في الصحف الاقتصادية الصينية.

وانغ هوي وإصلاحيو الجناح اليساري أمضوا وقتاً عصيباً في تسعينيات القرن العشرين. فقد صدمتهم وحشية الهجوم على المحتّجين، وأربكهم ذلك التحالف الغريب بين الحزب الشيوعي والنخبة الرأسمالية الجديدة، وقد أثار استياءهم الحجمُ المتنامي للفكر الذي يؤمن بأن التاريخ قد وصل إلى نهاية حتمية، فتوارى هو وزملاؤه عن الأنظار، ولجؤوا إلى استخدام

الأسلحة الثلاثة التي يستخدمها جيمس جويس ضد القمع: «الصمت، والنفي، والدهاء».

نهوض «اليسار الجديد» في الصين

التقيت بوانغ هوي في «مقهى المفكر»، مكان مشرق وجميل فيه أرائك مريحة وقهوة إيطالية منعشة. يعتلي المقهى مبنى واحدة من أكبر مكتبات بكين، ويقع على مقربة من ثلاثٍ من أرقى الجامعات في البلاد -جامعات تسينغوا، بيدا، رنمين- فهو يمثّل صوت الدردشة الثقافية الجادة. إن حاضر وانغ هوي قد تغلّب على يأسه، فهو يبدو بمظهر المثقف الشهيرالعريق: رجل نحيل ذو شعرٍ قصير، مرتدٍ سترة بنية اللون وكنزة سوداء بياقة عالية، ويحب مناقشة الأفكار التجريدية مثل «التنوير» و «الغائية» ومعنى «الحداثة». لم تكن أناقته من ماركة جان بول سارتر، ولا حديثه النظري المواكب للعصر، خارجين عن المألوف في الضفة اليسرى لباريس.

لكن وانغ هوي لم ينسَ غضبه المتعلق بوضع الصين. استطاع أن ينجح في الابتعاد عن الاتجاه التجاري السائد؛ ولأنه لم ينضم إلى الحزب، لم يشغل أي وظائف رسمية (على عكس جانغ ويينغ، فهو ليس مدير جامعة أو معهدٍ أو دائرة). استمر في الكتابة طوال عقد من الزمن في عمودٍ واسع التأثير، بصفته محرراً لمجلة دوشو -مجلة ثقافية رائدة في الصين- لكنه حُرم من الكتابة فيها بعد إنذار صغير وجّه إليه

قبيل المؤتمر السابع عشر للحزب في 2007. على الرغم من أن وانغ هوي كان أستاذاً في جامعة تسينغوا، لكنه لم يكن يتمتع بعلاقة طيبة مع السلطات: وذلك بسبب كتابة تقارير، والكشف عن الفساد المحلي ومساعدة العمال على تنظيم أنفسهم لمواجهة عمليات الخصخصة غير القانونية. وكثيراً ما كان يستعين بوسائل الإعلام ليلقي الضوء على عيوب الحكومة.

وانغ هوي هو أحد قادة «اليسار الجديد»، وهو تجمع حر للمثقفين أخذ يروق للمزاج العام على نحو متزايد، ويضبط إيقاع الجدل السياسي. إنهم «جدد» لأنهم يدعمون إصلاحات السوق بخلاف «اليسار القديم». وهم «يساريون» لأن قضية التفاوت الاجتماعي تهمهم، خلاف «اليمين الجديد». سعى كثير منهم إلى النفي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين، لكنهم عادوا الآن للمشاركة في مناقشة مستقبل الصين. وفي إحدى المقابلات، عرض وانغ هوي موقف اليسار الجديد قائلاً:[13] «إن الصين عالقة بين طرفي كماشة الاشتراكية المُضَلَّة والرأسمالية الصديقة، وتعاني أسوأ عناصر النظامين... أنا عموماً أؤيد توجه البلاد نحو إصلاحات السوق، لكن تطور الصين يجب أن يكون أكثر عدالة وأكثر توازناً. يجب ألا نعطي كل الأولوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، ونتجاهل حقوق العمال والبيئة».

إن فلسفتهم هي نتاج بحبوحة الصين النسبية. ولما كان السوق الآن يدفع عجلة النمو الاقتصادي، فهم يتساءلون: ما الذي ينبغي عمله

بهذه الثروة؟ هل يجب أن تستمر بالتكدس في أيدي نخبة من أصحاب الامتيازات؟ أم هل تستطيع الصين أن تعتمد نموذجاً تنموياً يفيد جميع مواطنينها؟ بعد ثلاثين عاماً من عملية إصلاح الصين، يعترضون على فلسفة النمو بوصفها هدفاً نهائياً: بدلاً من الاندفاع نحو رأسمالية القرن التاسع عشر الحرة، يريدون أن يطوّروا نموذجاً صينياً مختلفاً من الديمقراطية الاجتماعية. على الرغم من أنهم كثيرو الثرثرة، لكنهم يعدّلون الأفكار من جميع أنحاء العالم، لكي تتلاءم مع الظروف الصينية، إنهم يشعرون بأن تطور الصين يجب أن يُبنى وفق شروط بكين. وكما يقول وانغ هوي:

> لا نستطيع أن نعول على دولة تحاكي النموذج الألماني أو الإسكندنافي. نحن لدينا هذه البلاد الشاسعة التي يجب أن تكون فيها أجهزة الدولة في غاية الاتساع، لكي توفّر ذلك النوع من الرفاهية. لهذا السبب، نحن نحتاج إلى تجديد مؤسستي. يتحدث وانغ شاوغوانغ (عالم الاقتصاد السياسي) عن الأسعار المنخفضة وعن العناية الصحية. ويتحدث كوي جيوان (المنظّر السياسي) عن رأسمال مشترك، وعن إعادة تنظيم حقوق الملكية، ومنح العمال الحق في التعبير عن آرائهم في الشركات التي يعملون فيها. ويتحدّث هيو أنغانغ (عالم الاقتصاد) عن التنمية الخضراء.

إن هدفهم هو إيقاف الأفكار المستوردة من «رأسمالية نهر اللآلئ» واستبدال فلسفة محلية بها: «يجب علينا أن نجد طريقة بديلة؛ هذه

هي مهمة جيلنا النبيلة». ولأن قائمة المشكلات الناجمة عن السوق تزداد تقريباً بقدر ازدياد الإنجازات المتعددة، فإن القيادة العليا تهتم بأفكارهم، وهم بدؤوا يشعرون بأن أدوارهم قد آن أوانها.

رأسمالية النهر الأصفر

إن كلمة هينان (Henan) تعني حرفياً «جنوب النهر»، بسبب موقعها على ضفتي النهر الأصفر. هذه هي قلب الصين الداخلية، النقيض الروحي لشنزن. تُعد -تقليدياً- مسقط رأس الحضارة الصينية، وهي أيضاً موطن قرية أصبحت أفضل مثال «لليسار الجديد» في تسعينيات القرن العشرين: هي نانجي. ففي تجربة تشاورية، ابتكر قادة نانجي تركيبة جديدة لتبني السوق والسياسة الجماعية، وتخلّوا عن تراثهم الزراعي للتحوّل إلى التصنيع (حيث بنت السلطات ستة وعشرين مصنعاً لتصنيع كل شيء، من المعكرونة السريعة التحضير إلى الأغلفة البلاستيكية). تعد حياة القرية في نانجي تكرراً لتجارب القرن التاسع عشر في الرأسمالية الأخلاقية، كتجربة نيولانارك «New Lanark» لروبرت أون في بريطانية. يتقاضى العمال أجوراً أعلى من المعدل، ويحصل جميعهم على سكن مجاني، وعناية صحية مجانية، وحصص من اللحم والبيض، إضافة إلى زجاجة جعة يومية.

ثم إن التعليم الأساسي والجامعي مدعومان. فالسلطات تهتم بالرفاهية المعنوية لمواطنيها، لا بالعظات الدينية كما في نيولانارك،

عبر جلسات تعليم إلزامية لدراسة فلسفة ماو، وعقد جلسات «نقد ونقد ذاتي» دورية حيث ينقد بعضهم سلوك بعضهم الآخر. في عام 1996[14]، خُلدت القرية في كتابٍ حماسي لكوي جيوان المنظّر السياسي في «اليسار الجديد».

فيما يتعلق به كانت القرية تعد «طريقة بديلة»؛ إذ أثبتت أنه يمكن الاستفادة من السوق لتمويل الرفاهية الاجتماعية؛ ويمكن تحقيق ذلك النجاح في المجتمعات الريفية والمقاطعات الداخلية، لا في المناطق الساحلية فقط. وبرهنت كيف أن تدخّل الحكومة -لتقديم الرعاية الصحية والتعليم- يمكن أن يساعد في تحسين الدينامية الاقتصادية. واليوم، يتخلى عن نانجي بعض تألقها؛ نانجي التي تُعدّ أثراً من صنع الإنسان ونتاجاً لبراعته أكثر منها نموذجاً. ولكن حتى في عام 1996، لم يكن يعتقد كوي جيوان أن نانجي يمكن أن تكون نموذجاً معمماً. وعوضاً من ذلك، زعم أنها أثبتت كيف أن الصين استطاعت أن تتعايش مع أوضاع السوق، دون خفض الأجور أو الشروط والحماية الاجتماعية لعمالها. لقد كانت رمزاً لصيغة بديلة عن الرأسمالية التي طُبقت في دلتا غوان زو، المدينة التي سأطلق عليها اسم «رأسمالية النهر الأصفر».

حيثما يتحدّث وانغ هوي بتروٍ وأناة، ترى كوي جيوان منهكاً من متابعته. فحين يتكلّم وانغ هوي تجحظ عيناه اللامعتان وتكادان تخرجان من مكانهما. طريقة إلقائه تحبس الأنفاس، وتتجلى فيها حماسة عالمٍ مجنونٍ قد أثمله السعي وراء المعرفة. فحين يورد بعض

الأقوال المقتبسة التي تعلّمها ليعزز ما يعرضه من النقاط، يتملّك المرء شعور بأنه يسيطر على دائرة النقاش الذي يمسك دوماً بزمامه بين معلميه الفكريين مثل: نيكولا ماكافيلي، وجان جاك روسو، وجون ستوارت، وميل وجيمس ميد. كوي جيوان هو أحد أكثر أعضاء اليسار الجديد تفاؤلاً، ينظر إلىالتجريب بوصفه حلاً لمشكلات الصين[15]: «التجربة الحالية لروسيا -وتجارب الدول النامية حول العالم- توضح أن هذه الدول لن تستطيع تحقيق الثروة والقوة والحرية التي انبغت للديمقراطيات الصناعية الغنية فقط، عبر محاكاة المؤسسات السياسية والاقتصادية لهذه الديمقراطيات، بل يجب عليها أن تبتكر مؤسسات مختلفة لكي تنجح». فيما ما يتعلق «باليسار الجديد» فأساس الوصول إلى رأسمالية النهر الأصفر هو فلسفة التجديد المستمر - بتطوير أنواع جديدة من الشركات والمؤسسات الاجتماعية التي توائم ما بين المنافسة والتعاون.

أضعف دولة في العالم

«الدولة الكبيرة نقمة والدولة الصغيرة نعمة» تلك هي اللازمة التي كان يرددها علماء الاقتصاد في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. لكن فريق «اليسار الجديد» المؤلف من وانغ شاوغانغ وهيو أنغانغ عمل جاهداً على قلب تلك المقولة رأساً على عقب. هذا الثنائي الغريب -الذي توافرت له فرصة اللقاء في جامعة يال- برز كأنه ضرب من ضروب موسيقا لينون وماك كارتيني*؛ بالنظر إلى علماء الاقتصاد اليسار الجديد في الصين. وفي تقرير مؤثر أوائل التسعينيات، زعما أن الدولة

الصينية تمارس نوعاً خاطئاً من السلطة: أي سلطة تعسفية عوضاً من سلطة حاكمة. فمقدرتها على تقييد الحرية الشخصية لمواطنيها ليس لها مثيل. ولكن، عندما يصل الأمر إلى إدارة البلاد بطريقة فاعلة، تصبح دولة الصين من[16] أضعف دول العالم.

لقد[17] أوضحا أن عائدات الحكومة المركزية قد انخفضت على نحو ثابتٍ من 31.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1978، إلى 14.7 في المئة في عام 1992. وبينما كانت الميزانية الحكومية المركزية تنخفض، ارتفع دخل الحكومات المحلية شيئاً فشيئاً، حيث أوجد داخل المقاطعات سلسلة من «البارونات الحمر»، الذين استفادوا من مهماتٍ خاصة مشبوهة لملء خزناتهم الخاصة والمحلية لتعزيز نفوذهم. ومع نهاية الثمانينيات، أصبح «البارونات الحمر»[18] أقوياء كالحكومة المركزية.

يعتقد اليسار الجديد أن كل المشكلات التي عرقلت مسيرة الإصلاحات في الصين تقريباً -الفساد، النمو المتسارع للاقتصاد، الاستثمار السيئ، عدم تسديد القروض، انخفاض معدلات الاستهلاك المحلي، تزايد التفاوت الاجتماعي- قد نشأت لأن الحكومة المركزية كانت ضعيفة جداً لا لأنها كانت قوية جداً.

يقدّر هيو أنغانغ أن التكاليف المركبة الناجمة عن الرشى غير القانونية، والتملص الضريبي، والنفقات المحلية الاعتباطية، والسرقة المباشرة، تمثّل نسبة مخيفة تقدر[19] بـ15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للصين سنوياً. ويبين كيف أنه إن لم تتوافر محاسبة ديمقراطية

---

* موسيقا لينون وماك كارتيني المشربة بالمعتقدات الثورية.

من الشعب، أو خوف من عقوبات تفرضها السلطات العليا، فسيضع الزعماء المحليون مصالحهم فوق مصالح الشعب، منفقين معظم دخل ميزانيتهم الفائضة على أنفسهم وعلى أسرهم: بالأجور المرتفعة، والسيارات، والثلاجات، والمكيفات، والمباني المكتبية الجديدة البرّاقة. وهو يعتقد أن الحل هو مركزية جمع الضرائب من أجل الحد من تزايد النفقات الاعتباطية، وإنشاء مؤسساتٍ مركزية لمعالجة الفساد.

قام «اليسار الجديد» بنقاش مشابه حيال المشروعات الاستثمارية الضخمة، كالفنادق الفخمة، وناطحات السحاب، ومتنزّهات التسلية المجهزة بأحدث الألعاب، والملاعب الضخمة التي أصبحت الحكومات المحلية مدمنة على إنشائها. هذه الاستثمارات العديمة الجدوى تتمخض بمشكلات ناجمة عن تسريع وتيرة الاقتصاد تسريعاً زائداً على الحد المعقول، فهي تُشيدها بأموال تُسحب من المصارف الصينية التي أعفاها دنغ شياوبنغ من المراقبة المركزية.

لكن[20] حجتهم الأقوى هي أن الدولة القوية يمكن أن تساعد على تشجيع زيادة الاستهلاك المحلي الذي يبلغ حالياً أقل من 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأدنى في أي اقتصاد رئيسٍ آخر. يدعي «اليسار الجديد» أن نموذج الصين للتنمية لن يستمر؛ لأن هناك حداً معيناً لحجم البضائع والخدمات التي ستتمكن بقية دول العالم من شرائها؛ لذلك ستحتاج الصين إلى البدء باستهلاك منتجاتها الخاصة. وفي المستقبل، ستحتاج الصين بكل بساطة إلى أن تنفق أكثر، وتدّخر أقل. يحاول «اليسار الجديد» أن يثبت بكل وضوح أن

الاستهلاك المحلي لن يرتفع إلا حين يشعر المواطنون الصينيون بمزيد من الثقة والاطمئنان. فطالما أنه لا توجد دولة رفاهية تحمي المواطنين الصينيين من المرض والبطالة والشيخوخة، فإنهم سيدخرون أموالهم للمستقبل بدلاً من إنفاقها عند الحصول عليها. يزعم «اليسار الجديد» أن الحكومة المركزية المتجددة، هي الوحيدة التي يمكن أن تقدم شبكة أمان اجتماعي تمنح المواطنين الصينيين الثقة التي تمكنهم من الاستهلاك. وقد لاقت أقوالهم آذاناً مصغية، فأخذت النسبة المئوية للعائدات الضريبية للحكومة المركزية تزداد على نحو تدريجي منذ عام 1994 -على الأقل بيانياً- وقد تعهد هيو جينتاو ون جياباو بإعادة بناء دولة رفاهية في الصين.

حماية الملكية العامة

«الملكية تعني سرقة» كان أحد التعابير المفضلة لليسار منذ أن أطلق بيير جوزيف برودون هذا التعبير المرة الأولى في عام 1840. لكن بينما كان الفوضوي الفرنسي يتكلّم أساساً عن مصطلحاتٍ مفهومية، فإن الأمر ينطبق حرفياً على ما يجري في الصين. يتحدّث اليسار الجديد عن «حركة تطويق» جديدة -مشيراً إلى الطريقة التي استولى بها أصحاب الأملاك الخاصة على الأراضي العامة في إنكلترا بين القرنين الثاني عشر والتاسع عشر- تمزق نظام الحماية الاجتماعية للصين، وتصنع تفاوتاً اجتماعياً هائلاً. في كل أسبوع تنقل الصحف والمواقع الإلكترونية قصصاً عن شخصياتٍ حزبية مهمة، تتقاسم ممتلكات الشعب وتنهبها تحت ستار الخصخصة. فالأملاك التي انتزعت فيما مضى من الأغنياء

وأعطيت الفلاحين، تُصادر الآن من المزارعين وتُعطى لمقاولي البناء. لقد أُجبرت قُرىً برمتها على إخلاء أراضيها للسماح لمضاربي العقارات بتشييد مجمعات سكنية جديدة؛ وبيعت المصانع بأسعار منخفضة جداً لتُسلب وتُنهب ممتلكاتها. لقد شهدت هذه الحالات موظفين فاسدين ورجال أعمال منحرفين، أصبحوا بين عشية وضحاها من أصحاب الملايين، في حين أن العمال وأصحاب الأراضي الذين تم الاستيلاء على ممتلكاتهم تلقوا مبالغ تافهة لتعويضهم.

إن الأحرف الثلاثة التي وضعت لترمز إلى أكثر عمليات نهب الموارد الجماعية وقاحةً هي «MBO» اختصار لشراء معظم أسهم شركات معينة بهدف الاستحواذ على إدارتها. وفي عام 2004، أصبح لانغ شيان بينغ، الأكاديمي المقيم في هونغ كونغ والمعروف إلى حدٍ ما، رمزاً قومياً حين استغل برنامجه في إحدى محطات التلفزة المحلية المغمورة في شانغهاي، ليفضح بعض هذه الإساءات. وقد أثار برنامجه هذا استياء عارماً، مما دعا غيو تشوجون، رئيس إحدى الشركات التي فضحها، إلى إقامة دعوى تشهير عليه متسلحاً بصيحته الجريئة التي يردد فيها: «أنا أكافح من أجل شرف رجال الأعمال». وقبل أن يخسر غيو تشوجون قضيته ويودع السجن، هبّ عالم الاقتصاد جانغ وينغ للدفاع عنه، معرباً عن استيائه من ممارسة بعض المقاولين الجشعين والسيئي السمعة، ومحاولاً أن يثبت أن عملية الخصخصة يجب أن تستمر[21] لكلا السببين: الكفاءة والمبدأ. وقد زعم أن الشركات التى تملكها الدولة لن تجازف البتة؛ لأن مديريها يُعيّنهم البيروقراطيون؛

وأن الثروة الجديدة لن يوسّسها إلا المقاولون الرأسماليون. وادعى أنه حتى لو اعترت عملية الخصخصة بعض المخالفات القانونية، فإن الأمر يستحق ذلك العناء؛ لأن الصين لن تستطيع أن تتطور إلا حين تتخلى الدولة عن الاقتصاد، وتضع أكبر شركاتها في أيدٍ خاصة؛ عندئذ سيستفيد الجميع من الخصخصة.

اعترض «اليسار الجديد» على أن الشركات العامة (المملوكة من قبل الدولة) ستفشل بالضرورة، زاعماً أن بإمكانها أيضاً أن تجنّد مديرين محترفين من السوق يمكن مكافأتهم أو معاقبتهم بحسب أدائهم. لكن أكثر ما يقلق اليسار الجديد هو التكاليف الاجتماعية التي ستنجم عن الخصخصة. فالشركات العامة، في جميع الظروف، كانت تقدم القوت اليومي لعمالها، إضافة إلى دفع الأجور، وتأمين التعليم المجاني، والمعاشات التقاعدية، والسكن، والعناية الصحية، والرياضة أيضاً. فضلاً على أن الخصخصة وإعادة الهيكلية الاقتصادية لم تحرما ملايين العمال من عملهم فحسب، بل جردتاهم أيضاً من الحماية الاجتماعية التي جعلت عيش أسرهم ممكناً. وفي الحقيقة، انتقلت الصين من حالة كانت توظف فيها كل العاملين إلى وضعٍ يوجد فيه أكثر من 40 – 60 ميلون عاطل عن العمل -إضافة إلى عشرات الملايين من العمال المهاجرين يُدعون بـ (mingnong) مينغ نونغ يعيشون مثل المنفيين في بلادهم، ولا يتمتعون بأي حقوق، وذلك لأنه ليس لديهم وثائق إقامة- مما أدى إلى أن تحوّل العمل إلى سلعة. لقد ظلت النخبة

السياسية الصينية منقسمة أكثر من عقدٍ من الزمن، بين مؤيدٍ ومعارض لفكرة وضع قانونٍ لحماية الملكية الخاصة. يتفق وانغ هوي مع كثير من أعضاء «اليسار الجديد» عندما يقول: «نحن ليس لدينا أي اعتراض على حماية الملكية الخاصة، ولكن ألا يجب أن يكون لدينا أيضاً قانون لحماية الملكية العامة؟».

كذلك كوي جيوان لديه فكرة أكثر راديكالية: وهي طريقة جديدة لتقاسم أرباح الشركات الصينية العامة. حيث صرّحت 169 شركة من أكبرالشركات الصينية أن أرباحها الصافية تبلغ أكثر من 600 مليار يوان (أي ما يعادل 75 مليار دولار أمريكي) في عام 2005. ولكن على الرغم من الأرباح الهائلة التي تحققها، لا تدفع الشركات العامة في الصين حصة ربحية للمسهم الرئيس في هذه الشركات: أي للدولة. لذا، تستعد الحكومة أخيراً لمطالبة هذه الشركات بدفع كل مستحقاتها. لكن كوي جيوان يريد من الشركات أن تعطي الأرباح للشعب بدلاً من الحكومة. هذا النموذج الذي يعرضه لا يستحضره من ماضي الصين الاشتراكي، بل من ألاسكا. فمنذ عام 1982، تستخدم حكومة هذه الدولة القطبية المنعزلة جزءاً من دخلها الناتج عن الاحتياطات النفطية الهائلة لإنشاء صندوق ائتمان ضخم يدفع للمواطنين «حصصاً ربحية اجتماعية» تقدر بآلاف الدولارات في كل عام. يزعم كوي جيوان أنه يجب التعامل مع عائدات الشركات العامة في الصين كالنفط في ألاسكا؛ بحيث تذهب إلى عامة الشعب الصيني لا إلى النخبة الثرية. ويدّعي أن هذا التعويض الاجتماعي سيساعد في

القضاء على القلق لدى الصينيين، وسيسمح للمواطنين القبول بأعمال منخفضة الأجور، وسيزيد من الاستهلاك المحلي.

تنمية القطة الخضراء

لا يقلق أعضاء «اليسار الجديد» فقط من الآثار الاجتماعية لعملية تطور الصين المتسارعة الخطرة، بل يخشون أيضاً من حدوث كابوس بيئي. ففي أثناء زياراتي الخاصة التي قمت بها إلى بكين، كنت أعرف دوماً متى تدخل طائرتي الأجواء الصينية: لأن التلوث يكون سيئاً جداً، إلى حد أنني لا أستطيع رؤية اليابسة؛ إذ يتم القضاء على هواء الصين ومائها وأرضها نتيجة سعي البلاد الحثيث وراء النمو الاقتصادي. ففي الوقت الذي تشهد فيه المناطق الساحلية تطوراً مطرداً، تتحوّل فيه المناطق الداخلية إلى أرضٍ قاحلة مروعة – حيث تحولت المناطق الفقيرة إلى مقالب نفايات للبقايا الصناعية. ثم إنَّ ثلثي الطاقة الكهربائية في الصين ينتج من الفحم الملوث، وفي كل أسبوعٍ يتم بناء معمل جديد يعمل على الفحم الملوث. إضافةً إلى أنَّ مصانع الصين تنفث الأدخنة السامة، وتلقي بالنفايات والمواد الكيمياوية في الأنهار والبحيرات. ويستخدم القطاع الزراعي الصيني أسمدة يُمنع استخدامها في بقية دول العالم. والآن، تحولت[22] ربع أراضي الصين إلى صحارى نتيجة القطع الجائر للأشجار، وهذه المساحة تتسع بمعدل 2,460 كم في العام.

نتيجة لذلك، فإن 30 في المئة من الصين تسقط عليها أمطار حامضية؛ و75 في المئة من البحيرات ملوّثة بالقاذورات، أما الأنهار فهي ملوّثة بالمواد الكيماوية أو جافة بسبب جر مياهها بالمضخات، وما يقارب من 700 ميلون شخصٍ يشربون مياهاً ملوثة[23] بالمخلفات الإنسانية والحيوانية. وهناك نقص شديد في الأراضي الصالحة للزراعة، ثم إن ملايين الفلاحين يجدون أن حقولهم تُصادر من أجل البناء عليها أو أنها تتعرّض للتلوث بالمواد الكيماوية.

كان نمو البنية المحفزة بأي ثمن أمراً مقدساً في نظر المسؤولين المحليين، لا سيما بعدما قال دنغ شياوبينغ: «لا يهم إن كانت القطة سوداء أو بيضاء، المهم أنها تلتقط الفئران». لذلك، يجب أن يتقدم النمو الاقتصادي على أي إيديولوجية مهما كان نوعها. من ناحية أخرى، يدّعي «اليسار الجديد» أن لون القطة مهم جداً، إذ يقول هيو أنغانغ: إن نمو العشرين سنة الماضية كان[24] «فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي نمو قطة سوداء». وكان يؤيد طرق قياس النمو التي تقتطع نفقات التدمير البيئي؛ وهذا يدعوه بـ«تنمية القطة الخضراء»، مهاجماً نموذج الثمانينيات الذي يدعو إلى «الاغتناء أولاً ثم الشرح لاحقاً». ويزعم هيو أنغانغ أن إعادة هيكلة الصين الاقتصادية يجب أن تسمح لها بتجنب النموذج الغربي لزيادة النمو القائم على الاستهلاك الجائر للموارد وإحداث التلوّث الهائل، عبر الاستفادة من الضرائب والتخفيضات

الضريبية، ونظام تشجيع الكفاية (الفاعلية) الأعلى، واستخدام طاقة متجددة، وجيلٍ جديد من «الوظائف الخضراء».

اكتسبت هذه الأفكار زخماً مع ترقية الأمير الشاب النشيط والمُفَوَّه بان يوي لترؤس (SEPA) إدارة حماية البيئة الحكومية. بان يوي، هو صهر ليوهوا كينغ، جنرال سابق في جيش التحرير الشعبي (PLA)، خدم في المكتب التنفيذي للحزب، حقق حلم هيو أنغانغ بإصدار أول تقرير رسمي عن «الناتج المحلي الإجمالي الأخضر» في الصين في عام 2006. حيث أظهر تقريره أن تلوث الماء والهواء والنفايات الصلبة قد تسبب في إحداث أضرارٍ بقيمة 64 مليار دولار أمريكي في أنحاء الصين كافة عام 2004، أي ما يعادل 3.05 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام. إن نظام حساب «الناتج المحلي الإجمالي الأخضر» يعتمد على تكلفة استغلال خمسة موارد طبيعية: الأرض، والمعادن، والغابة، والمياه وصيد الأسماك -إضافة إلى تكلفة التلوث البيئي، والإضرر بالبيئة. أوضح بان يوي أن هذا الإجراء هو «غيضٌ من فيض». لكن أنشطة بان يوي قد رُفضت لأنها سياسة رمزية- فوسيلته المتواضعة لا يمكن أن تضارع البنية المحفزة الشاملة، التي تجبر السلطات من جميع المستويات الحكومية على أن تضع النمو الاقتصادي في المقدمة وقبل الهم البيئي. لكنه حاول أن يعوّض افتقاره إلى النفوذ السياسي بمناشدة مجتمع مدني ناشئ هامد، داعياً إلى إقامة جلسات استماع عامة تتعلّق بمشروعات تنموية كبرى، كي يتمكن المواطنون من عرض مخاوفهم حيال الآثار البيئية من مشروعات إنشائية كبرى.

على الرغم من أن معظم المسؤولين الذين يشغلون منصب معاون وزير، يميلون إلى الابتعاد عن الأضواء، ويتجنبون وسائل الإعلام الغربية والمنظمات غير الحكومية، كأنهم يتجنبون وباءً ما. إلا أن بان يوي يُحب أن تُسلّط عليه الأضواء. وهو يرتدي بزّة سوداء من إحدى العلامات التجارية وقميصاً -بلا ربطة عنق- وغالباً ما يستفيد من وسائل الإعلام الغربية والمحلية، إضافةً إلى المنظمات غير الحكومية، مثل جماعة السلام الأخضر، وصندوق الحياة البرية العالمي، لمهاجمة شركات الطاقة وملوّثات البيئة. لقد تحدّث بان يوي عن «الانتحار البيئي في الصين» في مقابلة له مع مجلة در شبيغل Der Spiegel الألمانية، وتنبأ بأن[25] معجزة الصين الاقتصادية ستنتهي عما قريب؛ لأن البيئة لم يعد بوسعها الاستمرار.

يشير تصريح بان يوي المثير إلى حقيقة أن الآثار غير المباشرة للتلوث هي أكثر ما يسبب الإزعاج لزعماء الصين. فهم قلقون حيال العبء الاقتصادي الذي يفرضه التلوّث على النمو، ونفقات تدهور الصحة العامة، وتهديد سمعة البلاد الدولية بوصفها مخربة للمناخ. ومن أهم هذه التهديدات التي تنذر بالخطر، هو تهديد الاضطراب الاجتماعي. فبحسب ما ذكر أحد كبار المسؤولين البيئيين في الصين، جو شنغ جيان، أنه في عام 2005 كان هناك 51,000 احتجاج يتعلّق بالتلوث - وقد[26] استقطب بعضها عشرات الآلاف من الناس. تتحدث العاصمة بكين الآن بصرامة عن التلوث، وقد وضعت أهدافاً طموحة لحماية البيئة. ولكن كما يدعي وانغ شاوغوانغ وهيو أنغانغ فإن سلطة الدولة المركزية محدودة. وعلى الرغم من بعض التجارب المحلية الواعدة، مثل بناء

«مدنية خالية من الكربون» في دونغ تان قرب شنغهاي، تبقى الصورة كئيبةً إجمالاً. فحين يصل الأمر إلى مرحلة التنفيذ، لا يهتم المسؤولون المحليون بالأهداف البيئية، بقدر اهتمامهم بعملية النمو الأساسية الملحة. وبسبب شكاوى القادة المحليين، وُضعت[27] تقارير الناتج المحلي الإجمالي الأخضر لبان يوي جانباً بكل هدوء.

ربما كسب أنصار البيئة من «اليسار الجديد» معركة الأفكار في بكين، لكن المعركة تضم المزيد من الأهداف التقليدية، كالبحث عن المكاسب التي تحقق النجاح على الأرض.

التحول إلى اليسار

لا بد أنك تتخيل أن جانغ وينغ يتمتع بمعنوياتٍ عالية. فقد كان طرفاً في تجربة تُعد من أنجح التجارب الاقتصادية في القرن الماضي، ويتلقى أجراً محترماً لإدارته مجموعة من الشركات، بالإضافة إلى أنه مسؤول كبير لإحدى أرقى المؤسسات الأكاديمية في الصين. ولكن بالرغم من شهرته الواسعة وثروته ونجاحه المهني، اكتشفت في آخر زيارة له -في صيف عام 2006 - أنه لم يكن سعيداً.

لقد شهد العقدان الماضيان عملية تُدعى غيجي «Gaizhi» وهو مصطلح صيني يعني «تحول النظام»، حيث جرت إعادة هيكلة كثير من الشركات؛ وعلى الأغلب خصخصتها. قبل عقد من الزمن كان هناك 300,000 شركة تمتلكها الدولة[28] بالمقارنة مع 150,000 شركة اليوم فقط. وفي الوقت نفسه، خُفّض عدد الوظائف في هذه الشركات بنسبة

40 في المئة أو 45 مليون وظيفة[29]. لكن جانع ويينغ يعتقد أن عملية التغيير هذه لم تتقدم بما فيه الكفاية، فشكواه الأساسية هي أن تلك القرارات المتعلقة بمَنْ يُدير المؤسسات التجارية العامة، لا تزال تتخذها دوائر الموظفين في الحزب الشيوعي. هؤلاء المسؤولون الحزبيون ليس لديهم أي محفزات تدفعهم إلى تعيين رجال الأعمال. ويوضح جانع وييغ قائلاً[30]: «البيروقراطيّون يختلفون عن نظرائهم الرأسماليين؛ فهم لا يتحملون مخاطر خياراتهم».

بدأ جانع ويينغ الآن يواجه مشكلة أساسية في اكتشافه الجديد: وهي حقيقة أنَّ تحوّل المسار الثنائي يبقي النظام القديم في مكانه وقتاً طويلاً. فقد مرّت ثلاثة عقود على عصر الإصلاح، ولا يزال القطاع العام يسيطر على قاعدة الصين الصناعية[31] (تمتلك الدولة 60 في المئة من أسهم رأسمال الصين الثابت، و80% من كبار المديرين التنفيذيين في الشركات العامة يعيّنهم الحزب).

وعلى الرغم من أن الصين تمتلك سوقاً نشطة للأوراق المالية - فحجم بورصتي شنغهاي وشنزن مجتمعتين يجعلهما تحتلان المرتبة الثامنة في العالم- [32] فإن ثلث أسهم السوق ما يكاد يُسمح التعامل بها. وتُسيطر الدولة على كبريات الشركات -مثل تشاينا موبايل أو سينوبك لينوفو- حتى الشركات الخاصة التي تتعامل مع الأسواق العالمية -مثل لينوفو- فهي مرتبطة بالحكومة عبر شبكات غامضة.

من وجهة نظر جانغ وييغ، فإن البلاد تعج بعمليات إصلاحٍ غير مكتملة -أي بخيول مخططة لا بحمير وحشية. ويعتقد أنه بعد مرور

ثلاثة عقودٍ على هذا النمو المدهش، حان الوقت للاعتراف بأن الصين هي قرية حميرٍ وحشية- ولإقصاء الخيول المتبقية.

يخشى جانغ وييغ أن تكون الحكومة قد فقدت اندفاعها لترى العملية، وهي تعبر إلى نهايتها المنطقية، لتُخرج نفسها من المشهد الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي يُعد الآن أمراً بدهياً بدلاً من أكثر الأهدف إلحاحاً. أصبح عدد المؤسسات الخاسرة التي تملكها الدولة أقل، لذلك قل مستوى الضغط الذي يدفعها إلى الخصخصة. ويتحدث الزعماء السياسيون الآن في بكين عن ضرورة الحد من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، لإعادة توزيع الثروة، وتحقيق تنمية متوازنة، بدلاً من الحاجة إلى تسريع عملية الخصخصة. لذا، يخشى جانغ وييغ وزملاؤه في اليسار الجديد من أن يستسلم الرئيس هيو جينتاو ورئيس الوزراء ون جياباو لوجه خطر من وجوه الشعبوية. ثم إنهم يخشون أيضاً من أن تؤدي إجراءات إعادة توزيع الثروة إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي - لأنه في هذه العملية تهديد لإنجازات السنوات الثلاثين الماضية. ففي ظل اقتصادٍ صنع فيه كثيرون ثرواتهم بوسائل مريبة، سيخشون حتماً من أن يؤدي التحرك ضد الفساد إلى دفع الحكومة لاتباع نموذج الرئيس الروسي ڤلاديمير بوتين، في مصادرة الأصول المالية للشركات التجارية، التي يملكها قلة من المنتفعين.

يتطلّع جانغ ويينغ للعودة إلى أيام دنغ شياوبيغ، جيانغ زيمين، جو رونغجي الذين حظروا النقاشات المتعلّقة بالتفاوت الاجتماعي، معتزين بالحقيقة التي تقول: «سيغتني بعض الناس أولاً»: أي «في أثناء عملية

الإصلاح أنت بحاجة إلى قادة مبشّرين». أما اليوم، فالأمر مختلف تماماً عما كان عليه في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، فالقادة على الصعيدين المركزي والمحلي ليسوا مبشرين، وهم شديدو القلق حيال الرأي العام. فالرأي العام أخذ يقلب عالم جانغ وييغ رأساً على عقب. الجدل الذي كان قائماً في الثمانينيات بين المحافظين والإصلاحيين انتهى لمصلحة الإصلاحيين، ويبدو أن قرار الانفتاح والإصلاح قرار لا رجعة فيه، ولكنه استُبدل به جدل جديد، وهو: ما نوع الإصلاحات التي يجب أن تتبعها الصين؟ ومن سيستفيد منها؟ وكيف يمكن توزيع مكاسب عملية النمو؟ لم تعد مواقع الإنترنيت، والصحف، ومحطات التلفزة، تناقش كيف يكمن حل الدولة، بل أصبحت تركّز على سؤالهم الكبير وهو: كيف يمكن ترويض السوق؟ يشعر جانغ وييغ الآن أن قوته قد بدأت تتلاشى. ويشتكي من أنه محاصرٌ هو وأصدقاؤه، حيث يهاجمهم اليسار على مواقع الشبكة الإلكترونية، وينتقدهم بشدة في وسائل الإعلام، ويقول: «من الصعب جداً مناقشة القضايا الخطرة في جوٍ كهذا. في الثمانينيات والتسعينيات كنا نستطيع التحدث وسط الاقتصاديين. أما اليوم، فالناس العاديون يستخدمون خطاب اليسار لمهاجمتنا. فهم يدمرون مصداقيتنا بقولهم: إننا رعايا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أو رعايا طبقة الرأسماليين الجدد. نحن نشعر كأننا باحثون في مواجهة جنود.

المكياڤلِّيَة الجديدة والمجتمع المنسجم

أصبحت معركة الأفكار، اليوم في الصين، متداخلة مع البحث عن مصادر الطاقة الأولية. فخلف هذا المظهر المنسجم الموحد، تنخرط السلطة الشيوعية في صراعٍ حاقدٍ؛ دفاعاً عن روح الحزب، مع مجموعتين سياسيتين مرتبطتين بأفكار اليسار الجديد واليمين الجديد.

يستخدم اليساري الجديد كوي جيوان مثالاً مدهشاً ليشرح الديناميات السياسية المتغيرة: أوروبا القرون الوسطى؛ يقول: إن كثيراً من المراقبين الغربيين يبذلون غاية جهدهم لفهم الصين؛ لأنهم ينظرون إلى السياسة على أنها علاقة بين حاكمين ومحكومين، أي بين الدولة والمجتمع المدني. لكن كيو جيوان يدعي أن الصرعات التي حيّرت الأوروبيين المعاصرين كثيراً، كانت سهلة الإدراك والتمييز الفوري فيما يتعلق بأهل العصور الوسطى مثل نيكولا مكياڤيلي:

> فالسلطة عند مكياڤيلي لم تكن موزعة بين مستويين: أي الدولة والشعب، بل سياسة فلورنسا كانت موزعة بين ثلاث مجموعات: الأمير (الواحد)، والنبلاء (القلة)، والشعب (الكثرة). وفي صين اليوم، «الواحد» هو الحزب الشيوعي، و«القلة» هم (الأثرياء)، و«الكثرة» هم الشعب. ويوضح مكياڤيلي كيف يتواطأ «الواحد» مع «القلة» على «الكثرة»، ويوضح أيضاً كيف يمكن للحاكم أن يتحالف مع الشعب على «النبلاء».

وفقاً لما يقول كوي جيوان، كانت السياسة الصينية في التسعينيات علاقة حبٍ مديدة بين الحزب والأثرياء؛ لأن حجة ماو تسي تونغ «في

خدمة الشعب» فتحت المجال واسعاً أمام وصية دنغ شياوبينغ المزعومة أن «الاغتناء هو شيء مجيد». حتى إن خليفة دنغ شياوبنيع المنتخب وزعيم حزب شنغهاي السابق، جيانغ زيمين، ذهب إلى أبعد من ذلك أيضاً عندما عرض ما يُدعى بنظرية «الممثلين الثلاثة» التي دعت رجال أعمال القطاع الخاص إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي، على أساس أن الحزب يجب أن يمثل الإنتاج الاقتصادي، إضافة إلى القوى الثقافية والاجتماعية. وقد جمع جيانغ زيمين حوله فئة من أهل المناطق الساحلية الغنية، التي ظلت ممسكة بزمام السلطة بعد تقاعده؛ نظراً لأن القاعدة التي يستند إليها جيانغ زيمين موجودة في شنغهاي، فإن مؤيديه معروفون «بمجموعة شنغهاي»، المجموعة التي تُظهر أيضاً إعجابهم بأهم التجارب الرائدة في الرأسمالية الصينية. وهم كأصدقائهم من «اليمين الجديد» في الوسط الأكاديمي، فمجموعة شنغهاي، هي مثل جانغ وييىنغ، تؤيد وجود نمو اقتصادي سريع ودرجة عالية نسبياً من الحكم الذاتي المحلي في الشؤون الاقتصادية، وسيطرة غير محكمة على الاستثمار والإقراض المصرفي، وروابط وثيقة بين الحزب والطبقة الناشئة لقطاع رجال الأعمال الخاص في البلاد.

من ناحية أخرى، منذ عام 2002، يتصدى الرئيس هيو جينتاو لإجماع «اليمين الجديد». وقد قام بإنشاء قاعدة بديلة لدعم عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية (CCYL) التي اصطلح على تسميتها (tuanpai) أي الذين اكتسبوا أولى خبراتهم من العمل في

المقاطعات الداخلية المتخلّفة. وهم يتغنون كثيراً بشعارات اليسار الجديد، داعين إلى نموٍ أبطأ وأكثر استقراراً، وإلى اهتمامٍ أكبر بقضية التفاوت الاجتماعي والتلّوث البيئي، وتوسيع الدعم الحكومي لعملية التعليم والعناية الطبية والضمان الاجتماعي. إن عبارات هيو جينتاو الشائعة «المجتمع المنسجم» و«التنمية العلمية»، تمثل سلسلة من السياسات التي تهدف إلى إعادة التوازن بين اقتصاد السوق المزدهر في البلاد وماضيها الاشتراكي المهمل.

وبدلاً من التقرّب إلى الشركات التجارية الكبرى، بادر الرئيس هيو جينتاو مع رئيس الوزراء ون جياباو إلى التقرّب إلى العمال والفلاحين والمستلبين المهمين، محاولاً أن يتحالف مع الكثرة ضد القلة، فعبر قيامه بسلسلة من الأعمال المثيرة إعلامياً -مثل النوم في منازل الفلاحين، أو التوسط للدفاع عن العمّال الذين لم تدفع لهم أموالهم المستحقة- أصبحت أعماله أعلى شأناً من السياسات الطليعية التي اتبعها جيانغ زيمين. لكن أكثر ما يقلق «اليمين الجديد» هو الابتعاد عن النمو ؛ بوصفه الهدف الأول للصين. وفي اجتماعٍ ساخن للمكتب السياسي في شهر تموز / يوليو عام 2004. وجّه الزعيم السابق لحزب شانغهاي تشن ليانغيو إصبع الاتهام إلى ون جيا باو، وحذّره أنه سيتحمّل المسؤولية إذا أدت السياسات التي تهدف إلى إبطاء عملية النمو في المقاطعات الساحلية الشرقية -من أجل إعادة توزيع المال في المقاطعات الداخلية الشرقية- إلى إحداث اضطراب سياسي.

أطلق تشن ليان غيو، تاجر حر متحمس، عقيدة «اليمين الجديد»

عندما قال [33]: «حين تشرق الشمس، فإنها تشع أولاً على جهة الشرق، ولا تشع على الشرق والغرب في الوقت نفسه... ؛ أي أن التنمية المتوازنة لا تعني سرقة الأغنياء لمساعدة الفقراء، فسرقة الأغنياء لمساعدة الفقراء ستؤدي إلى إفقارهم جميعاً، لا إلى إغنائهم جميعاً... لقد أثبتت التجربة التاريخية الرسمية، التي خاضها حزبنا في البناء الاقتصادي منذ عهدٍ بعيد، أن التفكير المنادي بالمساواة بين البشر لن يؤدي إلا إلى إعاقة عملية التنمية».

إن نظام الصين السياسي ليس نظاماً يستولي به الفائز على كل شيء. فكل واحد من هذين الفريقين يحتاج إلى الآخر؛ لكي يعرف نفسه، ويتم توزيع السلطة بالتساوي بينهما على نحوٍ دقيق. لقد بدا أن نجم هيو جينتاو آخذ في الصعود عندما خطّط لطرد المسؤول البارز تشن ليانغيو -بتهمة الفساد- في عام 2006. ولكن عندما بدأت انتخابات اللجنة الدائمة للمكتب السياسي في مؤتمر الحزب السنوي الخامس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، حصل كلا الحزبين على المجموع نفسه تقريباً، وأخفق هيو جينتاو في جعل صنيعته (شخص يحميه صاحب السلطة ويرعاه) لي كياكينغ خليفة له.

ولكن في لغة السياسة يرجح ميزان القوة الآن كفة اليسار: ففي نهاية عام 2005، نشر هيو جينتاو وون جيا باو «الخطة الخمسية الحادية عشرة»[34]، وهي خطتهما لبناء «مجتمع منسجم». هذا التقرير - الذي يستند إلى بحث أجرته عشرات من الفرق التي تضم مسؤولين

حزبيين، أُرسلوا لدراسة السياسة الاجتماعية في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وإفريقيا- أشار إلى تغير واضح في الطريقة التي أصبحت تفكر فيها البلاد حيال مستقبلها الاقتصادي؛ فالمرة الأولى منذ بداية عهد الإصلاح في عام 1978. لا يُوصف النمو الاقتصادي على أنه هو الهدف الأول للدولة الصينية. بل حل مكانه هدف أشمل، ألا وهو «التنمية» التي يُعرّفها القادة الصينيون الآن على أنها «إعطاء الأولوية للشعب» يرين ويبن (yiren weiben) مع احترام البيئة الطبيعية. فهم تحدثوا عن تقديم نموذج إسكنديناڤي في الرفاهية الاجتماعية، مع وعود بزيادة تدريجية كل عام تقدر بـ 20 في المئة من أموال تخصص للرواتب التقاعدية، وإعانات العاطلين عن العمل، والضمان الصحي، وإجازات الأمومة.

أما فيما يخص الريف الصيني، فقد وعدوا «بريف اشتراكي جديد»، يجري فيه تخفيض الضرائب التعسفية، وتحسين قطاعي التعليم والصحة. كذلك تعهدوا بخفض استهلاك الطاقة بنسبة 20 في المئة لكل وحدةٍ من الناتج المحلي الإجمالي، وبتقديم مؤشرات أداء جديدة لمسؤولي الحزب، تؤكد على القيم البيئية والاجتماعية، إضافة إلى النمو الاقتصادي. وقد تم التركيز أكثر على تغير توجّه سياسة الصين، عندما قام مؤتمر الحزب عام 2007 بتقديس «مفهوم التنمية العلمية» لهيو جينتاو القريب من اليسار في دستور الحزب، كما يقدس أفكار ماو تسي تونغ ودنغ شياوبينغ؛ لم يستطع سلفه جيانغ زيمين تحقيق إنجاز كهذا

عندما كان في السلطة.

على الرغم من أنه لا يزال يجري العمل على التفاصيل، لكن الخطة الخمسية الحادية عشرة هي نموذج عن رأسمالية النهر الأصفر. فهي منذ عهد جانغ وينغ والإصلاحيين الأوائل تحتفظ بفكرة التجريب الدائم -بعملية الإصلاح التدرّيجي بدلاً من المعالجة بالصدمة- وهي تتفق معهم أن السوق هو الذي سيدفع عجلة النمو الاقتصادي بدلاً من الدولة. وتستمد من «اليسار الجديد» قلقه حيال البيئة والتفاوت الاجتماعي، وبحثه عن مؤسسات جديدة تستطيع أن تزاوج بين التعاون والمنافسة. فهي تطرح تحدياً مباشراً لفسلفة «العالم المسطح» التي تنتهجها التنمية الرأسمالية الحرة عبر التأكيد على التزام الدولة بتوزيع عائدات النموو وتوفير الخدمات الاجتماعية. هذا التعهد بتحقيق نمو اقتصادي مع المحافظة على سيطرة الدولة، يحوّل رأسمالية النهر الأصفر إلى منارة تهتدي بها حكومات الدول النامية في أنحاء العالم. قد لا تعتزم الصين الإجهاز على سيطرة الاقتصادات الأنغلو سكسونية-ولكن إذا انطلقت المرحلة الثانية من المعجزة الاقتصادية الصينية، فقد تتمكن مرة أخرى من قلب التفكير العالمي بشأن التنمية الاقتصادية رأساً على عقب.

الجزء الثاني

ديمقراطية بين السحب

الديمقراطية الغربية تشبه ارتيادك أحد المطاعم، واختيارك هل تريد طاهياً فرنسياً أو إيطالياً أو ألمانياً ليقرر بالنيابة عنك ماذا يوجد على قائمة الطعام. مع الديمقراطية الصينية، فنحن دوماً لدينا الطاهي نفسه -الحزب الشيوعي- لكننا سنعتاد شيئاً فشيئاً اختيار الأطباق التي يطهوها.

فانغ نينغ، الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

بينغ تشانغ مدينة بين السحب، تستغرق الرحلة إليها أكثر من خمس ساعات عبر طرقات جبلية متعرّجة من سيتشوانيز عاصمة تشنغ دو، فهي تقع على ارتفاع 600 متر فوق سطح البحر في سلسلة دابا الجبلية. والريف من حولها يسحر الناظر - لوحة غنية بألوانٍ خضراء تمثّلت فيها خضرة الأشجار والأعشاب والخيزران والمحاصيل. وقد شُقت في خاصرة الجبل مصاطب لزراعة الأرز والذرة. تتعرج الطرقات فتغطيها السحب تارة، وتنكشف عنها تارة أخرى، لتبوح بمعالم بلدة تجثم على حافة وادٍ صغير عميق، وشديد الانحدار. لكن قسوة تجمعاتها السكنية الإسمنتية تصعق المسافرين، وكأنها صفعة تصيب وجوههم؛ إذ تبرز صورتها المتهدمة بين الصخور الجبلية كأنها لوحة واقعية اشتراكية

لقلعة دزني. لا بد أن الأمير تشارلز كان سيدعوها بالدّمل، لكنني تأثّرتُ بطوباوية رؤيتها التاريخية الخاطئة للحداثة. حتى في حالتها المتداعية، تشير إلى طموح الإنسان بفرض إرادته على الطبيعة.

يعيش معظم سكان بينغ تشانغ في قرى ترتبط مع مركز البلدة بطرقات موحلة ضيقة. في نن تشاو، أول قرية وطأتها قدمي، كان الفلاحون مثقلين بحمل أنيار* خشبية وسلال من الخيزران على ظهورهم، ويسيرون تحت رايات حمراء كبيرة تعلن عن نشوء «ريف اشتراكي جديد». لكن قرية نن تشاو لم تكن تبدو جديدة. فمنازلها المتهدمة المتعفنة -لا يقطنها سوى العجائز والضعفاء والمرضى- ذكرتني بأحد الأفلام الوثائقية عن مناطق الحروب. ودون أي مقدمات، اقتربت مني سيدة عجوز لتخبرني أن القرية أصبحت فارغة منذ أن هجرها الرجال الأشداء، للعمل بوصفهم عمالاً مأجورين (قالت: إن الذين تركوهم وراءهم ليعملوا في الحقول لا يجنون سوى RMB 900** (أي ما يعادل 65 جنيهاً في السنة).

وبينما كنا نتحدث، اجتمع حولنا حشدٌ من فلاحين بوجوه متوردة ارتسمت عليها ملامح التعب، يتحدثون بنبرةٍ حماسيةٍ عن مشكلاتهم: عن انخفاض إيرادات حقولهم، وارتفاع أجور الأطباء والمدارس، وقلة الرجال الذين يمثّلون المثل الأعلى للأطفال، ووحشة حياتهم المتفككة. في بضع دقائق، كان هناك عشرات الفلاحين يصيحون، وأصواتهم ترتفع أكثر فأكثر في عاصفة غضبٍ غير مجدية. ناشدوني جميعاً أن

أحمل رسائل معاناتهم معي إلى بكين. لم يعلموا البتة أن أصدقائي في بكين قد أرسلوني لدراسة بينغ تشان بوصفها نموذجاً لمستقبل الصين.

ديمقراطية تدرّجية

تستقطب مقاطعة بينغ تشان عدداً كبيراً من الزوار في هذه الأيام - لكنهم لا يأتون لرؤية جمال عمارتها أو نجاح نموذجها الاقتصادي. فهم يأتون لأن بينغ تشان هي أول مقاطعة في الصين، يُسمح فيها للأعضاء الحزبيين بانتخاب أمناء سر الحزب لدوائرهم الانتخابية في انتخاباتٍ تنافسية. فالتجربة جديدة إلى حدٍ ما في حزبٍ تعتمد فيه الترقية على الولاء للحزب والعلاقات الشخصية، أكثر مما تعتمد على اختيار أعضاء عاديين. ففي الظروف العادية، تقوم كل طبقة من الحكومة ببساطة بتعيين قادة الدرجة الأدنى- ويختار الحزب القومي قادة الأحزاب المحليين الذين بدورهم يجندون قادة الولايات الذين يختارون قادة المقاطعات، الذين يستطيعون تعيين قادة الدوائر الانتخابية المسؤولين شخصياً عن اختيار قادة الأحزاب في القرى. وتهدد قرية بينغ تشانغ بقلب هذه العملية رأساً على عقب. إنها التجربة الأكثر تقدماً لما يدعوه المفكرون الصينيون «ديمقراطية الحزب الداخلية». عندما ذهبت لدراستها في عام 2006، أوضح لي أمين سر الحزب في المقاطعة، ليو تشيان شيانغ، بكل فخرٍ أن الانتخابات قد جعلت من بينغ تشانغ قرية

* أنيار: جمع نير، الخشبية المعترضة في عنقي الثورين بأداتها.

**(م) عملة صينية تُسمى Renminbi (RMB) أو CNY تعني عملة الشعب في اللغة الصينية.

مشهورة على الخريطة، قائلاً: «إن اقتصادنا ليس متطوراً على نحو جيد، لكن تجاربنا في الديمقراطية متطوّرة».

سمعت المرة الأولى عن بيغ تشانغ من صديقٍ لي يعمل في مكتب الترجمة والتأليف المركزي. يعود الاسم، الذي لا يبشر بالنجاح إلى مؤسسة محترمة أنشئت في ثلاثينيات القرن العشرين، لتقديم الفكر الاشتراكي للصينيين: عبر ترجمة نصوص كلاسيكية مثل رأس المال (Das Kapital)* والبيان الشيوعي (Communist Manifesto)**؛ وكتاب: «ماذا سيحل بالصينيين» للينين (What is to be Done into Chinese). كان هذا المكتب واحداً من الأجهزة الرئيسة للحزب الشيوعي، حتى قبل تأسيس الجمهورية الشعبية نفسها. ولكن مع بداية عهد الإصلاح في عام 1978، أخذ المكتب يكافح لإيجاد دورٍ جديد له.

على عكس المراكز الاستشارية المزودة بأبنية جديدة رائعة، يقع المكتب على مقربة من مخزن بقالة يفيض بالفاكهة والخضراوات التي تشغل الطريق، ومطعم صيني رخيص الأسعار قد أصبح قبلة للعمال المحليين الذين يتناولون فيه فطورهم الصباحي المؤلف من زلابية الفاصولياء الحمراء والبيض. لكن المكتب قد أوجد معنىً جديداً لهدفه، فقد غدا بناؤه المتواضع مصدر إلهامٍ للأفكار، «جائزة الحكومة المحلية للتميز والابداع».

نجم نائب مدير المكتب يو كيبينغ صاعد، يُقال: إنه مستشارٌ غير رسمي للرئيس هيو جينتاو. فبعد إتمامه رسالة الدكتوراه في جامعة بكين، عُين رئيساً لمعهد جديد أُحدث داخل المكتب - وهو عضو في جامعة

وفي مركزٍ استشاري وفي معهد «ماك كنسي» للإصلاح الحكومي.

يتحدّث بطريقة عفوية، ولديه أسلوب سهل وصريح، ومتحدّث جيد للغة الإنكليزية التي اكتسبها من زياراته المتعددة إلى الغرب، ومن بينها تلك المدة التي قضاها أستاذاً زائراً في جامعة ديوك في الولايات المتحدة الأمريكية. إن موقف يو كيبينغ يشبه موقف الإصلاح السياسي لجانغ ويينغ - بتلوين الأحصنة السياسية في جميع أنحاء البلاد، على أمل أن التجارب في ديمقراطية القاعدة الشعبية يمكن أن تتفوق يوماً ما على ديكتاتورية الصين. فهو يأمل أن تصبح تجارب القاعدة الشعبية، مثل تجربة بينغ تشانغ، مثل تجارب شنزن في السياسة الديمقراطية.

إن المشروع الرائد لمركزه هو برنامج جوائز للابتكارات في مجال الديمقراطية المحلية: كثير من الباحثين وجماعات الخبراء يشاركون في لقاءات عصف ذهني، لإصلاح الحزب الشيوعي والمؤسسات الحكومية من الداخل. المبادرات المحلية والعفوية متعددة، ونحن نحاول أن ندرسها ونقوّمها ونقارن بينها، وتتم مكافأة أفضل الأفكار بمنحها جوائز. منذ بداية البرنامج في عام 1999. تم ترشيح نحو 800 مشروع، وقد وُزّعت ثلاثون جائزة، لمكافأة إصلاحات تستهدف السوق، وانتخابات قادة الدوائر الانتخابية، والمشاورات الديمقراطية. وقد حظي الفائزون باهتمام وطني. فعلى سبيل المثال، عندما فازت انتخابات مقاطعة بينغ تشانغ بجائزة عام 2006، وجدت المقاطعة نفسها تعج بثمانٍ وستين

* للفيلسوف الألماني كارل ماركس.

** تعاون في تأليفه الفيلسوف الألماني كارل ماركس مع فردريك أنجل.

مجموعة من الباحثين الذين قصدوها لدراسة التجربة. حتى إن نائب الرئيس الصيني قد طلب الاطلاع شخصياً على انتخابات المقاطعة.

أثار يوكبينغ سلسلة من الاضطرابات في شهر كانون الأول / ديسمبر عام 2006، عندما كتب مقالاً في صحيفة مدرسة الحزب المركزية بعنوان: «الديمقراطية شيءٌ جيدٌ»، زَعَمَ فيه أنه «حتى لو حصل أفراد الشعب على أفضل الطعام والملبس والمسكن ووسائل النقل، ولكن دون أن يتمتعوا بحقوقهم الديمقراطية، فإنهم يبقون دون كرامة إنسانية كاملة». لكن يو كبينغ قد تفادى التعرض للاعتقال في أثناء عمليات قمعٍ ضد المعارضة السياسية، بالتركيز على مشروعاتٍ محددة ذات نطاق ضيق، بدلاً من الدخول في خطاباتٍ رنانة عن الحرية وحقوق الإنسان. إن فكرته الكبرى هي الديمقراطية التدرّجية ذات الصدى المتواضع، التي ترفض الانفجار الهائل للإصلاح السياسي وتؤيد التغير التدريجي من القاعدة إلى القمة؛ عاقداً مقارنة مباشرة بالحقل الاقتصادي، يقول: إن الإصلاح الذي يحدث بين ليلة وضحاها سيكون مضراً للصين مثل «علاج الصدمة» الاقتصادية. وظل يو كبينغ عدة سنوات، عوضاً من ذلك، يروّج فكرة الهرمية الديمقراطية، التي تراقب العملية الديمقراطية، وهي تشق طريقها إلى أعلى تدريجياً، انطلاقاً من تجارب القاعدة الشعبية الناجحة؛ فالانتخابات يجب أن تُجرى أولاً في 700,000 قرية، ومن ثَمَّ تنتقل إلى مستويات أعلى من الحكومة –في 38,000 دائرة انتخابية، و2500 مقاطعة، و330 ولاية، وأربعة وثلاثين إقليماً– قبل المساس بسياسات الحكومة المركزية.

حققت فكرة الهرمية الديمقراطية التي عرضها يو كبينغ بداية واعدة، عندما تم حلّ نظام الكوميونات الصينية في الثمانينيات، وأنيطت مهام الانتخابات رسمياً باللجان القروية. وفي عام 1994، كانت نصف القرى الصينية قد أجرت الانتخابات. وفي عام 1998، أصبحت الانتخابات إجبارية في جميع القرى عبر تطبيق القانون الدستوري للّجان القروية (OLVC). وفي العام نفسه، دخلت التاريخ مقاطعة صغيرة في سيشوان تُدعى بايان؛ لأنها أصبحت أول دائرة انتخابية –المستوى الأعلى بدرجة واحدة من القرية– تُجري انتخاباً تنافسياً مباشراً لزعمائها، حيث فيه فرصة المشاركة لجميع السكان. وفي عام 2001، تكرر انتخاب رئيس الدائرة (على الرغم من أن المرشح الذي اختاره المواطنون في هذه المرة يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل مجلس نواب المقاطعة). ويزعم يو كبينغ أن عملية الانتخاب هذه كان لها تأثير عميق على الحياة المحلية. فعندما منح بايان الجائزة في عام 2004، أعلن أن «الناخبين قد تعرّفوا إلى حقوقهم الديمقراطية... وأن رئيس الدائرة الانتخابية أصبح لديه شعور أكبر بالمسؤولية والمساءلة... فالوعود التي قُطعت في أثناء الانتخابات تحققت على الأغلب مع انتهاء الدور الانتخابي. «وأوضح أنه كل شهر يوجد في بايان ما يُسمى يوم استقبال رئيس الدائرة الانتخابية» حيث يستطيع الناس أن يعرضوا مخاوفهم المتعلقة بالقضايا المحلية، ويقدم رئيس الدائرة الانتخابية، مرة كل عام في عشية رأس السنة القمرية تقريراً عن عملية التقدم لجميع مواطني البلدة.

ولكن بعيد تلك الأيام العصيبة في أواخر التسعينيات، تعثرت مسيرة الديمقراطية المتقدمة، وقل عدد الدوائر الانتخابية الأخرى التي تحذو حذو بايان. ليس هذا فقط، بل حتى على مستوى الانتخابات المتعددة القروية، لم يكن هناك سوى مرشح واحد بدلاً من وجود منافسة حقيقية. وانتشر بين المثقفين الصينيين استخفاف كبير بأهمية الانتخابات القروية؛ إذ يدّعي المثقفون أن اللجان القروية لا تمتلك سوى بعض الموارد القليلة، وليس لديها أي أموال عامة، وهي ليست مسؤولة إلا عن أمور تافهة. ويأتي الرد سريعاً من يو كبينغ وزملائه أن هذا تكبّر أبناء العاصمة على أبناء الأرياف: فعلى الرغم من أن المسؤولين المحليين المنتخبين في بكين ليس لديهم تأثيرٌ كبير على حياة المواطنين، لكنهم في الريف مسؤولون عن أهداف سياسات مهمة؛ كتحديد النسل والنظام الضريبي وامتلاك الأراضي. وقد تعززت ادعاءات يو كبينغ في بحثٍ أجراه العالم الاقتصادي يانغ ياو لجامعة بكين، أظهر أن الانتخابات يمكن أن تساعد في معالجة مشكلة الفساد وتحسين الخدمات العامة. وفي دراسة أُجريت على ثمانٍ وأربعين قرية طوال ستة عشر عاماً، وجد يانغ أن[1] دخول الانتخابات قد زاد الإنفاق على الخدمات العامة بمعدل 20 في المئة، في حين خفض من حجم الإنفاق على التكاليف الإدارية بنسبة 18في المئة (يتحدث البيروقراطيون عن ميزانيات الترفيه ورواتب المديرين المحليين وأسرهم).

إن أكبر مشكلة تتعلق بهذه الانتخابات هي دور الحزب الشيوعي، فكل منصبٍ حكومي في الصين يسيطر عليه موقعٌ حزبي يؤكد التزام

أصحاب المناصب بخط الحزب. وبحسب النقّاد، فإن هذه التركيبة المتوازية تجعل الانتخابات المباشرة عديمة الجدوى؛ لأن اللجان القروية تكون مجبرة على خدمة سيدين: الشعب الذي ينتخبها والحزب، وحين يتعارض الاثنان (أي الشعب والحزب) تفوز مصالح الحزب عادةً. ويوافق يو كبينغ على أن هذا النقد أكثر صحة. لهذا السبب، أصبح أخيراً متحمساً جداً لانتخابات بينغ تشانغ - محاولة لإدخال الديمقراطية إلى قلب الحزب الشيوعي. ولأن الحزب يسيطر على كل شيء، يزعم أن هناك أملاً أنه لو استطاع الحزب أن يكون ديمقراطياً، فإنه سيغير طبيعة البلاد؛ ربما يكون يو كبينغ متفائلاً أكثر من اللازم في تخمينه هذا، لكن فكرته عن «ديمقراطية الحزب الداخلية» قد لاقت رواجاً.

ديمقراطية الحزب الداخلية

تعد بينغ تشانغ مثال يو كبينغ لقرية الحمير الوحشية. فهي تبيّن إلى أي مدى تتشابه أفكاره عن العالم السياسي مع نظريات جانغ وييغ عن الإصلاح الاقتصادي. ويأمل يو كبينغ أنه إذا تعززت الديمقراطية أولاً داخل الحزب، فإنها ستنتشر بعد ذلك إلى بقية المجتمع. تماماً، مثلما سُمح للمناطق الساحلية بأن «تصبح غنية أولاً» يعتقد يو كبينغ أن أعضاء الحزب يجب أن «يحصلوا على الديمقراطية أولاً» عبر إجراء انتخابات داخل الحزب الشيوعي. وكما استفادت المناطق الساحلية من المزايا الاقتصادية الطبيعية، كقربها مثلاً من هونغ كونغ ولغة أهالي كانتون وشبكات النقل، يعتقد يو كبينغ أن أعضاء الحزب أيضاً لديهم

مزايا تجعل منهم طليعةً ديمقراطيةً طبيعيةً -كمستوياتهم العالية في التعليم والبلاغة. ومن وجهة نظره، فإن تجربة بينغ تشانغ يمكن أن ترسم طريق الإصلاح التدرّجي للبنى الحزبية.

لذا، ما الذي تعنيه الديمقراطية الحزبية الداخلية عملياً؟ في المعنى العام، هي تعزيز حقوق أعضاء الحزب العاديين لدعم الانتخابات والتصويت لمصلحة ممثليهم، ومراقبة المسؤولين المنتخبين بدقة. هذه الفكرة ستجدد الحزب من قاعدة الهرم إلى رأسه، عبر الإصرار على إجراء انتخابات تنافسية لجميع المناصب الحزبية. وقد بدأ هذا الأمر في السنوات الأخيرة مع انتخابات مجالس الحزب الوطنية والمحلية، حيث كانت اللوائح الانتخابية تضم مرشحين أكثر بـ 15 - 30 في المئة من المناصب الموجودة، إلا أن هذه المجالس تعد هيئات شكلية أكثر من كونها مراكزَ مهمة للسلطة. فعلى المدى البعيد، يمكن أن تتسع «ديمقراطية الحزب الداخلية» إلى الصفوف العليا من الحزب لتشمل انتخابات تنافسية لأرفع المناصب مثل منصب رئيس الحزب. إن النتيجة المنطقية لهذه الأفكار المتعلقة بديمقراطية الحزب الداخلية، ستكون لمصلحة الحزب الشيوعي نفسه، إذ سيتفرع في النهاية إلى أجنحة مختلفة تتنافس لتدعم اللوائح الإيديولوجية. إذ من الممكن تخيل أن تجمعات «اليسار الجديد واليمين الجديد» غير الرسمية ستصبح في يومٍ ما أيضاً أطرافاً رسمية داخل الحزب.

كان هناك جدل عارم يتعلق بديمقراطية الحزب الداخلية قُبيل انعقاد مؤتمر الحزب لعام 2007؛ وذلك لأن الحزب الشيوعي الفيتنامي

-الذي تكوّنت بنيته عبر التاريخ على غرار بنية الحزب الشيوعي الصيني- قرر إجراء انتخاباتٍ تنافسية لانتخاب رئيس حزبه في وقت مبكّر من هذا العام. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني قرر أن لا يحذو حذوه هذه المرة، لكن مؤتمر الحزب السابع عشر بدأ يتحرّك في اتجاه المشاركة الواسعة. ووفقاً لما جاء في التقارير الصحفية، إن اختيار زعيم حزب شنغهاي شي يبينغ، بوصفه المرشح الأوفر حظاً الذي سيصبح خليفة لهيوجينتاو، قد تأثر باستطلاع آراء سري لمسؤولي الحزب الشيوعي. وعلى الرغم من أن هيو جينتاو كان يهيّئ نفسه لفوز لي كيكيانغ رئيس حزب لياونينغ، فقد مُني مرشحه المفضل بهزيمة نكراء في التصويت أمام شي يبينغ.

قد يكون هناك تأثيرعميق لأفكار يو كبينغ في الصين، إذ يقول: لو كان الحزب الشيوعي بلداً، فأعضاؤه الذين يبلغ عددهم 70 مليوناً سيجعلونه أكبر من المملكة المتحدة. ولكن يبدو أن مشروعه السياسي بعيد جداً عن الواقع. فمن الصعب تخيل أن مقاطعة بينغ تشانغ البعيدة والفقيرة ستصبح نموذجاً لمدن: شنغهاي وبكين وشنزن الرائعة. حتى الآن لم تَحْذُ حذوها أي مقاطعة من أصل 2499 مقاطعة أخرى. ليس هذا فقط، بل في واقع الأمر، يجب على الإصلاحيين السياسيين، مثل يو كبينغ، أن يجوبوا أكثر المناطق النائية في الريف الصيني للبحث عن تجارب في ديمقراطية القاعدة الشعبية، التي تظهر إلى أي مدى أصبح قاسياً مناخ نقاش الإصلاح السياسي داخل الصين. من المناقشات العامة لمثقفي الصين، لن تستطيع أن تخمن أنه في رحلة جوية تستغرق

أقل من ساعتين من شنغهاي هناك مجتمع صيني -مجتمع تدّعي الدولة الصينية أنه جزء مكمل للصين- لديه انتخابات متعددة الأحزاب، وحرية في التعبير، وثقافة متنامية عن حقوق الإنسان، والناتج المحلي الإجمالي للفرد يبلغ 30,000 جنيه في السنة. ولكن بسبب الحملة الدعائية الرسمية وحساسية التحدث عن الاستقلال التايواني، يُفضل أن يتحدث الباحثون، مثل يو كبينغ، عن التجارب المحلية داخل الصين، أكثر من التحدث عن دروسٍ مستقاة من تجربة تايوان.

إن مقاربة يو كبينغ التكنوقراطية كانت رمزاً لتلك الحقب. ففي السبعينيات، بنى الطلاب «جدار الديمقراطية» في بكين بابتكار ملصقات لشخصياتٍ كبرى تدعو إلى انتخابات حرة. وفي التسعينيات، كانوا يختلفون بشأن النظام السياسي الذي يجب أن تعتنقه الصين، حين تصبح في النهاية ديمقراطية: هل يجب عليها أن تتبنى النظام الرئاسي الأمريكي مع فصلٍ كامل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؟ أم أن نموذج ويستمينستر للديمقراطية -مع حكومة ينتخبها مجلس النواب- سيكون مناسباً أكثر للوضع الصيني؟ وصوّت آخرون لنظامٍ هجين - ربما يقوم على النموذج الفرنسي. وقد بلغ هذا الجدل أعلى درجاته عند اندلاع المظاهرات الطلابية في ساحة تيانانمن عام 1989، فتمت مناقشة العديد من الإصلاحات. ولكن منذ حادثة التيانانمن، تلاشى أمل الصين تقريباً في المضي نحو الانتخابات المتعددة الأحزاب؛ إذ منعت وزارة الإعلام وسائل الإعلام من استخدام عبارات مثل «حقوق الإنسان» و«الحرية»؛ وحُظِرَت تقريباً النقاشات المتعلقة بفصل الحزب عن الحكومة.

ويوضّح يو كبينغ أن الجدل المتعلّق بالإصلاح السياسي في الثمانينيات -الذي ركّز على الانتخابات المتعددة الأحزاب والتحرر وفصل السلطات- أخذ يفسح في المجال لإصلاحٍ جديد أكثر تواضعاً. ففي الماضي، كان المثقفون مختلفين بشأن تسلسل عملية الإصلاح - هل يجب أن يتبع الإصلاح الاقتصادي الإصلاحَ السياسي، أم يجب أن يسبقه؟ لكنهم اليوم يتجادلون بشأن الهدف النهائي الذي ينبغي الوصول إليه.

إن عملية الإصلاح لن تتضح عبر موشور حقوق الإنسان والحرية، بقدر ما ستتضح عبر السؤال عن كيفية زيادة شرعية الحزب الشيوعي الحاكم. وبدلاً من محاولة تطوير نموذج صيني مختلف للديمقراطية الليبرالية، يبحث كثير من المثقفين عن نموذجٍ مغايرٍ تماماً لها.

الديمقراطية = الفوضى

«أنت تتحدث عن الديمقراطية كما لو أنها دينٌ يجب نشره في جميع أنحاء العالم. لكن الانتخابات لن تحل أي مشكلة من المشكلات التي تواجه الصين اليوم»، هكذا رحّب بي بان وي، نجم متألق صاعد في جامعة بكين، في لقائنا الأول، مقرّعاً إياي على اهتمامي الزائد بتجارب ديمقراطية القاعدة الشعبية، التي برزت في أنحاء الصين، ثم قال: «إن تجربة سيشوان لن تنتقل إلى أي مكان، فالقادة المحليون لديهم أهدافهم السياسية الشخصية: إنهم يودون أن تصبح أسماؤهم مشهورة، لكن تجربتهم لم تنجح. في الواقع، إن سيشوان هي المنطقة

التي تضم أكبر عدد من الاحتجاجات الشعبية، ولا يرغب في محاكاة تجربتها سوى عدد قليل جداً من المناطق الأخرى.

لسوء الحظ، ربما كان بان وي محقاً في هذا. ففي الثمانينيات والتسعينيات، زعم كثير من الباحثين أن الديمقراطية هي شرط ضروري لتحقيق تقدمٍ اقتصادي وسياسي أوسع، لا سيما أن كثيرين عدوها شرطاً سابقاً لتحقيق النمو الاقتصادي. ولكن في السنوات الأخيرة -ولا سيما بسبب نجاح الصين الاقتصادي- تزايد السؤال عن وجود هذا الرابط بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والسياسي. إن هذه النظرة الذرائعية للديمقراطية -بوصفها طريقاً لتحقيق الازدهار أو الاستقرار السياسي، بدلاً من أن تكون الديمقراطية هي هدف بحد ذاتها- هي التي سمحت لبان وي بمهاجمتها مباشرة. فهو يدعي أن الانتخابات لن تُصلح أي مشكلة من أكثر المشكلات الضاغطة في الصين، وهي ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، أو اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، أو اقتراب الاقتصاد في الريف من حافة الإفلاس، أو نقص الاستهلاك المحلي، أو الفساد المتغلغل في أوساط النخبة السياسية. وفي الواقع يعتقد بان وي أن الديمقراطية ستجعل الأشياء فعلاً أسوأ مما هي عليه: «فكلما أراد السياسيون الوصول إلى مزيد من الناخبين احتاجوا إلى مزيد من المال. فهم دوماً أشخاص أغنياء يقدمون المال مقابل الحصول على بعض الدعم من الحكومة. لذلك، عندما يتم انتخابهم، سيقوم الموظفون الحكوميون بخدمة المنتخَبين من ناحية، ومقدمي المال من ناحية أخرى». وهو يقول: إن القضية الضاغطة لمعظم الناس هي ليست

(مَن يجب أن يدير الحكومة؟) بل (كيف يجب أن تُدار الحكومة؟) كما يدعي أن الإصلاح السياسي يجب أن ينطلق من المشكلات الاجتماعية، لا من المبادئ الغربية أو العالمية.

لن يقبل معظم منظّري الديمقراطية محاولةَ بان وي للفصل بين كيفية إدارة حكومة ما وكيفية اختيار زعمائها: فكيفية إدارة الحكومة هي نتيجة حتمية لكيفية اختيار زعمائها. والشرعية التي تنتج عن الانتخابات ستدعم أي حكومة تحاول معالجة مشكلات الصين - على الصعيدين الداخلي والعالمي. مع ذلك، إن كره بان وي الشديد للديمقراطية يبدو أن له جذوراً أعمق من النزاعات الفكرية. فهو يدعي أن الديمقراطية تستحضر ثلاثاً من أكثر الصور المؤلمة في الذاكرة الصينية: انهيار الاتحاد السوفييتي السابق الذي تبعه تحول غورباتشوف إلى الليبرالية السياسية؛ وما يُدعى بـ «الديمقراطية الشعبية» لثورة الصين الثقافية الخاصة؛ والخطر من وجود تايوان مستقلة.

لقد قدّم الاتحاد السوفييتي مخططاً مفصلاً لماو حين شرع في إنشاء دولة اشتراكية في الصين. إذ تم استيراد المؤسسات الحكومية والشعارات والرموز والأفكار بالجملة، وأُضيف إليها بعض الملامح الصينية الطفيفة فقط. وفي أثناء حقبة الحرب الباردة، كان لروسيا دوماً فضل تقني على الصين، ويبدو أنه قد كُتب لها أن تواصل أداء دور الأخ الأكبر للجمهورية الشعبية إلى الأبد. وفي عام 1991، تبيّن أنها نمرٌ من ورق.

عندما نُحّي غورباتشوف عن السلطة، وتفككت الإمبراطورية السوفييتية إلى أجزائها الأساسية، ووزّعت الرأسمالية المنظمة (المافياوية) غنائم الاقتصاد، وقُسّم الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بالتساوي بينها. لكن النخبة الصينية الحاكمة ليس لديها شك حيال السبب الذي أدى إلى حدوث هذا: فخطأ اعتناق الإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى تحرر البلاد على نحوٍ غير مدروس. وقد أقسم القادة الصينيون على ألا يرتكبوا الخطأ نفسه.

بل المؤلم أكثر هو ذكرى الثورة الثقافية التي أطلقها ماو عام 1966. هذه المحاولة لتطهير الصين من عناصرها البرجوازية، أغرقت البلاد في عقد من الفوضى العنيفة، وأصابت اقتصادها بالشلل، ودمرت بناها التحتية الاجتماعية، وأزهقت أرواح نصف مليون شخص على الأقل. فقد أمضى كثير من المفكرين الحاليين تلك الأيام العصيبة في الريف -مختبئين في المناجم أو المعامل أو المزارع- محرومين من طفولتهم ومن متابعة تعلّمهم، منذ وقت قريب، تناولتُ العشاء مع مثقف مدني صيني بارز، وهو ليبرالي بالفطرة، تابع تحصيله العلمي في الغرب، ولكن -بسبب معاناته في أثناء الثورة الثقافية- بات يخشى عواقب الديمقراطية؛ فوصفه لتجاربه ومعاناته في أثناء الثورة الثقافية، نموذج يحاكي تجارب أبناء جيله:

> عندما كنت شاباً، كنت شخصاً مثالياً جداً... وأردت أن أكون ثائراً نبيلاً. فقصدت الريف، وأمضيت هناك عشر سنوات، وأنا أعمل بجدٍ في أحد المعامل. لقد عملت حقاً بأعمالٍ قذرة،

وعرّضت حياتي للخطر. في بعض الأحيان، كان يوجد عشرة بثور في يدي. كنت أعتقد أن الفلاحين هم سادة التاريخ، وهم النبلاء الذين يجب أن نصلح أنفسنا لكي نصبح مثلهم (فأنا أنحدر من أسرة مثقفة). لكنني اكتشفت بعد حين أنهم مجرد بشر مثل بقية البشر. لقد رأيت جماعات من الطلاب يعذبون معلميهم حتى الموت، وذلك عقاباً لهم على إعطائهم درجات سيئة. وكان لا بد لي من أن أنظم مع زملائي مجموعة لحماية معلمينا من مثل هذه الهجمات. إذا تساهلتَ وفتحت الباب على مصراعيه سيتحول الناس إلى حشد من الرعاع لا يمكن ضبطه. لذا، فإن الأمل الوحيد هو الإصلاح من أعلى الهرم إلى القاعدة. هذا أمر صعب جداً، لكنه ليس مستحيلاً.

وفي أثناء الثورة المجيدة في إنكلترا والعصور الفيكتورية، كان هناك مصالح خاصة قوية، لكن أصحاب المصالح أدركوا أن الإصلاح كان في مصالحهم على المدى البعيد.

يخشى بان وي، أيضاً، من أن تلك الانتخابات ستخرج الجنّيّ ثانية من القمقم - محرضةً الفلاحين المُفْقَرِين على الطبقة الوسطى المتنامية في البلاد، ومسببة تفكيك البلاد إلى أجزائها الأساسية: فقد تحوّل الصراع الطبقي في الصين في الستينيات والسبعينيات إلى حرب هوبسيان*؛ أي حرب الجميع على الجميع. حيث لا يحترم أو يقبل فيها أي طرفٍ من الأطراف المتصارعة أيَّ إجراءٍ قانوني أو لا يقرّ به، ولن يقبل فيها الخاسرون الاعتراف بالهزيمة عن طيب خاطرٍ، بل سيقاتلون

حتى النهاية الدامية.

على أي حال، إن تايوان هي التي أثارت لهجة بان وي الحماسية. فهذه الجزيرة التي تعدّها الصين مقاطعة منشقة، كانت تخضع لحكم استبدادي، بزعامة كومنتانغ المناهض للشوعية، مدة تقارب الخمسين عاماً، قبل إجراء انتخاباتها الرئاسية الحرة الأولى في عام 1996، مؤكدة بهذه الطريقة أن الثقافة والديمقراطية الصينية منسجمتان.

ولكن في مقابل هذا الدليل، يشير بان وي مراراً وتكراراً إلى أن الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي في البلاد سيؤدي إلى انهيار البلاد عبر تلك الانتخابات نفسها. ويتحدث عن فضائح الفساد الجديدة التي تورط بها الرئيس تشن شوي بيان وأسرته، وعن كيفية لحاق الصين بسرعة بركب الدول المجاورة في المجالات الاقتصادية، وعن سياسة مركّزة شديدة الخصوصية لهذه الديمقراطية الناشئة. ويدعي أن هذه الديمقراطية هي التي أدت إلى نشوء الوحدة القومية التايوانية. وما يجعل الصينيين مستائين حيال نظام تايوان السياسي، هو التخمين الصحيح للأمر؛ فهل كان التايوانيون سيصوتون للاستقلال لو لم يعيشوا تحت السيف المسلط (الداموكلين: كناية عن شخصية إغريقية أسطورية) للتهديد العسكري الصيني؟ ما يجب على تايوان يمكن أن

* نسبة إلى العالم السياسي والفيلسوف الإنكليزي توماس هوبس الذي رأى الملكية المطلقة هي الوسيلة الوحيدة للسيطرة على المصالح الإنسانية المعارضة، وهي التي تضمن السعادة وحقوق حفظ الذات.

ينطبق على أقليات الصين جميعها؛ هل سيصوت سكان التيبت للحصول على الاستقلال؟ وماذا عن اليوغوروس الذين يعيشون في إقليم إكين جيان*؟ الصين مثل الاتحاد السوفييتي السابق أقرب إلى الإمبرطورية منها إلى الدولة القومية، وتُعد تجربة الاتحاد السوفييتي دليلاً على أن الديمقراطية يمكن أن تؤدي إلى تفكك الدولة. يعتقد بان وي وآخرون كثر من النخبة الصينية أن الديمقراطية تعني الفوضى: «في الغرب، هناك تقليد لسياسة القوة. لكنني لا أؤيد نظاماً سياسياً يشجع المصالح المختلفة على الدخول في صراعٍ سياسي، تحاول فيه كل فئة التمسك بالسلطة. لن يقبل الخاسرون في الصين هذا النظام البتة.

كان من الصعب أن أدرك إلى أي حدٍ كان حديثه نابعاً من غريزته بالحفاظ على الذات، أو إلى أي مدى هو نتيجة تأثره بالحملات الدعائية التي تشنها الحكومة بلا هوادة. في أي حالٍ من الأحوال، أجد صعوبة في تعرّف الديمقراطية الناشئة الحيوية، التي يبلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد عشرة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصين، من ملحوظاته التي يبديها. فتايوان لديها كثير من المشكلات، لكن الاضطراب السياسي فيها لا يختلف عن الاضطرابات التي تعانيها بعض الديمقراطيات الناشئة الأخرى، كتلك الاضطرابات التي تقع في دول أوروبا الوسطى والشرقية. حتى إن فضائح الفساد المتعددة التي أحاطت بالرئيس وحاشيته، كانت إشارة إلى التحسن – ففي ظل الأنظمة الاستبدادية البالية، كان سيبقى أمثاله تحت حماية أمنية مستمرة. إنّ بسط حكم القانون، فقد لا يتمكن من مجاراة الديمقراطية في تايوان،

لكن البنية التحتية للديمقراطية وشفافية وسائل الإعلام الحرة، هي الترياق الفاعل للقضاء على الفساد.

الميرتقراطية (الحكم بالاستحقاق) مقابل حكم الأغلبية

يُعاتب بان وي الغربيين لإساءة فهم أنظمتهم السياسية؛ إذ يقول: «لنفترض جدلاً أن بلادنا تنعم بالاستقرار والازدهار بسبب الديمقراطية، لكننا نخلط بين الفوائد التي نحصل عليها من الديمقراطية، وبين تلك التي نحصل عليها من حكم القانون. ويزعم بان وي أنه لا حاجة لاجتماع الديمقراطية وحكم القانون (الحكومة الدستورية) -في الواقع، هما مثل: «ينغ» «ying» واليانغ «yang» في نزاع مستمر مع بعضهما. الديمقراطية هي إعطاء السلطة للشعب، لكن حكم القانون هو وضع حدود لتلك السلطة. إن الديمقراطية تُؤلف الحكومات، لكن حكم القانون ينظّمها. الديمقراطية تُعنى بصنع القوانين، وحكم القانون يهتم بإنفاذها. إن قاعدة دعم الديمقراطية توجد في أيدي المسؤولين الذين ننتخبهم -من برلمانيين ووزراء ورؤساء- لكن قوة حكم القانون تنبع من أفراد الشعب الذين لا يتم انتخابهم عن قصد- وهم موظفون مدنيون مستقلون وقضاة ومدققو حسابات. حين تكتسب الديمقراطية شرعيتها من الشعبوية (دعم مصالح الشعب) -أي الانتخابات والتصويت في البرلمان- يكتسب حكم القانون شرعيته من امتحانات الدخول ومراجعة الأداء: تتعلق الديمقراطية بالأغلبية، أما

* وهم أقلية عرقية يعيشون في الجزء الغربي من الصين.

حكم القانون فيتعلق بالاستحقاق».

بحسب بان وي، نستطيع نحن في الغرب أن نتمتع بكلا النظامين؛ لأننا وصلنا إلى مستوى من الحداثة والثروة المادية التي تسمح لهما بالتعايش جنباً إلى جنب، فيوازن أحدهما الآخر في توتر دائم. من ناحية أخرى، لا تمتلك الدول النامية تلك الرفاهية؛ لذا يجب عليها أن تختار أحد النظامين أو الآخر. إن كثيراً من الدول النامية، من يوغسلافيا، ورواندا إلى أنغولا ولبنان، قد اختارت الديمقراطية من دون حكم القانون. وقد كانت النتيجة هي الفوضى؛ واستغلت الأنظمة الشعبوية التوترات العرقية لوضع يدها على السلطة. ووفقاً لما يذكر بان وي، فإن إدخال الديمقراطية المبكر قد قوّض حكم القانون وعملية التحديث، مجبراً القادة على استغلال العاطفة الشعبية بدلاً من إجراء إصلاحات موجعة على المدى البعيدة. من جهة أخرى، يدعي بان وي أن عدداً قليلاً من الدول النامية، مثل سنغافورة وهونغ كونغ، تبنت حكم القانون من دون الديمقراطية، ولم تحصد سوى النجاح: فقد تنامت اقتصاداتها بثبات، وجذبت الاستثمارات، وقضت على الفساد، وأسّست وحدة قومية متينة.

لا عجب أن تهتم السلطات الشيوعية بفكرة بان وي عن «التجرد من أسطورة الديمقراطية» وفصلها عن حكم القانون. وبحسب رؤيته، فإن نظام خدمة مدني حيادي سيفرض القوانين بصرامة وبنزاهة، وسيقترح مشروعات قوانين تشريعية، وسيخضع إلى مراقبة مستمرة من قبل قضاة يصونون الدستور الصيني. وعلى الرغم من أن هذا

الأمر يبدو بعيد المنال، لكن بان وي لديه رؤية عن ديكتاتورية تشاورية متقدمة، لا تُجرى فيها أي انتخابات، ولكن يتم فيها اتخاذ القرارات من قبل حكومة متجاوبة، ملتزمة بالقانون، تلامس تطلعات المواطنين.

تغير مسار الديمقراطية الغربية

يتفق «اليساري الجديد» وانغ شاوغانغ مع بان وي على أن القيادة العليا في الصين تحاول أن تمهد الطريق لنموذجٍ جديد من السياسة، وهو «صورة مطابقة للغرب» قائم على حكم القانون ومشاركة المواطنين لا على الانتخابات. يزعم شاوغانغ أن جميع الديمقراطيات المتقدمة تواجه حالياً أزماتٍ سياسة: كتراجع المشاركين في الانتخابات، وانهيار الثقة في الزعماء السياسيين، وخسارة الأحزاب أعضاءها، وازدياد الشعبوية. ومثلما تحاول هذه الديمقراطيات إعادة بناء الثقة في العملية السياسية، يبحث القادة الغربيون أكثر فأكثر عن طرق جديدة للوصول إلى الجماهير -بتغيير قادة أحزابهم السياسية وإجراء الاستفتاءات. على المستوى القومي، فقد سبقت الاستفتاءات- كتلك التي جرت في فرنسا وهولندا حول الدستور الأوروبي - عودة الديمقراطية المباشرة. أما على المستوى المحلي، فيقوم المحافظون والمجالس المحلية على نحوٍ متزايد بتنظيم جلسات استماع عامة، وبإجراء الاستطلاعات أو بجمع «محكّمين مدنيين» لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مثيرة للجدل، تتعلق بقضايا تراوح من قرارات التخطيط الرئيسة إلى خطوط سير الحافلات. يزعم شاوغانغ أيضاً أن الانتخابات المتعددة الأحزاب في الغرب لاتزال هي الجزء الرئيس للعملية السياسية، ولكن تُكمّلها

مجموعة واسعة من أنماط التشاور الجديدة هذه.

ويدعي أن الصين ستقوم بالأشياء على نحوٍ مغاير؛ إذ تبحث الحكومة بحثاً متزايداً عن سبلٍ جديدة لإشراك الشعب في قراراتها الرئيسة المتعلقة بالسياسة. حيث أصبحت الاستشارات العامة، والاجتماعات، والاستطلاعات المتخصصة، جزءاً أساساً في صنع القرار الصيني. ويعتقد أن الأيام الماضية التي كان يتخذ فيها الزعماء الكبار، مثل ماو تسي تونغ أو دنغ شياوبنغ، قرارات خطرة بمفردهم قد ولت منذ زمنٍ بعيد. ستصبح «الديمقراطية التشاورية» في المستقبل جزءاً أساسياً من السياسة الصينية، إضافة إلى انتخابات القاعدة الشعبية التي تؤدي دوراً مكملاً لا دوراً محورياً.

هذه الفكرة وصفها لي بطريقة أبلغ فانغ يننغ، وهو عالم سياسي في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، مستخدماً استعارة تتعلق بفن الطبخ؛ إذ شبّه الديمقراطية في الغرب بقائمة طعامٍ ثابتة لأحد المطاعم، حيث يستطيع الزبائن انتقاء هوية الطاهي، ولكن ليس لديهم أي رأي في الأطباق التي سيطهوها لهم، أما الديمقراطية الصينية فهي دوماً تستخدم الطاهي نفسه -الحزب الشيوعي- لكن الأطباق السياسية التي تُقدم يمكن اختيارها بحرية من القائمة.

أصبح فانغ نينغ، الذي اشتُهر في البداية عندما اشترك مع وانغ شياودونغ القومي المستقلّ في تأليف كتاب« طريق الصين في ظل العولمة»، صاحبَ نفوذٍ كبيرٍ. فقد ساعد في إعداد التقارير الرسمية

الحكومية المتعلقة بالديمقراطية عام 2005. وهو يشترك في معارضة بان وي للانتخابات التي يعتقد هو أيضاً أنها ستؤدي إلى تفكك الصين: «يأمل الغربيون أن ترتقي الانتخابات إلى مستوى الدائرة الانتخابية، لكنني أعتقد أن الانتخابات التنافسية يجب أن تبقى محصورة في القرى؛ لأنها ليست جزءاً من بنية السلطة». إلا أنه يعترف أن رغبته في حصر الانتخابات تحمّل الصين مسؤولية إيجاد طرقٍ أخرى لشرعنة قرارات سياستها: «السؤال المهم هو ليس استقلال السلطة القضائية، إنما هو تمتع الشعب بحق المشاركة». عندما سألته في: هل هناك أي أمثلة عن أفكاره؟ تحدث على أرض الواقع، حيث وجّهني إلى تجربة سياسية أخرى فازت بجائزة من يوكيبينغ، وقال: «إذا كنت تود رؤية مستقبل السياسية الصينية فاذهب إلى تشونغ كينغ».

تجربة تشونغ كينغ في المشاركة

يحاكي السقف الزجاجي المتموج لمطار تشونغ كينغ منعطفات سلسلة جبال وولونغ (التنين الأسود). ويشهد تصميمه المعماري الحديث على البحبوحة والطموح المتناميين لسلطة هذه المدنية. وتعزز لوحة إعلانات ضخمة رسالة كُتبت بالإنكليزية المبسطة: «تشونغ كينغ الآن تمتع بمذاق الشراب». معظم الشعوب الغربية لم تسمع عنها، ولكن نظراً لعدد سكانها الذي يبلغ 30 مليون مواطن، تعد تشونغ كينغ أكبر من اثنتين وعشرين دولة أوروبية من أصل سبع وعشرين دولة من دول الاتحاد الأوروبي. ويزداد عدد سكانها بمعدل 500,000 نسمة سنوياً. تقع المدينة في حضن الهضاب الواقعة عند ملتقى نهري يانغتز وجالين

جيانغ، وتمثّل جسراً يربط بين ماضي الصين ومستقبلها. يأتي كثير من الصينيين إلى هنا لزيارة «جوو غونغ غوان»، البيت المتواضع الذي عاش فيه الزعيم الشيوعي «شو إن لاي» (أحد أعضاء الحزب الشيوعي الأوائل، ورئيس وزراء ما بين عامي 1949-1976). وزوجته من عام 1939 إلى عام 1947. من أجل نشر صحيفة سرية وتنظيم صفوف المتمردين لقتال اليابانيين. لكن على بعد بضع دقائق فقط، يلوح طيف مستقبل الصين، بوصفه مزيجاً بين روما (بقدمها) ومانهاتن (بحداثتها)، حيث تمتد تشونغ كينغ في غابة من ناطحات السحاب تتسلق منحدرات التلال المحيطة بها، وتضيء سماء الليل لتبدو كمجرة بألوانٍ حمر وخضر وصفر تتلألأ منبعثة من ساحة الاستقلال، حيث شُيد نصب تذكاري عام 1950. لتخليد ذكرى انتهاء الحرب مع اليابان.

تسعى تشونغ كينغ لكي تصبح مخبراً حياً للأفكار، التي يصفها بان وي ووانغ شاوغانغ وفانغ نينغ بأنها: تعزز حكم القانون، وتستشير عامة الشعب بالقرارات المهمة. يترأس هذه العملية لي ديان شون، مدير مكتب الشؤون القانونية التابع لحكومة المدنية، وهو شاب نشيط ببزة أنيقة وربطة عنق فاقعة اللون، لم يتجاوز الأربعين من عمره، رُقي اثنتي عشرة مرة في الأربع عشرة سنة الماضية، متنقلاً بالعمل ما بين المجلس الحكومي وحكومة شنغهاي ومدرسة الحزب المركزية، قبل أن يستقر في منصبه الحالي (قال لي أحد رجالات الحزب المتقاعدين على العشاء على سبيل المزاح فقط: إن عدت لمقابلته ثانية، فعلى الأرجح سيكون قد غادر المكان). استقطب لي ديان شون حوله مجموعة من الأشخاص الناجحين المتحمسين الذين يتمتعون بثقافة عالية: جميعهم يحملون

شهادات في القانون، وبعضهم قد خبر العيش في الخارج، وأحدهم متحدث جيد للغة الإنكليزية.

أطلعني لي ديان شون بكل فخرٍ على المادة الجديدة لقانون حرية الإعلام، وعلى قانون المساءلة الذي يسمح بمحاسبة الرؤساء المحليين للمكاتب الحكومية، والتحقيق معهم إذا اتخذوا قرارات مشبوهة. لكن أحد أهم الإجراءات المثيرة التي قدمها فريقه، هو قرار جعل جميع أقطاب الحكومة المهمة يخضعون لجلسات الاستماع العامة - شخصياً على شاشة التلفاز وعلى الإنترنت. وقد نُظمت حتى الآن أكثر من 600 جلسة استماع عامة تضم 100,000 مواطن - تتعلق بالتعويض للفلاحين الذين صودرت أراضيهم؛ وبالحد الأدنى للأجور؛ وبتحديد أسعار الخدمات العامة مثل المياه، والكهرباء، والغاز الطبيعي، والطرقات، والجسور، والتعليم، والصحة العامة، والنقل العام، ومعالجة الصرف الصحي والقمامة.

تفخر السلطات بجلسات الاستماع العامة المتعلقة بأسعار بطاقات السكك الحديدية الكهربائية، التي شهدت انخفاضاً في الأجور من 15 إلى 2 يوان فقط. ومثال آخر كان عن جلسة استماع تتعلق بالألعاب النارية، التي جرت قبل مهرجان الربيع الماضي الذي رفع الحظر العام الذي كان قد فُرض إثر حادثة مروّعة قبل بضع سنوات وأيّد نظام الترخيص. يدعي لي ديان شون قائلاً: «إن لم تستطع أعمال التحديث الحكومية أن تواكب التطور الاقتصادي، فسيكون هناك كثير من المشكلات»، ويضيف: «نحن بحاجة إلى تقديم مزيد من المزايا والحقوق

لجميع أفراد الشعب؛ وإلى الاستفادة من بعض التجارب المتقدمة في الخارج». لقد استقطبت تجربة تشونغ بينغ اهتماماً وطنياً. هناك 60,000 قصة تزخر بها مواقع الشبكة في جميع أنحاء البلاد تتحدث عن هذه التجربة. وقد أخبرني لي ديان شون أن «القيادة العليا»(أي اختصاراً للرئيس هيو جينتاو، ورئيس الوزراء ون جياباو، وأعضاء المكتب السياسي للحزب) دعته ليقدم شرحاً مفصّلاً في مقر الحزب الرئيس في جونغ نان هاي، وأن هناك مدناً أخرى في أنحاء مختلفة من الصين قد اقتدت بهذه التجربة.

تعد تشونغ بينغ مدينة استثنائية، فحجمها الهائل -حتى وفق المقاييس الصينية، 30 مليون نسمة رقمٌ هائل- يعطي تجاربها في مجال التشاور العام أهمية وطنية. لكن القوة الحقيقية للتشاور العام -بوصفه بديلاً للانتخابات- يمكن أن نكتشفها على نحو أفضل من تجارب أصغر في واحدة من أكثر المناطق ازدهاراً في الصين. ومن أهم هذه التجارب، تجربة طُبقت في دائرة جوغوا الانتخابية في مدينة ون لينغ الواقعة في المقاطعة الشرقية الغنية لجيجيانغ.

إن ما جعل عملية التشاور في جوغوا تجربة فريدة -ليس فقط في الصين بل في العالم- كانت في الحقيقة أنها استخدمت آلية جديدة تُدعى «الاقتراع التشاوري»، المتعلق باتخاذ قرارات الإنفاق المهمة. هذه الطريقة، هي من بنات أفكار عالم سياسي من ستانفورد يُدعى جيمس فيشكن، وقد صُممت لمساعدة صناع السياسة على استشارة مواطنيهم[2]: «إنها ترجع إلى أحد أنماط الديمقراطية التي تختلف

تماماً عن الأسلوب الغربي الحديث للمنافسة الحزبية - أي أسلوب أثينا القديمة. ففي أثينا، كان يتم اختيار جماعات تشاورية صغيرة بالقرعة؛ لاتخاذ قرارات عامة مهمة، بوصفها جزءاً من الأعمال الرسمية للحكومة.

يهدف الاقتراع التشاوري إلى حل أي معضلة تواجهها سلطات كسلطات تشونغ بينغ أو زيغيوا. من ناحية أخرى، إذا نظّموا استشارات كتلك التي تجرى في تشونغ بينغ، فسيظهر معظم أصحاب النفوذ فقط، وسيعمدون إلى تمثيل مصالحهم الخاصة، لكنهم ليسوا بالضرورة ممثلين لجميع أبناء شعبهم. ومن ناحية أخرى، إذا حاولت تشونغ بينغ أن تستشير السكان مباشرة عبر استطلاعات الرأي، فستجد السلطات أن المواطنين لا يعلمون سوى قدر قليل جداً عن تفاصيل بعض القضايا السياسية. ونتيجة لذلك، فهم سيلجؤون على الأغلب إلى انتقاء الخيارات بطريقة عشوائية، بدلاً من وضع الإشارة الصحيحة على مربع «لا أعلم» الموجود في استطلاع الرأي. لذا، يحاول الاستطلاع التشاوري أن يحلّ هذه الأحجية عن طريق الاختيار العشوائي لعينة من السكان، ثم إشراكهم بعد ذلك في عملية التشاور مع الخبراء قبل أن يُطلب منهم التصويت على قرارات الخبراء. لقد اتبعت زيغيوا هذه الآلية لتتخذ قرارات تتعلق بكيفية إنفاق 40 مليون يوان من ميزانية «الأشغال العامة» الخاصة بها. حيث دُعي مئتان وخمسة وسبعون شخصاً -جرى اختيارهم عشوائياً- للمشاركة في تجربة تحمل عنواناً مثيراً هو «الحديث الديمقراطي الصريح من القلب إلى القلب». وافق هؤلاء المواطنون على قضاء يومٍ كامل لإطلاعهم على محاسن

ثلاثين مشروعاً إنشائياً محتملاً ومساوئها -من محطات معالجة مياه الصرف الصحي والمتنزّهات إلى الطرقات وساحات المدينة الجديدة- مقابل حصلوهم على بطاقة مجانية لركوب الحافلات و50 RMB (أي ما يعادل 3.30 جنيهات إسترلينية). وفي نهاية اليوم، طُلب منهم أن يخفّضوا قائمة الرغبات إلى اثني عشر مشروعاً، بحيث تستطيع الحكومة أن تتحمّل نفقات إنشائها. ومن ثَمَّ عُرضت قائمة رغباتهم على مجلس الشعب المحلي الذي صوّت بإجماعٍ على تنفيذ الخطة.

حتى الآن، لا تزال تجربة زيغيوا تجربة فريدة، لكن فيشكن والعالم السياسي الصيني هي باوغانغ، الذي نصح حكومة زيغيوا باتباع آليات التشاور، يعتقدان أن «الديمقراطية التشاورية» يمكن أن تقدّم نموذجاً واضحاً للإصلاح السياسي في الصين: «فهي تبين كيف تستطيع الحكومات، مع عدم وجود منافسة حزبية أو أي مؤسساتٍ تقليدية للديمقراطية النيابية على غرار تلك المطبقة في الغرب، أن تحقق، على أعلى مستوى، اثنتين من القيم الديمقراطية الأساسية في وقت واحد؛ هما التشاور والعدالة السياسية».

حكم القانون أم حكم الشعب؟

كان هناك تقدّم أقل وضوحاً في القيم الديمقراطية الأخرى لا سيما حرية التعبير وحرية التّجمع، أو تلك القيمة التي يشجعها بان وي بشدة، ألا هي حكم القانون.

على مر القرون، أصبح تقديم الالتماسات لأصحاب النفوذ بديلاً

عن القيام بالإجراءات القانونية المطلوبة في الصين -هذا النموذج يعود إلى العصور الإمبراطورية، لكنه لا يزال رائجاً حتى اليوم. عندما خرجت عائداً من لقائي مع لي ديان زوان في أحد الأبنية الحكومية في تشونغ بينغ عام 2006، التقيت مصادفة السيدة وانغ. كانت ترتدي أفضل ما لديها من ثياب -سترة وتنورة أنيقتين وحذاءً لامعاً، وتضع مسحة من أحمر الشفاه- لأنها كانت تريد أن تخلف انطباعاً جيداً. أخبرتني أنها استيقظت في الصباح الباكر -كعادتها كل يوم- لكي تدرك الموظفين وهم في طريقهم إلى مكتب الشؤون البلدية في تشونغ بينغ. كانت واحدة من حشدٍ صغيرٍ -جميعهم مسنّون ومتأنقون- يقف مقابل مدخل بناء البلدية. كان معظمهم مذيعين سابقين سُرّحوا من وظائفهم -بعد عملهم من أجل الحزب طوال ثلاثين عاماً- بتعويضٍ قدره 4,000 رنمينبي renminbi فقط. كانوا يريدون المطالبة بمزيد من المال تعويضاً لهم، وبإحداث «مؤسسة لرعاية المسنين» تدفع مكافآت مجزية للمتقاعدين. فتحوا ملفاتهم الممزقة وهم يمسكونها بإحكام، وأروني الطوابع الرسمية التي تشير إلى أن شكواهم قد قدمت. بعضهم ماانفك يلتمس التعويض منذ أربع سنوات، ويأتون على نحوٍ منتظم؛ للمشاركة في التظاهر خارج مكتب البلدية. حتى إن السيدة وانغ قد ذهبت بنفسها ثلاث مرات إلى بكين؛ لكي تقدم التماسها للحكومة المركزية، لكنها لم تتلقَّ رداً هي ولا شكاوى المحتجّين الآخرين؛ يبدو أن السلطات قد أصبح لديها مناعة من هذا الدوي المنخفض الذي يصدره المحتجون خارج مكاتبها.

كانت مظاهرة السيدة وانغ هي واحدة فقط من 250 مظاهرة تحدث على هذا النحو كل يوم في الصين؛ إذ تظهر إحصائيات وزارة الأمن العام أن هذه الأحداث التي تُدعى «بالأحداث الجماهيرية» - التي تضم الإضرابات، والمظاهرات، والاعتصامات، وإعاقة حركة المرور، والاستيلاء على المباني- [4] قد ازدادت عشرة أضعاف فقط في أثناء عقد من الزمن: من 8,700 في عام 1993 إلى 87.000 في عام 2005. كذلك تزايد عدد المتظاهرين أيضاً: من معدّل عشرة أشخاص في منتصف التسعينيات إلى ما يزيد على الخمسين متظاهراً حالياً. ففي النصف الأول من عام 2005 [5] كان هناك سبع عشرة تظاهرة ضمّت أكثر من عشرة آلاف شخص، لم تكن جميعها سلمية أو ذات طابع ودّي. في النصف الأول من العام 2005 أصيب 1.700 شخصٍ وقُتل مئة آخرون في هذه المظاهرات المنظّمة. وقد كانت مشاعر الظلم والاضطهاد هي الشرارة التي أشعلت فتيل هذه المظاهرات: لتأمين شروط عمل أفضل، وللمطالبة بأجورٍ ورواتب تقاعدية وتعويضات غير مدفوعة. وقد أظهر تقرير صادرٌ عن الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أن 40 مليون مزارع[6] قد صودرت أراضيهم لشق الطرقات، وبناء المطارات والسدود والمعامل أو لصالح صفقات شراء الأراضي الخاصة. كل عام، يفقد[7] مليونا شخص آخرون منازلهم وأراضيهم لفتح طريق أمام تطورات جديدة (عبر صفقاتٍ كثيراً ما يملأ قادة الحزب جيوبهم على حسابها).

ففي بلد يخضع نظامه السياسي لأهواء المسؤولين الحزبيين، غالباً

ما تُحل هذه الأحداث في الشوارع. لكن التوجس من حدوث اضطراب هو الذي يدفع منظّري «الديكتاتورية التشاورية» للتفكير في نظام الالتماس، الذي يستخدمه الصينيون لرفع مظالمهم منذ العصور الإمبراطورية. لذا، يطالب بان وي الصين باستبدال حكم القانون «بحكم الشعب» الفاسد والمشبوه. ويأمل أن تقوم الصين بذلك عبر فصل السياسة عن الحكومة، وإنشاء مؤسساتٍ حكومية، وسلطات قضائية مستقلّة تماماً، إضافة إلى إدارة لمكافحة الفساد. لكنه عندما يشدد على كيفية حدوث هذه التغييرات الجذرية، يصبح بان وي أقل إصراراً كثيراً.

لا يزال هناك طريق طويل يجب أن تقطعه الصين قبل أن تطور حكم القانون - بالتأكيد لن تتحقق رؤية بان وي طالما بقي الحزب الشيوعي أعلى من القانون. لكن بان وي يشير إلى إحراز بعض التقدم، فالصين هي إحدى دول الحزب الواحد التي تسمح لمواطنيها بمقاضاة الدولة في المحاكم. فقد ارتفع عدد الدعاوى القضائية علىالحكومة، التي يقدمها المواطنون، ضد الحكومة من 10,000 قضية قبل خمس سنوات إلى 100,000 قضية في السنة الماضية. ثم إن نسبة القضايا التي يكسبها المواطنون، قد تغيرت أيضاً على نحو جوهري - من أرقام أحادية إلى ما يزيد على 40 في المئة. وبحسب ما يذكر بان وي، فإن نوعية الإجراءات القضائية تتحسن شيئاً فشيئاً: «قبل خمسة عشر عاماً، كان معظم القضاة إما مسؤولين متقاعدين أو ضباطاً عسكريين. أما اليوم، فيخضع جميع القضاة للتدريب القضائي».

يبدو أن الحكومة قد أدركت أن تطوير الأساليب الدستورية للتعامل

مع مظالم المواطنين يمكن أن يساعد في استقرار الدولة أكثر. فلو كان هناك نظام للتعويض القانوني، كان يمكن التعويض للمواطنين في حال المرض، بدلاً من معاقبتهم على قيامهم بالمعارضة. وهذا يساير مقاربة السلطات التي اصطلح على تسميتها: «المقاربة المرنة» للاعتراف بالشكاوى الحقيقية التي يقدمها الناس العاديون، ومعاقبة زعماء الفتن في الوقت نفسه. وقد تدخّلت القيادة العليا عدة مراتٍ في قضايا مهمة أثارت الرأي العام. فعلى سبيل المثال، في نيسان/ أبريل عام 2005، تدخل رئيس الوزراء ون جيا باو شخصياً لإيقاف بناء سدٍ على نهر نوجيانغ، في جيجيانغ، وسُمح للعمال بالتفاوض على نحو جماعي مع أرباب عملهم؛ وفي ين تشوان جرى وقف إضراب عارم عبر تسوية غير اعتيادية مع الحكومة. حتى الآن، كانت الاحتجاجات حوادث محلية معزولة - وقد نجح الرئيس هيوجينتاو ورئيس الوزراء ون جياباو في تجنب النقد المتعلق بفساد السلطات المحلية؛ الأمر الذي مكنها من الوقوف إلى جانب الطرف الضعيف؛ لكن هذا قد يوجد تحدياً أكبر على المدى البعيد.

لمن حكم القانون؟

إن الجدل القائم حيال الإصلاح السياسي يشبه ذلك المتعلق بالاقتصاد، وأحياناً يؤدي إلى تحريض اليسار الجديد على اليمين الجديد. على الرغم من أن بعض أعضاء اليمين الجديد هم ديمقراطيون صادقون، لكن كثيراً منهم يركزون أكثر على تعزيز حكم

القانون؛ لتقليص حجم الدولة والحد من تأثيرها في السوق. أما في اليسار، فهناك دعم أكبر للانتخابات، بوصفها أسلوباً يمنح الحكومة الشرعية الاضطلاع بمسؤولياتها حيال المصالح المكتسبة بوصفها حقوقاً، وإعادة توزيع الثروة. وهم يخشون من أن تؤدي الديكتاتورية التشاورية إلى نموذج سياسة استهلاكي (هادف إلى حماية مصالح المستهلكين) مُفْقِرٍ وضعيف.

يزعم «اليساري الجديد» وانغ هوي أنه سيكون من المستحيل تطوير خطط «اليسار الجديد» دون وجود إصلاحٍ سياسي أوسع؛ لأن الأغنياء الجدد في الصين يُحكمون قبضتهم على السياسة، قائلاً: «أنت تحتاج إلى الديمقراطية؛ لتساعد الدولة على أخذ المال من أصحاب المصالح الخاصة، واستخدامه لمصلحة المنفعة العامة. وفي التسعينيات، كان هناك انقسام بين السوق الحرة والدولة التسلطية. وقد اعتقد الناس آنذاك أن الإصلاحات الاقتصادية كانت جارية، وأنه يمكننا إصلاح الدولة فيما بعد، لكننا الآن نرى أن كثيراً من المشكلات التي نواجهها اليوم هي نتاج الإصلاحات الاقتصادية، ونحن نحتاج إلى إصلاحٍ سياسي لمعالجتها.

بان وي، صاحب التوجهات السياسية الأقرب إلى «اليمين الجديد» يعترف أن تأييده لحكم القانون يظهر سياساته المؤيدة للسوق: فالديمقراطية تترسخ بالإيمان بالإنتخابات النهائية لقادة «صالحين»... وحكم القانون يترسخ بعدم الثقة «بالأشخاص» إنه لا يثق بأي أحد يمسك بزمام السلطة. لذلك فالسمة الأساسية لنموذج بان وي ستكون حكومة مصغرة جداً، دورها الأساسي هو إنفاذ القوانين

بدلاً من سنها؛ لأن عمليات المراقبة والموازنة ستجعل من الصعب جداً تمرير أي قوانين.

من ناحية أخرى يدعي وانغ هوي أنه لن يكون هناك أي معنى لحكم القانون دون وجود الديمقراطية، ويقول: إنه في كل عام تسن مجالس الشعب مئات القوانين التي لا تُحدث أي تأثير على الإطلاق: «نحن جميعاً نؤيد حكم القانون، لكن قوانين مَنْ تلك التي سيتم الإصغاء إليها؟ قارن بين قانون العمل وقانون الملكية الفكرية. كلا القانونَين بقيا قيد الدراسة عقداً من الزمن، إلا أنه لم يحدث أي شيء فيما يخص قانون العمل، في حين تحدث أمور كثيرة في قانون الملكية الفكرية. فمن دون المشاركة الشعبية، لن يتم الإصغاء إلاّ إلى مصالح لمصالح رأس المال». في الواقع، إن الأمر دقيق جداً؛ لأن الطبقات الوسطى الغنية تخشى على ممتلكاتها التي يمكن أن تستولي عليها الجماهير غير المتحمسة للديمقراطية.

العلم والديمقراطية

يتحدث كثير من المراقبين عن السياسة الصينية كما لو أنها كانت مجمّدة طوال الثلاثين سنة الماضية، في حين تغيّر كل شيءٍ حولها. في الحقيقة، إن سياسة الصين قد تغيرت تقريباً بقدر ما تغير الاقتصاد - لكن ليس في الاتجاه الذي يريح الغرب. حيث نشأ مكان الديمقراطية الليبرالية التي كان يتوقعها الغرب، نموذج مختلف ومعقد من الديكتاتورية.

يحاول وانغ شاوغوانغ أن يبرهن أن السياسة الصينية اليوم قد تغيّرت تقريباً عما كانت عليه في عصر ماوتسي تونغ ودنغ شياوبنغ. فعصر «رجال السياسة الأقوياء»، الذي كان فيه الحكام يتخذون القرارات بأنفسهم، قد فسح المجال لنمط آخر من صناعة القرار السياسي، الذي أصبح معرضاً على نحو بارزٍ لسيطرة الخبراء ووسائل الإعلام، وللرأي العام (الذي يتدخل عادة عبر استطلاعات الرأي). فعلى سبيل المثال، ضمّ البحث الذي كلّف به رئيس الوزراء ون جياباو أكثر من مئة مؤسسة أكاديمية لدراسة خطته الخمسية الحادية عشرة - تشمل موظفين من جميع فروع الحكومة المركزية والمحلية. إن التعابير التي يفضّل الحزب الشيوعي إطلاقها على هذا النمط السياسي، هي أنه «علمي» «وديمقراطي»، ولكن لا شك في أننا في الغرب سندعوه «بالتكنوقراطي*» لأنه يمنح السلطة للخبراء التقنيين، بدلاً من أن يمنحها للشعب أو للزعماء السياسيين.

لقد أشار المراقبون الغربيون إلى بعض هذه التغيرات. يقول وانغ شاوغوانغ: «إن الإطار التحليلي الغربي للنظام التسلطي هو عاجز تماماً عن وصف هذه التغيرات المعقدة في السياسة الصينية. فقبل عشرات السنين، أُطلق عبثاً لقب «عصور أمراء الحرب» على الصين منذ أواخر عهد كينغ إلى بداية الحكم الجمهوري، أي في ظل حكم جيانغ جياشي، وماوتسي تونغ، ودنغ شياوبنغ، وجيانغ زيمين. لقد أحدثت السياسات الصينية تغيرات جذرية هزّت العالم في هذه المرحلة، لكن اللقب الذي أُطلق عليها[8] لم يُحدث أي تغيير على الإطلاق».

أما السبب الذي دعا بعض الغربيين إلى الاعتراف بتغيرات النظام السياسي في الصين، فهو أن الإصلاحات قد جرت من أجل المحافظة على دولة الحزب الواحد، لا لتبني نظام الديمقراطية الليبرالية. ويعمد المنظرون الغربيون إلى اللجوء إلى نظريات موثوقة، ليوضحوا لماذا يُعدّ تحوّل الصين إلى النظام الديمقراطي أمراً حتمياً؛ منهم من يقول: إن الصين ستصبح ديمقراطية عندما يصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها إلى 5,000 دولار أمريكي؛ ويعتقد آخرون أن نهوض الطبقة الوسطى في الصين سيجعل الديمقراطية أمراً لا يقاوم؛ وآخرون أيضاً -مثل ويل هيوتن- يقولون: إن الحاجات الأساسية لبناء اقتصاد حديث متطوّر (يتمتع بحرية البحث والتحقيق، وبتدفق حر للمعلومات، وبحكم القانون) ستجبر الصين على الاختيار بين المضيّ نحو الانهيار الاقتصادي أو التحول إلى النظام الديمقراطي؛ أخيراً، هناك المدرسة الفكرية التي تعتقد أن نهوض المجتمع المدني سيصحب في أعقابه الليبرالية السياسية.

قد تثبت هذه النظريات صحتها على المدى البعيد. لكن الادعاء أن التغيير السياسي سيفضي فقط إلى اتجاه واحدٍ، قد أعمى كثيراً من المراقبين عن التغيرات السياسية الاستثنائية التي أنجزتها الصين. فبعد مضي ثلاثة عقودٍ من الإصلاح، قامت الصين بتحسيناتٍ ثابتة لتطوير حكم القانون وحرفية قوتها العاملة، لكنها لم تطوّر سوى بضعة مبادئ تتعلق بالديمقراطية الليبرالية. لقد تمكنت السلطات الصينية بسهولة مدهشة من تبني أي إصلاحٍ سياسي يساعد على ترسيخ قوة

* الحكم التكنوقراطي: (م) حكومة الفنيين، وإدارة المجتمع من قبل المختصين التقنيين بوجه خاص.

الحزب الشيوعي الحاكم.

وقد تجلت صحة هذا الأمر عند مجيء الإنترنت أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى. فالشبكة الإلكترونية هي إحدى القوى التي ساعدت على تغير الصين. لكن الصين في الحقيقة هي التي غيّرت الإنترنت؛ وذلك بإجبار عمالقة الشبكة، مثل غوغل ومايكروسوفت وياهو، على اللعب وفق قوانيها؛ فمعظم الديكتاتوريات تعتقد أن الشبكة الإلكترونية تشبه حالة الطقس؛ أي أنك تستطيع أن تغطي نفسك عندما تمطر السماء، لكنك لا تستطيع أن تتحكم في فصول السنة. فعلى سبيل المثال، أقفل زعيم زيمبابوي روبرت موغابي المواقع الإلكترونية المحلية عندما انتُقدت الحكومة -وهذا يشبه فتح المظلة- لكن أسلوبه الأخرق في الترهيب لم يحدث أي تغير في تدفق المعلومات من البلد وإليه.

كذلك حاولت بورما وإيران وفيتنام وتونس بناء جدار حماية لبلدانها، لكن نظام حمايتها كان أشبه بالغربال لا بالحاجز. لكن المملكة العربية السعودية كانت أكثر نجاحاً في هذا المضمار، حيث جعلت كل اتصالات الشبكة الإلكترونية تمر عبر مزودٍ واحدٍ، وحجبت المواقع التي تسيء إلى رجال الدين لديها بوصلة شبكية تصف المحتوى بأنه غير إسلامي. «لكن حجم الصين أكبر ستين مرة من حجم المملكة العربية السعودية، ويجمع الخبراء على أنه من المستحيل التحكم بالحجم الهائل للاتصالات. غير أنها نجحت في هذا التحدي، حيث سخّرت الأشخاص والأموال والتقنيات لحل هذه المشكلة. تتحدّث الروايات المخيفةعن قوة الشرطة الإلكترونية التي يبلغ عددها 100,000 موظف يعملون على تنظيف الشبكة، وحجب المواقع وفحص رسائل البريد

الإلكتروني. ربما يكون هناك مبالغة في الأرقام، لكن المحللين يتفقون على أن فرق علماء الحاسوب تدير جدار حماية بأربعة أنواعٍ مختلفة من الفلاتر على الأقل.

معظم التعليق على هذه الرقابة يوحي بأن الصين دولة ستالينية محصنة بستار حديدي ضد الأحداث العالمية، بوساطة «جدار نار الصين العظيم». لكن المقارنات بينها وبين روسيا وأوروبا الشرقية في التسعينيات مضللة. حيث كانت حكومات الكتلة السوفييتية تشاهد وقد أُسقط في يدها عالم دعايتها الرمادي، حيث طغت عليه الصور الملونة للحياة الأفضل في الغرب. كانت الصين، من ناحية أخرى، قد أصبحت جزءاً من العالم الرأسمالي. فهي تزخر بالمعلومات والمنتجات وجميع كماليات المجتمع الاستهلاكي. ومع كل عام، يزداد عدد الناس الذين يودّون الحصول على هذه البضائع الجذابة.

إن تدخل الصين يستهدف بإحكامٍ شديد القضايا التي يمكن أن تقوض نظام الحكم. فمزودات الإنترنت تراقب على نحوٍ أساسي المحرمات السياسية الدائمة، وهي: المقالات التي تتحدث عن التيبت، وتايوان، وساحة تيانانمان، وطائفة فالون غونغ الدينية، بالإضافة إلى الآراء التي تنتقد حكم الحزب الشيوعي. هذا النوع من الرقابة لا يهدف إلى حجب الصين عن العالم، لكنه يركز على الجدل السياسي تركيزاً محكماً. على سبيل المثال، تقدر غوغل أن أقل من 2 في المئة من الأبحاث على الشبكة الإلكترونية ستتأثر بالرقابة.

ولا تقلق السلطات بشأن المعلومات التي تدخل إلى البلاد من الخارج بقدر ما تقلق بشأن تحدّث مواطنين صينيين بعضهم مع بعض. إن القوانين

المفروضة على حرية التجمّع في الصين هي قوانين قاسية ومشددة، فالجمعيات الخيرية والاتحادات التجارية والجماعات الدينية، تخضع لرقابة محكمة، ثم إنها تحظر بين حين وآخر. إن الوحشية التي قمع بها الحزب الشيوعي طائفة فالون غونغ النباتية المعتدلة، أصابت كثيراً من المراقبين في الخارج بالإرباك. لكن بكين لا تخشى فقط من مضمون تجمعاتهم، إنما تخشى من مجرد اجتماعهم أياً كان. إن تاريخ ثورات الصين، التي نظمتها جمعيات سرية وطوائف دينية، قد علّم الحكومة أن تكون حذرة. وهاجسها الأكبر هو أنه في بلد تكون فيه التجمعات السياسية محدودة تستطيع الشبكة أن تقدم مكان تجمّعٍ افتراضياً للجماهير؛ كي تنظم صفوفها.

إن جدار الحماية العظيم مليء بمواضع ضعف. فعلى سبيل المثال، عندما أُغلق موقع ميشيل أنتي لنشر المدونات الإلكترونية المعارضة، نُسِخ محتواه ووُزِّعَ عبر الشبكة، ثم إن كثيراً من الصينيين يلجؤون إلى عالم الصور الرقمية التي يمكن إرسالها عبر الهواتف المحمولة أو عبر مرفقات رسائل البريد الإلكتروني، متجنبين بذلك عمليات التصفية التي تجريها الرقابة. وآخرون يتبادلون الرسائل فيما بينهم بلغة مشفرة مستفيدين من القصص كاستعارات على لوحات الرسائل. غير أن الحكومة لا تزال حتى الآن قادرة على مواكبة التقانة الحديثة - واستخدامها لتطوير سياساتها الخاصة.

هل الديكتاتورية التشاورية بديل حقيقي؟

التساؤلات الكبرى التي تطرح نفسها هي هل يستطيع الحزب الشيوعي

أن يستمر في التكيف؟ هل تستطيع الديكتاتورية التشاورية أن تثبت أنها بديل حقيقي للديمقراطية الليبرالية؟ لا شك في أن السلطات ترغب في تجريب كل أدوات التجديد والابتكار السياسي.

في بينغ تشانغ، كانت السلطات مستعدة لممارسة ديمقراطية أكبر داخل الحزب. وفي تشونغ بينغ تخلّت عن جزءٍ مهمٍ من السلطة القضائية وسمحت بالاستماع إلى أصوات جماهير الشعب. وفي زيغو، عرضوا نموذجاً آخر للحكومة عبر مجموعة تمثيلية. يبدو أن المعيار الرئيس الذي يوجّه الإصلاح السياسي يقضي بعدم تهديد احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. بإمكانك أن تدعو هذه التجارب «بأيّ شيء ما عدا الانتخابات الوطنية».

هل بوسع صيغة أخرى أكثر استجابة من صيغ الحكم الاستبدادي أن تتطور، فتتحول إلى إطار شرعي راسخ للحكومة؟ إن السبب الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد السوفييتي الموجه، هو عجز المنظمين عن جمع المعلومات الكافية لتوزيع الموارد على نحوٍ فاعل، وعدم تمكنهم من تحفيز الشعب لمضاعفة حجم الثروة. هناك حكمة تقليدية تقول: حين تصبح المجتمعات أكثر تعقيداً، ويزداد فيها تناحر مجموعات المصالح الخاصة فيما بينها أكثر فأكثر، سيعاني النظام السياسي الموجه الإخفاقات نفسها. ولكن هل بإمكان التقانة الجديدة أن تساعد الزعماء على الوصول إلى المعلومات الدقيقة؟ من الممكن تخيل أن استطلاع الرأي، واستشارات الإنترنت، وجلسات الاستماع العامة، يمكن أن تبقي السلطات في بكين على اطلاعٍ دائمٍ على المزاج العام.

حين تصبح الصين أكثر تعقيداً –وتتضارب مصالح الفقراء مع

مصالح حديثي النعمة، ومصالح سكان المدن مع سكان الأرياف، ومصالح مالكي الأسهم مع مصالح الموظفين- سيغدو من المستحيل إرضاء جميع أفراد الشعب كل الوقت. وفي ظل هذه الظروف، لن يكفي اتخاذ القرارات الصحيحة فقط - بل يجب على الحكومات أن تظهر أنها تتخذ القرارات وفق طريقة شرعية، لكي يقبل بها الفائزون والخاسرون أيضاً. تستطيع الانتخابات أن تمنح تلك الشرعية؛ لأن الجميع سيشاركون فيها. ولكن هل يمكن للاستطلاعات التشاورية، كتلك التي جرت في زيغيوا (التي شارك فيها 275 شخصاً فقط من أصل 120,000 مواطن) أن تبدو شرعية؟

على المدى البعيد، قد تنهار تماماً دولة الحزب الواحد في الصين، ولكن على المدى المتوسط، يبدو أن النظام يستحدث على نحوٍ متزايد آليات متطوّرة ليطيل بقاءه، ويسيطر على السخط العام. أحد الأسباب التي تجعله يبدو مروناً جداً هي تركيبته التي تجمع بين البراغماتية وسرعة الاستجابة. فالحكومة الصينية، بطريقة أو بأخرى، هي ناقدة صارمة لنفسها، فهي تحدد نقاط ضعفها وتبحث دوماً عنها. وفي الحقيقة، كلما كتب الباحثون الغربيون تقارير عن الانهيار الوشيك لدولة الحزب الواحد في الصين، كان يبدو أنهم يستفيدون من الدراسات التي تجريها الدولة نفسها. وعندما يبحث النظام الشيوعي عن آليات لتعزيز قوته، فإنه يستلهم الأفكار من ممارسات الديمقراطيات المتقدمة بقدر ما يستلهمها من الحكومات الاستبدادية الأخرى. لقد غيرت الصين شروط الجدل القائم حيال العولمة؛ إذ أثبتت أن الأنظمة الاستبدادية تستطيع أن تحقق نمواً اقتصادياً. في المستقبل، سيثبت نموذج الديكتاتورية التشاورية

الذي تتبناه، أن دول الحزب الواحد يمكن أن تحقق الاستقرار أيضاً.

الجزء الثالث

القوة الوطنية الشاملة

إن نهوض الصين هو هبة الطبيعة[1]. ففي الـ 2000 عام الماضية نعمت الصين بمكانة الدولة العظمى بضع مرات... حتى في حقبة زمنية متأخرة، أي في عام 1820، قبل 20 عاماً تماماً من حرب الأفيون، كانت الصين مسؤولة عن 30% في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذا التاريخ الذي حظيت به الصين بمكانة الدولة العظمى جعل الشعب الصيني فخوراً ببلاده من ناحية، ومن الناحية الأخرى حزيناً جداً على مكانة الصين الدولية الحالية، فهو يعتقد أن انحدار الصين هو خطأ تاريخي يجب عليه تصحيحه.

وان شاوتونغ، «نهوض الصين في أعين الصينيين»

في كنف القصر الصيفي الشهير، في إحدى الضواحي الشمالية الغربية لبكين، تقع مدرسة الحزب المركزية للحزب الشيوعي. هذا الحرم الداخلي -الذي ظل يديره هيوجينتاو، حتى تسلّم مقاليد الرئاسة عام 2002- يعج بالمنظرين الإيديولوجيين الرسميين الذين يعدون قيمين أمناء على عقيدة الحزب، وهم ينقلون خلاصة معارفهم لقادة المستقبل.

فقبل أن تجري ترقية جميع الكوادر العاملة، يجب عليها أن تخضع لدورة تثقيفية في المدرسة -تستمر عادة 100 يوم- تهدف إلى إعادة شحن مخزونها الإيديولوجي. المدرسة هي خليط صيني نموذجي يجمع بين الفخامة والبساطة، ويكوّن ما يشبه تجمعاً اشتراكياً طاباوياً بطرقات مشجرة على الجانبين وأبنية تكتسي طابعاً رسمياً، تمتد إلى جانب مجمعات سكنية شاهقة تتدلى حبال الغسيل من شرفاتها.

في أوائل عام 2005، ألفيت نفسي جالساً داخل إحدى قاعات التدريب في هذا المكان، محوطاً بمجموعة من ألمع وأفضل مفكري السياسة الخارجية في الصين، وهم يشاهدون عرضاً يتحدث عن قوة الصين يقدمه عالم الاقتصاد الذي ينتمي إلى اليسار الجديد هيو أنغانغ. وهو مكان معروف تتخذه الحكومة الصينية الهشة لجمع المفكرين لمناقشة الأمور السياسية والإستراتيجية. لكن ما لم يكن اعتيادياً حيال هذا اللقاء، فهو أن المنظمين قرروا، للمرة الأولى في تاريخ المدرسة، دعوة بعض خبراء السياسة الخارجية من الخارج. ولهذا السبب، كنت أنا هناك مع خيرة من بعض «العلماء الدوليين» الذين قاموا بزيارة CCCPS مدرسة الحزب الشيوعي المركزية في الصين. تحت شعار أزرق كتب بأحرف ضخمة تقرأ «الصين والعالم: قوة، ودورٌ، وإستراتيجية»، افتتح لي جيونرو، نائب رئيس المدرسة ومحاضر بارع بشرح عقيدة الحزب، النقاشَ بلغة منمقة قائلاً: «تُعدّ مدرسة الحزب المركزية لغزاً تكتنفه الأسرار، لكنها اليوم تفتح أبوابها لكل العالم. وهذا الحدث سيكون لحظة مهمة سيسجلها تاريخنا».

لا بد أن الصين هي أكثر قوة صاعدة واعية لذاتها في التاريخ. فمن الصعب تخيل مستشاري نابليون، أو اللورد بالمرستون، أو بسمارك، أو جورج بوش، وهم يعدون الجداول البيانية المعقدة لتصنيف قوة بلادهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية في خضم المنافسة، بل ذلك بدقة ما كان يحاول هيو أنغانغ أن يفعله في ندوتنا؛ وهو ليس وحيداً فيما ذهب إليه بحال من الأحوال. رأى أن «CNP» -اختصار للقوة الوطنية الشاملة- قد أصبح هاجساً وطنياً، حيث تعد «CNP» أكثر من اختصار مناسب للإستراتيجيات الصينية. فمنذ عهد صن زي حتى الآن، استنتج الصينيون أنه بمجرد النظر إلى نقاط ضعف خصمك ستتمكّن من فهم مكامن القوة لديك.

فكل مركز من المراكز الاستشارية المهمة للسياسة الخارجية في الصين، ابتكر دليلاً خاصاً به ليقدّم قيمة عددية لقوة كل دولة. وكانت الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية هي السباقة للمشاركة في تطوير هذه الطريقة - بابتكار دليل يضم أربعة وستين مؤشراً للقوة في عام 1996. ولكي يبقى متقدماً، قام المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة -وهو مركز استشاري ضخم يعج بجواسيس صينيين من وزارة أمن الدولة- بتطوير مجموعة من البرامج الحاسوبية المنافسة، مستخدماً مسوحات الخبرة الحاسوبية، وتحليل التراجع، وشبكات المعلومات التوجيهية، إضافة إلى تحليل مجموعات. وفي عام 1999، شاركت القوات العسكرية الحزب بتفويض الأكاديمية العسكرية الصينية، بتطوير -فيما يبدو- معادلتها العلمية لقياس القوة الوطنية ($P=K \times H \times S$).

في عصر العولمة والمعايير العالمية هذا، من المدهش أن يركز المخططون الإستراتيجيون الصينيون تركيزاً لا يخجلون منه على القوة «الوطنية». ففكرة استعادة السيادة مجدداً من القوى والشركات الاقتصادية العالمية ومجموعات الأفراد، لا سيما الإرهابيين، هي عنصر ثوري كامن للرؤية الصينية للعالم.

على أي حال، فإن فكرة تكون «شاملة» هي الفكرة الصينية الأكثر تميزاً. فجميع دلائل القوة الوطنية الشاملة تركّز على القوة السياسية والاقتصادية، إضافة إلى القوة العسكرية. وأخيراً، كان هناك محاولات لإيجاد طرق لقياس أدق أساليب القوة (التي لا يمكن إدراكها) مثل الجذب الثقافي. ويشرح أحد الأكاديميين لماذا تُعد الشمولية المبدأ الأساسي للقوة، بالاستعانة بتشبيه من الماضي. يسأل البروفسور يان إكسيوتونغ: «لماذا» كان الاتحاد السوفييتي أكثر قوة من اليابان في الثمانينيات؟ ثم يشير إلى أنه في عام 1985، كان الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي 741.9 مليار دولار فقط، مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي لليابان الذي بلغ 1.220 مليار دولار. ولكن على الرغم من أن اليابان كانت إحدى النمور الاقتصادية، إلا أنها كانت فأراً عسكرياً، وكان الاتحاد السوفييتي الفقير يمتلك آلة عسكرية تعادل الآلة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثَمّ فهو يزعم[2]: «أن القوة الشاملة للاتحاد السوفييتي كانت في مصافّ القوى العظمى، في حين أن اليابان كانت مجرد قوة بارزة»؛ الاستنتاج واضح: بالطريقة نفسها التي جعلت الإنماء المتوازن ضالة الإصلاحيين

المنشودة في السياسة الداخلية، كذلك جعلته أمراً حيوياً جداً للصين، لكي تحقق ما يدعوه الأكاديميون «مظهر القوة المتوازنة»؛ إذ يجب أن تتوازن طاقة الينغ (ying) للقوة الاقتصادية مع اليانغ (yang) للثقل العسكري والسياسي والمعنوي.

بالرغم من استخدامهم الطرق المعقدة لقياس القوة، لا يزال الباحثون الصينيون يبذلون كل ما في وسعهم لمواكبة النمو المتسارع لبلادهم. في قائمة تصنيف الدول في تسعينيات القرن العشرين، تخلت الصين عن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا وبعض الدول الأوروبية. ولكن وفق آخر الحسابات التي أجريت على جميع المؤشرات على اختلافها، تفوقت الصين عليها جميعاً باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. والأمر الغريب، هو أنه كلما حققت بلادهم مزيداً من القوة، بات مفكرو السياسة الخارجية لديها أكثر حذراً حيال التباهي الاستعراضي.

تغذية الغموض

في مسرحية برتولت برتشت* «غاليليو» كان عالم الفلك الذي حمل اسم المسرحية حراً بتفسير جميع اكتشافاته الفلكية، باستثناء أهم اكتشاف له: وهو حقيقة أن الأرض تدور حول الشمس. وقرابة جيل [ثلاثين عاماً]، عانى صناع السياسة الخارجية الصينيون مأزقاً مشابهاً: فالموضوع الوحيد الذي كان يُعد تجاوزاً للحدود، هو صعود الصين إلى مكانة القوى العظمى، فالكلمة الصينية «نهوض» «jueqi» أصبحت من

الأمور المحرمة فعلياً.

كان المسؤولون الصينيون خائفين من أن تنظر بقية دول العالم إلى نهوض الصين على أنه تهديد لها، وبذلك تتحالف عليها. وكانوا يأملون أنهم إذا رفضوا التحدث عن نهوض بلادهم، فإن بقية دول العالم لن تلاحظ أن بلادهم آخذة في النهوض، لذا فضلوا التحدث عن «التطوير»، وهو تعبير سياسي ملطف يسمح لهم كما يقول أورويل*: «بتسمية الأشياء دون استحضار صورتها الذهنية».

إن تطور الصين الذي لن يلين، فيما يبدو، قد سار على هدى شعار دنغ شياو بينغ الذي أعطى الأمر بـ«tao guang yang hui» ويعني حرفياً «حجب السطوع وتغذية الغموض». حين أطلقت هذه العبارة المرة الأولى-ترجمت رسمياً على أنها «لننتظر دورنا ونبني قدراتنا»-[3] كان يقصد دنغ شياو بينغ أن الصين هي بلد ضعيف وفقير يجب أن يتجنب النزاعات ويركّز على التطور الاقتصادي. وبالطريقة نفسها التي تخلى بها عن التزام ماو بالتخطيط المركزي في السياسة الداخلية، عزف دنغ شياو بينغ بكل هدوء عن سياسة الصين الخارجية الثورية لدعم «الطابور الخامس» الشيوعي في دول جنوب شرق آسيا؛ وعن خوض الحروب مع الهند وفيتنام؛ وعن النظر بارتياب إلى المؤسسات المتعددة الأطراف.

إن إستراتيجية دنغ شياو بينغ الجديدة، التي تنطوي على عدم

*برتولت برتشت :كاتب ومسرحي ألماني.

انتهاج سياسة خارجية واضحة، كانت تعني أن الصين يجب أن تبقى محايدة في الحروب والنزاعات المتعلقة بعالم النفوذ أو الصراعات على الموارد الطبيعية أو كما قال: «لا تقحم نفسك فيما لا يعنيك». ومن أجل القيام بهذا يجب على بكين أن تتواضع وترضخ لبعض القضايا الصغيرة المهمة على المدى البعيد، ويجب عليها أن تتخلى عن عادة الحرب الباردة؛ لتكسب على الأقل صداقة الدول الاشتراكية الأخرى. من الآن فصاعداً، يجب على الصين أن تفتح ذراعيها لأي بلد يمكن أن يساعدها في بحثها عن الأسواق الجديدة والموارد الطبيعية والدعم السياسي.

أما المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون، ومنهم بول ولفوويتز أو روبرت كاغان أو جون مير شيمر، فهم يبحثون عن دليل واضح لـ «تهديد الصين»، فسلوك الجمهورية الشعبية يمكن أن يكون محيراً. وعلى الرغم من أنهم يدّعون أن الصين تبحث عن راحتها، وتسعى وراء التفوق على الآخرين كالقوى الصاعدة السابقة، إلا أن بكين تبدو مصممة على دحض ادعاءاتهم. فبدلاً من تقليد سلوك ألمانيا المولع بالقتال تحت حكم القيصر ويلهلم، أو اليابان الإمبراطورية، تبدو الصين مهوّسة بتجنب النزاع.

إن استلهام هذه المقاربة قديم قدم التلال. منذ زمن «فن الحرب» لصن زي، والمفكرون الصينيون يعتقدون أن الحرب هي إخفاق

---

*أورويل: كاتب إنكليزي، وناقد مخلص للأنظمة الاستبدادية.

للإستراتيجية، ويفضلون مواقف المناورة؛ كي يتمكنوا من التوصل إلى الحل دون إطلاق طلقة واحدة. ولكن إذا كانت أهداف المقاربة قديمة، فمحتوى إستراتيجية الصين الكبرى حديث جداً.

لقد اكتشفوا أن تعزيز الغموض هو مهمة عسيرة، ولا سيما إذا كان في بلادك أكبر عدد سكان في العالم، واقتصادك ينمو بواقع 10 في المئة في السنة، وميزانياتك الدفاعية تكبر على نحو أسرع أيضاً، ثم إن شركاتك ستستثمر في جميع أنحاء العالم. ففي الجامعات والمراكز الاستشارية الصينية، يتزايد صخب المفكرين الذين يطالبون بالتخلص من مقاربة دنغ شياو بينغ؛ ومع نهاية عام 2003، أصبح الضغط لا يُقاوم.

انهيار «النهوض السلمي»

ليس هناك مكان أجمل لخرق الحظر المفروض على نهوض الصين. فجزيرة هينان، بفلاحيها الذين يرتدون قبعات القش، و جواميس الماء، وحقول الأرز، هي أشبه بجنة لم تصل إليها يد الحداثة بعد، إذ يربط الغربيون بينها وبين الصين التقليدية. يقع أروع منتجعاتها في بلدة بواو ويمتد في أرخبيل من الفنادق الفخمة وأشجار النخيل وحدائق طبيعية خلابة ومسابح تتخذ شكل أحواض صخرية وملاعب غولف رائعة جداً تبدو كأنها رسوم متحركة حاسوبية. هناك -وأمام جمهور مدعو يضم جورج بوش الابن ومجموعة من الزعماء العالميين، الذين إن لم يكونوا يتربعون فوق قمة السياسة العالمية، فهم في مواقع قريبة منها- أُطلق ذلك النداء الأورويلياني (نسبة إلى أورويل الذي سبق ذكره) «نهوض الصين السلمي» المرة الأولى.

جنغ بيجيان الذي أطلق هذا التعبير، كان أشبه بسفير مثقف لقادة الصين منذ أواخر السبعينيات، عندما سافر إلى الغرب مع مجموعة من العلماء بناءً على طلب دنغ شياو بينغ، بوصفه عضواً من مجموعة باحثين. وبوصفه نائب رئيس سابقاً لمدرسة الحزب المركزية النخبوية (عندما كان يترأسها رئيس الصين هيو جينتاو)، ووزيراً سابقاً للإعلان، كان لديه صلة وثيقة بذوي الشأن. ولكن مع ذلك، لم يسبق تقريباً لشخص ما من خارج الحكومة أن أطلق مفهوماً رئيساً جديداً بالنيابة عنها.

في إحدى رحلاته إلى الولايات المتحدة الأمريكية صُدم جنغ بيجيان بعدد الناس الذين يعتقدون أن نهوض الصين يمثّل تهديداً لهم. واقتنع أن بقاءهم صامتين لن يقلل كثيراً من هذه المخاوف. لذا، يجب على الصين أن تبادر وتوضح عملية تطورها لدول العالم.

وفي بداية منتدى بواو قال: «إن نهوض الصين ظاهرة جديدة تماماً لم يسبق رؤيتها في تاريخ العالم»، ثم أوضح متحمساً لفكرته: «لن تسلك الصين طريق ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، أو طريق ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية- باستخدام العنف لنهب الثروات والسعي إلى السيطرة على العالم»[4]. خلافاً للاتحاد السوفييتي السابق الذي كان تطوّره معزولاً عن بقية دول العالم، فإن الصين ستنضم للعولمة الاقتصادية بتوفير الأسواق والفرص الاقتصادية لبقية العالم. وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، ادعى أن الصين لن تسعى لتصبح «قوة

مسيطرة» عن طريق بناء تحالفات مثل حلف شمال الأطلسي NATO الموجه على الدول الأخرى. وفي رد مباشرٍ على كاغان وولفو وتيز ومير شمير، زعم أن نهوض الصين سيُوجد «وضعاً مريحاً» لجميع دول العالم، ناشراً السلام والازدهار في أعقابه.

فكرة جنغ بيجيان هذه أيّدتها مجموعة متزايدة من الدوليين الليبراليين في الصين. هؤلاء المفكرون -من أمثال تشين ياكينغ وشي ينهونغ- يعتقدون أن الصين يجب أن تتخلى عن عقدة النقص لديها، وأن تؤدي دوراً فاعلاً أكثر في الشؤون الدولية. إن نقطة البداية يجب أن تكون الاعتراف بنهوض الصين. ولكن في موازاة هذا الاعتراف يجب أن تمتلك بكين إستراتيجية منظمة لتثبت أن الصين مهتمة بالانضمام إلى النظام الدولي القائم لا بالإطاحة به. إنهم يرغبون في أن تصبح الصين أكثر حزماً في الدفاع عن مصالحها، شريطة قيامها بذلك تحت مظلة النظام العالمي القائم. إن نظرية جنغ بيجيان لم تكتمل كما خطط لها؛ إذ كان قد نجح في إقناع زميله السابق في مدرسة الحزب المركزية، الرئيس هيوجينتاو، بتمويل مشروع بحث مهم -يجريه طلاب دكتوراه من شنغهاي على نطاق واسع- يبحث في دراسة أربعين حالة للقوى الصاعدة. وقد أجمعت آراؤهم على أن القوى الصاعدة التي اختارت سبيل العدوان والتوسع قد فشلت في النهاية.

أثارت نظرية النهوض السلمي مباشرة هجوماً مضاداً من القوميين المتشددين في جامعات بكين. إنهم محافظو الصين الجدد، أو -إذا ما

أخذنا في الحسبان انتماءهم الرسمي- هم «الشيوعيون الجدد» «neo-comms». وقد أخبرني أحد أكثر الأساتذة الجامعيين جهداً بالرأي وبالنقد، البروفسور يان شوتونغ، مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغيوا في مكتبه في بكين: «إن النهوض السلمي خطأ؛ لأنه يقدم رسالة إلى تايوان أنها تستطيع أن تعلن استقلالها، وأننا لن نهاجمها». مثله مثل كثير من المخططين الإستراتيجيين الصينيين، يزعم يان شوتونغ أنه لا توجد أمة عظيمة في التاريخ نهضت بسلام. وفي الوقت نفسه، يعتقد أنه يجب على الصين أن تفعل كل ما بوسعها لكي تتجنب الحرب، ويخشى من أن تصبح الحرب مع تايوان أمراً حتمياً؛ إذا لم تتخلَّ بكين عن هدفها في إعادة توحيد الصين وتايوان من جديد. وهو غاضب من تأثير الدوليين الليبراليين في السياسة الخارجية الصينية ويقول: «إن الفارق الأساسي بيننا وبينهم هو أنهم يشددون على التهدئة وتخفيف حدة التوتر، ونحن نريد ضبط الأمر، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان. وحجتهم الأساسية هي أن الصين ضعيفة؛ لذا يجب عليها أن تقدم تنازلات. نحن نعتقد أننا إذا قدمنا تنازلات فسيطالبون حينها بمزيد منها. إن المشكلات التي نواجهها اليوم مع اليابان وتايوان هي نتيجة مباشرة لسنوات التهدئة.

عندما أخبرته بأنه يُوصف بمحافظ صيني جديد، لم يبدِ أي اعتراض وقال: أنا لا أشعر بالغضب؛ لأنني أُدعى بالمحافظ الصيني الجديد، لكنني أُفضل أن أُدعى «بالواقعيّ». إن لقب الشيوعي الجديد سيبقى

عالقاً بالأذهان؛ لأنه يحمل كثيراً من الشبه بين يان شو تونغ ونظرائه في الولايات المتحدة الأمريكية. فـ (يان شو تونغ) هو صورة مطابقة إلى حد ما لـ (وليام كريستول) رئيس تحرير صحيفة ويكلي ستاندرد «Weekly Standard» في واشنطن، مؤسس المشروع «الثقافي» للجيل الأمريكي الجديد. كريستول مهوّس بتهديد الصين، ومقتنعٌ بأن السيادة الأمريكية هي الحل الوحيد لنظامٍ عالمي سلمي، أما يان شوتونغ، فقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية تماماً على تفكيره، وهو واثق بأن تحديث الصين العسكري سيكون مفتاح الحل للاستقرار العالمي. وهو مثل كريستول معجب بـ تشرشيل ومتحمس له، ومثل كريستول، يقدم نفسه على أنه الصوت الوحيد من خارج النظام الرسمي. وهو مثل كريستول عبقري إعلامي - ينشر أفكاره في مجلات مثل مجلة الشؤون العالمية World Affairs، التايمز العالمية Global Times، محدثاً ندبة عميقة في القومية الشعبية.

الناخبون المتأرجحون في حرب الإرادات هذه يمثّلون أكبر مجموعة في السياسة الخارجية الصينية: وهم البراغماتيون. فهم لم يتأثروا كثيراً «بالنهوض السلمي»، وأشاروا إلى إخفاقه في تقديم إستراتيجية كبرى شاملة أو رواية مطمئنة للعالم. وانغ جيسي، أحد أكثر المفكرين المؤثرين المحترمين في السياسة الخارجية الصينية، أعلن أن الفكرة ما تزال غير ناضجة، وتحتاج إلى كثير من العمل قبل تبنيها. وقد هاجم عجز النظرية عن ذكر أي شيء يتعلّق بالإصلاح السياسي في الداخل أو بالسيطرة العالمية في الخارج. وفي الوقت نفسه، يعتقد العديد من البراغماتيين

أن «النهوض السلمي» لن ينجح في إعادة طمأنة العالم. فهم لا يزالون معارضين للتحدّث عن نهوض الصين؛ خوفاً من الترويج له بدلاً من نزع فكرة تهديد الصين. ووفقاً لما يذكرون، فإن أفضل إستراتيجية للصين هي أن تكون معتدلة بتوسيع قوتها، وذلك من أجل التركيز على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وهم يعتقدون أنه يجب على الحكومة أن تركّز على شعارات مثل «التنمية»، وعلى أن تكون شعارات[5] لا دموية، وأقل عدوانية، بل أقل إثارة للجدل أيضاً.

أصبح شعار «النهوض السلمي» شائع الاستخدام مدة قصيرة، حيث قام رئيس الصين ورئيس وزرائها باستخدامه في خطابات عامة في أواخر عام 2003، وأوائل عام 2004، في أثناء قيامهما بجولات في آسيا للتبشير به. وبعد ذلك، بدأ رد الفعل العنيف؛ فوزارة الشؤون الخارجية استاءت؛ لأنها كانت قد أُبعدت عن تطوير المفهوم، فأبدت رفضها له وعدم اهتمامها به. ثم إن الرئيس الأسبق جيانغ زيمين، الذي تؤيد جماعته «جماعة شنغهاي» سياسة خارجية أكثر حزماً، اتخذوا من الهجوم على المصطلح وسيلة لإعادة ترسيخ نفوذهم.

لم يستمر «النهوض السلمي» بعد هذه المشاحنات المريرة. فعندما توقفت المعركة البيروقراطية تخلّى هيو جينتاو وون جياباو عن هذا التعبير بكل هدوء، وعادا إلى عهد دنغ وإلى مفهوم «السلام والتنمية» الذي كان سائداً آنذاك. حتى إن جنغ بيجيان نفسه، في محاولة منه لإبقاء مفهومه حيّاً، عدّل فرضيته إلى حد كبير مما أفقدها كثيراً من

محتواها[6]. وفي خطابات لاحقة، أوضح أن القوة مبررة لحماية السيادة الصينية، ولإيقاف الاستقلال التايواني وللحصول على احتياطيات الغاز والنفط القابلة للاستثمار. ولكن على الرغم من أن المصطلح قد خسر التأييد الرسمي، إلا أن الجدل الاستثنائي الذي أثاره التعبيرلا يزال محتدماً. فالدوليّون الليبراليون، الذين يريدون انضمام الصين إلى العالم الغربي، ويدافعون عن حقوقها داخل النظام، ما زالوا يتنازعون مع الشيوعيين الجدد الذين يتطلعون في المستقبل إلى بناء نظامٍ بديل تكون الصين في القلب منه. وفي الوسط، يظهر البراغماتيون الذين سيؤيدون أي فكرة تقدم مصالح الصين على سواها. هذه المعسكرات الثلاثة تخلط النظريات الغربية بالتفكير الصيني التقليدي لدعم قضاياها.

وقد اختارت ثلاثاً من أكثر الأفكار الغربية المميزة المتعلقة بالعولمة وقلبتها رأساً على عقب، فحوّلت المفاهيم المستخدمة في وصف انهيار الدولة القومية إلى إستراتيجياتٍ لتعزيز قوة الصين الوطنية. وعلى سبيل المثال، فكرة «القوة الناعمة» التي ترافقت في الغرب مع انجذاب الشركات كماكدونالد لفيز تحوّلت بأيدٍ صينية إلى مطلبٍ للدولة الصينية لاستعادة القاعدة الأخلاقية العليا للعلاقات الدولية.

فكرة التعددية مرتبطة في الغرب بضعف السيادة الوطنية، حيث اتفقت الدول الأعضاء على التقيد بقواعد مؤسسات تتخطى الحدود والسلطات الوطنية والقومية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية. أُعيدت صياغتها لتكون وسيلةً لإبراز السلطة الوطنية التي تسمح للصين بتحسين علاقاتها مع البلدان الآسيوية الأخرى،

التي ترفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً، فكرة «الحرب غير المتجانسة» -التي ابتكرت لوصف تكتيكات جماعات حرب العصابات مثل: فيت كونغ أو القاعدة- أعادت الصين دراستها على مستوى صناعي. لقد استكشفت الإستراتيجيات الصينية طرق استخدام الأسلحة العسكرية والأصول المالية والقانون الدولي؛ لكي تتحدى قوة الولايات المتحدة بدلاً من السعي لمجاراة قوتها بالطرق التقليدية. وكما يوضح النقاش أدناه، فالدوليون الليبراليون الصينيون والشيوعيون الجدد على حدٍ سواء يدفعون في اتجاه إزالة القيود التي فرضها مبدأ دنغ شياو بينغ على السياسة الخارجية من أجل تعزيز فكرة «عالم محصن».

القوة الناعمة

يانغ يي رجل عسكري، عميد بحري ورئيس أحد المراكز الاستشارية العسكرية الرائدة في الصين. لكن أفكاره المتعلقة بالقوة تجاوزت تقديرات منظومات الأسلحة الحديثة. فهو يزعم أن الولايات المتحدة الأمريكية ضربت «حصاراً إستراتيجياً» حول الصين، متظاهرة بالتحلي بالأخلاق العليا في العلاقات الدولية. ففي كل مرة تحاول الجمهورية الشعبية أن تثبت وجودها، وتحمل الآخرين على الاعتراف بحقها في تحديث قواتها المسلحة، أو إقامة علاقات مع دول أخرى بلغة ديبلوماسية تُظهرها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها مصدر تهديد. ويشتكي يانغ يي من أن بقية دول العالم غالباً ما تتلقى أوامرها من القوة العظمى. ووفقاً لما يقول[7]، فالولايات المتحدة تمتلك القرار النهائي في صنع القوانين

الدولية للّعبة أو تعديلها. فقد هيمنت على الخطاب الدولي، مسيطرةً على «القاعدة الأخلاقية العليا» لغالبية الآراء العامة الدولية وقواعد التصرّف. لذلك، فإن ما يحدث غالباً في الشؤون الدولية هو أن الولايات المتحدة تدّعي: «نحن فقط نستطيع القيام بهذا، وأنتم لا تستطيعون القيام به».

ويستميت المفكرون الصينيون في محاولة تخليص أنفسهم من هذا الفخ. أحد التعابير الرائجة والمثيرة للجدل في أوساط السياسة الخارجية هي روان كوانلي «ruan quanli – المصطلح الصيني «للقوة الناعمة». هذا المفهوم الرائج ابتكره العالم السياسي الأمريكي جوزيف ناي عام 1990، ولكن يُروّج له في بكين بحماسة أكبر كثيراً مما هي عليه في واشنطن دي سي. على عكس نقيضه الأكثر عدوانية فإن «القوة الصلبة» تتعلّق بالرشوة أو بإجبار البلدان الأخرى على فعل ما تريد، أما «القوة الناعمة» فتُعرّف على أنها هي القدرة على جعل الآخرين يرغبون فيما ترغب فيه. وهي لا تعتمد على الجزرة الاقتصادية ولا على العصا السياسية، بل على جاذبية ثقافتك وأفكارك وشرعيتك في أعين الآخرين، ومقدرتك على وضع القوانين في المنظمات الدولية.

يشتكي باحثون صينيون، مثل يانغ يي ويان شوتونغ، من أنه على مدى معظم العشرين سنة الماضية كانت «القوة الناعمة» هي التي تحمي الغرب: فالبلدان الغربية لديها أكبر الأسواق، والثقافة والقيم الأخلاقية الغربية كانت غاية ما يُطمح إليه؛ كذلك المؤسسات الدولية التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية كانت أيضاً منشآت غربية، مع

عضوية مفتوحة لبقية العالم شريطة أن تحقق معايير سلوكية معينة فقط. لكنهم الآن يخططون لتغيير كل ذلك، كما يوضح يان شوتونغ قائلاً: «في زمن العولمة، لم يعد عالم المنافسة يدور حول الأرض أو الموارد أو الأسواق فقط، بل حول سن القوانين، ووضع الأنظمة، والمعايير أو الأعراف. فبعد الحرب الباردة تغيرت هذه القوانين، وبدلاً من أن نكون متلقين سلبيين لهذه التغيرات، يجب علينا أن نشارك في هذه المنافسة لوضع القوانين العالمية».

لقد كانت نقطة البداية هي دراسة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث قام المفكرون الصينيون بدراسة الطريقة التي جعلت العم سام يرمز إلى الحرية والرخاء، وكيف أصبح تمثال الحرية وميثاق حقوق الإنسان والكوكاكولا وماكدونالد وCNN وهوليوود سفراء فاعلين جداً لمصلحة وجهة النظر العالمية الأمريكية، أكثر من أي شخصٍ في وزارة الخارجية الأمريكية. ولاحظوا كيف تُقدس القيم الأمريكية في سلسلة من المؤسسات العالمية، كالناتو NATO والمصرف الدولي وصندوق النقد الدولي IMF، التي تتبنّى الطريقة الأمريكية في أداء الأشياء وتعزيزها. وقد لاحظوا الكم الهائل لعدد الطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية، إضافة إلى السيطرة المطلقة للشركات الأمريكية وقوة وكالات الأنباء الأمريكية التي تبالغ في نقل وجهة النظر الأمريكية المتعلقة بالقضايا العالمية.

بدأت الصين تحاكي هذه التقنيات؛ إذ ستقيم وزارة التعليم الصينية 100 معهد كونفوشيوسي لتدريس اللغة ونشر الثقافة الصينية بالطريقة نفسها التي يعمل بها المركز الثقافي البريطاني ومعهد غوته على نشر

الثقافة الأوروبية[8] (لقد أقامت حتى الآن اثنين وثلاثين معهداً في ثلاثة وعشرين بلداً). إضافة إلى محطة الصين التلفازية الدولية -القناة الصينية التاسعة CCTV9 - التي تهدف إلى التحول إلى محطة أنباء دولية منافسة لـ CNN. وقامت بكين بتوسيع وكالة أنباء شينهوا التي يديرها الحزب، وتطويرها على أمل أن تُعامل باحترام كرويترز أو الأسوشيتد برس. وتخطط أيضاً إلى زيادة عدد الأجانب الذين يتعلمون الصينية بأربعة أضعاف -إلى 100 مليون- في عام 2010؛ [9] وقد فتحت جامعاتها للطلاب الأجانب، مستقطبةً ضعف عدد الطلاب الذين تستقطبهم الولايات المتحدة الأمريكية كل عام، من إندونيسيا و13,000 طالب من كوريا الجنوبية.

من أهم سياسة أجندة «القوة الناعمة» في الصين هي الرسالة التي يسعى الصينيون إلى نشرها في العالم. ففي نيسان عام 2006، نُظم مؤتمر في بكين لإطلاق «حلم الصين». كان جنغ بيجان عائداً بفكرة جديدة مترئساً هيئة متنفذة من المتحدثين -تضم وزراء حكوميين وأكاديميين ودبلوماسيين- تعتقد أن «التجديد الثقافي» هو الطريق للحصول على شرعية أكبر على المسرح العالمي. إن تقديم «حلم الصين» للعالم كان محاولة لربط الجمهورية الشعبية بثلاث أفكارٍ قوية: التنمية الاقتصادية، والاستقلال السياسي، والقانون الدولي.

لقد أضحت الصين نموذجاً يُحتذى وبطلاً على حد سواء في أعين أفقر دول العالم؛ إذ غيرت على نحو جذري الطريقة التي يفكر فيها كثيرون بشأن التنمية. ففي عام 1989، حاول فرنسيس فوكوياما

أن يثبت في مقالٍ شهير أن[10]: «ما قد نشهده اليوم هو ليس نهاية الحرب الباردة فقط... بل نهاية التاريخ في حد ذاته: أي نهاية التطور الإيديولوجي للجنس البشري وعولمة الديمقراطية الليبرالية الغربية؛ بوصفها الصيغة النهائية للحكومة الإنسانية». وفي العقد اللاحق كان من الصعب الاعتراض على أن التحرر الاقتصادي والسياسي كليهما جزءان لا سبيل للفصل بينهما. لكن نهوض الصين -ومقدرتها على الجمع بين انفتاحٍ تدريجي للاقتصاد، وقطاع عام واسع، وحكم تسلطي- قد حطم هذه الصلة (بين التحرر الاقتصادي والسياسي). ففي الدول النامية -في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى- تزعم النخبة أنه يجب عليها أن تتبع النموذج الصيني لمتابعة الإصلاحات الاقتصادية أولاً، ثم الإصلاحات السياسية ثانياً. والمرة الأولى على مدى عمر جيل يصدق بعض مواطنيهم حقاً ما تقوله النخبة. لم يعد بدهياً القول: إنّ الديمقراطية التحررية هي القاعدة الأساسية لعملية التنمية.

سعت الصين إلى إظهار الفرق بين إيمانها بالسيادة وحق الدول في التخلص من التدخل في شؤونها الداخلية، وبين الولع الغربي بالتدخل لمصحلة خير الإنسانية وإصلاح أحوالها. وظلت الصين تقدم الدعم السياسي والعون الاقتصادي والأسلحة للأنظمة التي قد تكون بطريقة أو بأخرى عرضة للضغط الدولي، منها السودان وإيران وبورما وزيمبابوي وكوريا الشمالية وأوزباكستان وكازخستان وأنغولا؛ إذ صرّحت في تقريرها الحكومي «Aftrica white paper» في كانون الأول / ديسمبر عام 2005، أنها ستقدم مساعدة غير مشروطة. كما أزالت بكين التعرفة الجمركية

على التجارة لخمسة وأربعين بلداً نامياً. وهي تعالج العجز التجاري مع جاراتها في جنوب شرق آسيا، وزادت على نحو هائل مساعداتها في مجال التنمية الخارجية (في عام 2004، منحت 1.5 مليار دولار لآسيا و2.7 مليار دولار لإفريقيا). إن الطريقة التي توزع بها الصين مساعداتها ودعمها الاقتصادي تعد أمراً محورياً لجاذبية الجمهورية الشعبية. وفي الوقت الذي يقيد المانحون الغربيون مساعداتهم على نحو متزايد بمطالب تتعلق بحماية حقوق الإنسان والإصلاح السياسي، تعترف بكين بعدم قلقها حيال السلوك السياسي في تعاملاتها مع دول العالم الثالث. إنها تطبق معياراً واحداً فقط في علاقاتها، وهو: هل العلاقة تخدم مصالح الصين؟ على الرغم من أن الصين كانت سعيدة في دعمها للأنظمة الاستبدادية، فهي لا تريد أن تصبح زعيمة تحالف الدول الفاشلة. فعندما أصبحت علاقة الصين مع أنظمة في كوريا الشمالية، والسودان، وزيمبابوي، وبورما تسبب لها الإحراج، شجعتها بكين على اتخاذ خطوات تساعدها في أن تصبح مقبولة على نحو أكثر في المجتمع الدولي، وقللت بتلك الطريقة الفرص التي يمكن أن يمارس بها الغرب أعمالاً قسرية عليها.

أخيراً، لاحظ الباحثون الصينيون أن شرعية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية تعززت بانفتاح النظام السياسي الذي يعطي الدول الأخرى فرصة لتُسمع آراؤها في المعارك الدائرة بين وزارة الخارجية، والبنتاغون، والبيت الأبيض، إلا أنه في السنوات الأخيرة اشتكى كثير من الدول من غطرسة الولايات المتحدة في معرض نضالها للتأثير في قرارت

القوة العظمى الوحيدة. وقد استدعى هذا الأمر انتباه الصين للأمر، فطوّرت نمطاً من «دبلوماسية الاستماع»، مقارنةً بين تعدديتها وبين أحادية الولايات المتحدة. وكما قال يان شوتونغ: «في السنوات العشر القادمة، سيدفع وضع الصين المسيطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار بسياستها الخارجية الأحادية. وفي الوقت نفسه، ستحافظ الصين على دبلوماسيتها التعددية لتنسيق العلاقات مع جاراتها، ومع الاتحاد الأوروبي، ومع الدول النامية في مناطق أخرى»، وتابع بتفاؤلٍ: «ومن ثم[11] ربما تكوّن أيضاً تحالفاً إستراتيجياً ضد الولايات المتحدة».

إن المراقبين الغربيين مرتابون بشأن المدى الذي أحرزته الصين من القوة الناعمة، مشيرين إلى أن بعض الديمقراطيات المتحررة ستقايض حريتها باقتصاد السوق الشيوعي الصيني. فهم يزعمون أن الشاي الأخضر، وجاكي شان، وكونفوشيوس لا تضاهي ماكدونالد وهوليوود وغيتسبرغ أدرس. لكن الصين قد نجحت في دعم عدد من الأفكار الكبرى التي بإمكانها أن تجذب الدول النامية والمتوسطة الدخل، لا سيما تلك التي كانت خاضعة للاستعمار الغربي (بمعنى آخر، 90 في المئة من دول العالم). ولأن الصين هي أكبر دولة تشجع هذه الأفكار، فبإمكانها أن تستمد مزيداً من الشرعية من هذه الدول.

من الصعب المجادلة في أن قوة الصين الناعمة لم تكن قفزة للأمام، وذلك لأن الصين بدأت من نقطة الصفر. فقد كانت تمثّل تهديداً لجيرانها طوال سنوات حكم ماو، محرضةً على إثارة الثورات

والاضطراب في المنطقة. وكانت غريبة لباقي دول العالم: أي محايدة وغير مبالية عدة عقود. لكن اجتماع الدبلوماسية الحكيمة مع بريق ثلاثين سنة من النمو المدهش سمح للصين بقلب هذه المفاهيم. وقد أظهر[12] استطلاع أخيراً أجرته وكالة أنباء البي بي سي العالمية، أن نفوذ الصين في العالم يُعد إيجابياً لأغلبية أو أكثرية المواطنين في أربعة عشر بلداً من أصل اثنين وعشرين أُجري فيها الاستطلاع (إجمالاً 48 في المئة يعتقدون أن نفوذ الصين إيجابي - أعلى بـ10 في المئة من الولايات المتحدة الأمريكية).

على المدى البعيد، كما يعتقد بعض الباحثين الصينيين، ستبذل بكين كل ما تستطيع لتحقيق شرعية عالمية دون إحداث تغييرات جذرية في الداخل. يوضّح يان شوتونغ الأمر على نحو أفضل[13]: «إذا لم يكن لديك نظام سياسي جيد، فلن تستطيع أن تستقطب دعم الدول المجاورة لك. فإذا أرادت الصين أن تزيد قوتها الناعمة، يجب أن تقوم بالإصلاح السياسي». ولكن على المدى المتوسط، فمن المرجح أن تكون الصين هي المستفيد الأول من تراجع القوة الناعمة الأمريكية بعد حرب العراق؛ معتمدةً على شعبيتها في محاولتها أن تكون صورة مطابقة لأمريكا. فحين يدافع صانعو السياسة الأمريكيون عن إجماع واشنطن، يتحدث الصينيون عن نجاح التدرجية و«المجتمع المنسجم». وعندما تكون الولايات المتحدة مولعة بالقتال، يتحدث صناع السياسة الصينيون عن السلام. وحين يتحدّث الدبلوماسيون الأمريكيون عن تغيير الأنظمة، يتحدث نظراؤهم الصينيون عن احترام السيادة وتنوع الحضارات. وحين تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية العقوبات

والعزل لدعم أهدافها السياسية، يقدّم الصينيون المساعدة ويقيمون العلاقات التجارية دون فرض أي شروط. وفي الوقت الذي تفرض أمريكا خياراتها على حلفاء ممانعين، تتواضع الصين لتستمع إلى بلدان من مختلف أنحاء العالم. خلف هذا الستار من الأحداث، اكتشف الدبلوماسيون ورجال الدولة الصينيون أن 80 في المئة من النجاح كما قال ودي ألان: «هو مجرد استعراض».

بروز السلطة المتعددة الأطراف

بعد ستة أشهر من انهيار الاتحاد السوفييتي، اجتمع أربعة وثلاثون [خبيراً إستراتيجياً] من ألمع الخبراء الإستراتيجيين في السياسة الخارجية في أمريكا، في جامعة ستان فورد؛ لتطوير[14] معيار تنظيمي جديد للتفكير في العالم وفي كيفية العمل به. كان أملهم في الاستبدال بمبدأ الحرب الباردة للتطويق والردع لجورج كِنان فلسفةً جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ففي الخارج، انتهى زمن المفاهيم القديمة كضرورة التعزيز والتطوير العسكري، وتوازن القوى، والتجسس، وسرية الحرب الباردة. وحلت مكانها فكرة جديدة عظمية: بناء نظام «أمن تعاوني» يتيح لجميع البلدان الاستفادة من عائدات السلام. خلافاً للأحلاف الأخرى، مثل حلف شمال الأطلسي NATO الذي يستهدف خصماً وحيداً، فإن الأمن التعاوني سيدور حول بناء الثقة بين الدول عبر الشفافية والإشراف المتبادل.

عندما لاقت الفكرة رواجاً أكبر، جذبت اهتمام يان شوتونغ، وأخبرني

أنه متحمس لها «فحداثة الفكرة هي أن التعاون العسكري لا يحتاج إلى أن يكون مُوجّهاً على قوة أخرى (خلافاً لحلف شمال الأطلسي الذي أُقيم ضد روسية)؛ وذلك يجعله أقل تهديداً. ثم بدأ يتساءل: هل سيزود التعاون الأمني الصين بآليةٍ لتحديث قواتها المسلحة وتعزيزها، دون إثارة ارتياب الدول المجاورة؟ - بمعنى أدق عكس ما قصده مبتكرو المفهوم الأصليون. في هذه المرحلة، كان يعمل باحثاً في المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة -المركز الاستشاري التابع لوزارة أمن الدولة- فألّف مجموعة لتعديل المفهوم. وقد أدى عملهم إلى مجموعة من الأفكار التي عُرفت في النهاية باسم «مفهوم الأمن الجديد».

يميز «مفهوم الأمن الجديد» بين التهديدات الأمنية «التقليدية» (خطر التعرض لغزو من قبل بلدان أخرى)، وبين تهديدات غير تقليدية (الإرهاب، الانفصالية، التدمير البيئي،الأوبئة). كان يان شوتونغ مؤمناً تماماً بأن التحالفات العسكرية المستقبلية يمكن أن تُنظم حول هذه التهديدات غير التقليدية المبدوء بها حديثاً - فتوحد الدول ضد أسماء مجردة مثل «الإرهاب» بدل «الدول المعادية». كان ثمة دافع قوي كامن وراء «مفهوم الأمن الجديد» عند يان شوتونغ يفرض على الصين التخلي عن عدائها للمؤسسات المتعددة الأطراف. فالصين بدأت تستفيد من العولمة، وتحضّر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويزعم يان شوتونغ أنه من الممكن إعادة صياغة العلاقات مع جيران الصين حيال مؤسسات مشابهة. لم يمضِ وقت طويل حتى أصبحت نظرية يان شوتونغ حقيقة واقعة.

كان التحرك الأول نحو الدول الغربية المجاورة للصين. فبعد

أربع سنوات على نهاية الاتحاد السوفييتي اجتمعت الصين مع روسيا وكازخستان وقرغستان وطاجاكستان لتكوين «ترتيب أمني تعاوني» سمِّي «خمسة شنغهاي»، وبدؤوا بالتفاوض حول معاهدات إزالة القوات المسلحة على طول 4,300 ميل من الحدود المشتركة، وقد وسّعوا تعاونهم تدريجياً ليشمل الأمن والتجارة. وفي عام 2001، انضمت أوزباكستان، وتحوّلت هذه المجموعة الناشئة إلى منظمة تعاون شنغهاي (SCO). وقد أقامت المنظمة الجديدة «تنظيماً إقليمياً لمكافحة الإرهاب» في أوزباكستان، و«مجلس أعمال» في موسكو، وأمانة عامة دائمة في بكين. ونظّمت التعاون في قضايا تتعلق بالاقتصاد والحدود وتطبيق القانون، إضافة إلى تنظيم مناورتين عسكريتين مشتركتين. وقد انضمت كل من الهند وباكستان ومنغوليا وإيران إلى منظمة تعاون شنغهاي بوصفهم مراقبين. وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية، في الواقع، بالقلق حيال هذا التطور: فإذا انضم المراقبون في وقتٍ ما، وأصبحوا أعضاء فعليين، فإن المنظمة ستتباهى بضم أربع دول نووية، وثلاثة اقتصادات كبرى، ومصادر هائلة للطاقة.

إن منظمة تعاون شنغهاي هي منظمة فريدة؛ فهي تدحض فكرة أن البلدان الغربية هي الوحيدة التي تستطيع أن تؤسس منظمات ناجحة متعددة الأطراف، وتحمل اسم مدينة صينية، وتقدس قيم الدولة الصينية. على الرغم من أنَّ هناك اختلافاً في التركيز على القضايا المهمة بين بكين وموسكو، حيث تركز روسيا أكثر على الأمن، في حين تحاول الصين أن تستفيد من المنظمة للوصول إلى الغاز والنفط في آسيا

الوسطى، لكنَّ كتلتي القوتين العظميين كلتيهما متحدتان في التزامهما بالأفكار العامة التقليدية المتعلقة بالسيادة والحكم الاستبدادي.

إن أحد العوامل التي جذبت روسيا والصين وجمهوريات آسيا الوسطى إلى منظمة تعاون شنغهاي، هو إمكانية إيقاف الثورات الملوّنة التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية، مثل الثورة الحمراء في جورجيا، والثورة البرتقالية في أوكرانيا، وما يُدعى بثورة «التوليب» في قرغستان. فقد قدمت موسكو وبكين دعماً سياسياً قوياً للرئيس الأوزباكي إسلام كاريموف عندما قام بقمع المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في أنديجان في أيار/ مايو من عام 2005، في حين نظمت الصين تدريباً لمكافحة التمرد لكثير من قوات الشرطة في آسيا الوسطى.

المفهوم السياسي والعسكري، بدأت منظمة تعاون شنغهاي تبرهن على إمكانية التحول إلى منافس محتمل لحلف شمال الأطلسي NATO في آسيا الوسطى: ففي قمة عام 2005، في العاصمة الكزخية أستانا، وقّع أعضاء منظمة تعاون شنغهاي على بيانٍ يطالبون فيه الولايات المتحدة الأمريكية بوضع جدولٍ زمني لانسحاب قواتها من آسيا الوسطى. وفي اجتماع المنظمة عام 2006 – الذي تميّز بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتأسيس المنظمة –وقّع أعضاء المنظمة على سلسلة من الاتفاقيات تتعلّق بالتعاون في مجال الطاقة– إضافةً إلى استهزائهم بالغرب عبر ترحيبهم بانضمام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد علناً. فعلى المدى البعيد، يمكن أن تصبح منظمة تعاون شنغهاي نواة «لتحالف مستقل» يهدف إلى إحباط المحاولات الغربية للتدخل في شؤون

البلدان الأخرى، بحجة حماية حقوق الإنسان أو نشر الديمقراطية. فعوامل الجذب في هذا الحلف، المتمثلة «بعدم التدخل» في أنظمة العالم الثالث، واضحة.

كانت بكين في البداية تشعر بالارتياب حيال التحالف الإقليمي في شرق آسيا؛ لأنها كانت تخشى من أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية هذه التجمعات لتطويق الصين. ولكن ما إن أدرك الصينيون أن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل التعامل مع كل واحد من حلفائها في شرق آسيا -اليابان وأستراليا والفلبين وكوريا وتايلاند- على حدة، بدلاً من التعامل معهم على نحو جماعي، اكتشفوا أن أمام الصين فرصةً لتظهر على أنها مدافعة عن الوحدة الآسيوية. ففي عام 1996، أقنع يان شوتونغ وزارة الخارجية باقتراح تبني «مفهوم الأمن الجديد» لمنطقة المحيط الهادئ الآسيوية. وقد قدم كيان كيتشين الذي كان وزيراً للخارجية آنذاك، مقاربة رسمية لمنتدى آسيان الإقليمي وهو تجمع تتزعمه عشرة بلدان من جنوب شرق آسيا. منذ ذلك الحين، أصبحت الصين تسعى على نحو متزايد إلى ترسيخ علاقاتها مع دول الجوار؛ حتى إن قادتها بدؤوا يتحدثون عن إنشاء مكافئ آسيوي للاتحاد الأوروبي. وفي عام 2004، دعت الصين اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى إقامة منطقة تجارة حرة مشتركة بين الصين واتحاد دول جنوب شرق آسيا لتساعد في تأسيس اتحاد شرق آسيوي له عملة واحدة يكتمل إنشاؤه عام 2020.

يعتقد يان شوتونغ أن التكامل الإقليمي سيبعد منافسي الصين في

آسيا -كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقد أصبحت الولايات المتحدة على نحو متزايد معادية للتكامل الإقليمي الذي تنظر إليه على أنه آلية تستخدمها الصين لإنشاء هيئات تستبعد الولايات المتحدة الأمريكية. إن العدائية الأمريكية تُمثّل إشكالية لليابان بوصفها الحليف الأقرب لأمريكا في المنطقة. يوضح يان شوتونغ قائلاً[15]: لتعزيز علاقتها المميزة مع الولايات المتحدة، قامت اليابان بتبني سياسة تقوض تأسيس اتحاد شرق آسيوي. هذه السياسة تشبه السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمى مع الاتحاد الأوروبي، فسياسة اليابان ضد الأقلمة الشرق آسيوية قد تضعف في النهاية نفوذها السياسي في منطقة شرق آسيا. ويزعم يان شوتونغ أن اليابان تشبه بريطانيا في السياق الأوروبي؛ وستبقى دوماً الشريك المعاند الذي يضيّع مورد قوة سياسية غالياً، وهو يحاول إبطاء العملية، بدلاً من احتلال الصدارة في اتجاه يحقق له النفع والفائدة.

إن الدوليين الليبراليين الصينيين متحمسون جداً «لمفهوم الأمن الجديد» بقدر حماسة «الشيوعيون الجدد» ولكن لأسباب مغايرة. فعندما دُعي تشين ياكينغ، نجم صاعدٌ بين الدوليين الليبراليين، ليقدم عرضاً للمكتب السياسي أوائل عام 2004، استغل هذه الفرصة النادرة ليعرض قضية مشاركة الصين في المؤسسات المتعددة الأطراف. ولكن أين سيبحث يان شوتونغ عن آلية تتيح للصين إمكانية تسليط الضوء على قوتها؟ يعتقد تشين ياكينغ أن الاتحاد الشرق آسيوي هو الطريقة التي ستسمح للصين بتخفيف قوة المنافسة مع الدول الآسيوية المجاورة. بالطريقة نفسها التي سمح بها الاتحاد الأوروبي للقوى الأوروبية العظمى

أن تستبدل بعدوانيتها التوافقَ والانسجامَ.

يشبّه تشين ياكينغ علاقة الصين مع جيرانها بعلاقة عملاق يتعامل مع أقزام. ففي كتاب رحلات غليفر (Gulliver`sTravels) يقيد الأقزام الصغار العملاق غليفر بمئات من الحبال الرفيعة. ويحاول تشين ياكينغ أن يبرهن أن الشيء نفسه يجب أن يحدث في آسيا. ولكن بدلاً من انتظار البلدان الصغرى في آسيا لاتخاذ المبادرة، يجب على الصين أن تقيد نفسها من أجل أن تكون قادرة على أن تحرر نفسها من الشكوك التي تساور الآخرين في عزمها على أن تصبح قوة إقليمية تتنمر علىالدول الضعيفة في منطقتها. ويعتقد تشين أن الاتحاد الشرق آسيوي هو الحل الأفضل للصين؛ كي تقيد نفسها بسلسلة من المعايير والقوانين التي لا تكتفي بجعلها تبدو أقل تهديداً، بل ستجعلها تفقد الرغبة في أن تكون مورد تهديد[16]: «ما إن انضمت [الصين] إلى التعاون الإقليمي، ولم تعد قوة عدائية في أعين آسيان، حتى غيرت الصين موقفها من الإقليمية الشرق آسيوية». وعلى الرغم من أن الصين واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعة تمثّل 90 في المئة من القوة الاقتصادية في شرق آسيا، فقد سمحت للأقزام(الدول) العشرة الباقية جميعها في شرق آسيا أن تسهم في العشرة في المئة الباقية؛ كي تمهد السبيل أمام اتحاد إقليمي. يزعم تشين أن الأقزام قد تمكنوا من ترويض الصين بنجاح، مستخدمين قمة شرق آسيا الأولى عام 2005 كمثال. وتخلّت الصين عن معارضتها للمشاركة الهندية والأسترالية في القمة، على الرغم من أنها

كانت تخشى من أن يتعاون البلدان مع اليابان لتأليف حزب مناهض للصين داخل الاتحاد الشرق آسيوي. لكن كما يقول تشين[17]: «إذا عارضت الصين قرار آسيان فهي لن تزعج آسيان فقط، بل ستثير حالة من انعدام الثقة، ثم إنها ستسيء إلى حجم التعاون في المنطقة. ومن أجل الحفاظ على سير الأمور، يجب على الصين أن تلجأ إلى التسوية». إن تشين يبالغ بوصف المدى الذي قد غيّر فيه الاتحاد الإقليمي موقف الصين من مصالحها، لكن تحوّل الصين إلى الوحدة الآسيوية، قد عزز بالتأكيد من نفوذها في المنطقة وطمأن جيرانها.

القوة العظمى غير المتناسقة

بالرغم من أن الأدميرال السابق يانغ يي قد ظهرعلى أنه مؤيد قوي لزيادة القوة الناعمة الصينية، لكن هدفه الحقيقي هو كسب الشرعية لتحقيق زيادة خطرة في قوة بلاده الصاعدة، وهو يقول: «إن الصين قوة عظمى، ونحن نحتاج لبناء نظام عسكري قوي يتناسب مع مكانتها الدولية»[18]. وفي مقالٍ نُشر في غلوبل تايمز Global Times، اشتكى يانغ يي من الهوة الآخذة في الاتساع بين مصالح الصين وصورتها الاقتصادية، وبين مقدرتها على الدفاع عن تلك المصالح. ويخشى من أن تتجاوز السرعة التي تتسع فيها مصالح الصين الاقتصادية -بالمصانع، والاستثمارات في مجال الطاقة والمواد الأولية، والأسواق الجديدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم- إمكانيات ووسائل بلاده العسكرية للدفاع عنها. ويسأل يانغ يي كيف ستتمكن الصين من حماية

مواطنيها وأموالها في الخارج؟ وكيف ستستطيع المشاركة في إغاثة من يتعرضون لكوارث، وفي مكافحة الأنشطة الإرهابية، وفي تقديم المساعدة الإنسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بآلتها العسكرية البالية؟ وبالعودة إلى السؤال الدائم في دوائر السياسة الخارجية الصينية، كيف ستتمكن الصين من حماية نفسها من الولايات المتحدة الأمريكية في حال شنت حرباً على تايوان؟

على الرغم من أن يانغ يي قلّما يفوت فرصة للحث على زيادة الإنفاق العسكري الصيني، لكنه لا يريد إدخال بكين في سباق تسلّح مع الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أصبح الأمر حقيقة بدهية في الأوساط الصينية أن الاتحاد السوفييتي السابق قد أدخل نفسه في غياهب النسيان، عندما استُدرِج للدخول في سباقٍ للتفوّق العسكري. لذا، بدلاً من محاولة تحقيق التكافؤ مع الآلة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية طائرة بطائرة وقنبلة بقنبلة، فإن الطريقة الصينية هي اللجوء إلى «إستراتيجية غير متماثلة» لاكتشاف نقاط ضعف العدو واستغلالها. ظلّت «الحرب غير المتكافئة» دارجة في الأوساط العسكرية الغربية وقتاً طويلاً، وكانت تُستخدم عادة لوصف كيفية تمكّن الإرهابيين من مواجهة جيوش نظامية وهزيمتها، بالطريقة نفسها التي قام بها ديفيد بمواجهة غولياث*. لكنّ الصينيين قد وصلوا بهذا الجدل إلى حدٍ أبعد من تقنيات الإرهاب. فابتكر المفكرون والمخططون العسكريون الصينيون صناعة داخلية صغيرة لإستراتيجيات خلاقة من أجل هزيمة «الخصم المتفوق تقنياً» (التعبير الذي يفضلون استخدامه

للولايات المتحدة الأمريكية).

كل عام يرتفع الإنفاق العسكري الصيني بنسبة تزيد على عشرة في المئة (وتقدّر الاستخبارات الأمريكية أن الرقم الحقيقي هو أعلى مرتين أو ثلاث مرات) لتلبية تطلّعات قوة البلاد العظمى. غير أن تحديثها العسكري -كونها تبني السفن والغواصات، وتشتري طائرات الجيل الرابع المقاتلة، وتوجّه 900 صاروخ بالستي إلى تايوان- لم يكن محاولة لتقليد النظام العسكري للولايات المتحدة أو مجاراته. فالهدف منه، بدلاً من ذلك، هو إيجاد طرق أرخص لتحييد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية. فبدلاً من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في أرضها، ترغب الصين في أن تلعب مع الأمريكيين لعبة مختلفة تستطيع بكين أن تكسبها.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بتايوان، بدلاً من البحث عبثاً عن السيادة العسكرية لمضيق تايوان، لجأت بكين إلى زيادة الثمن الذي ستدفعه الولايات المتحدة الأمريكية لتدافع عن الجزيرة في الحرب. قبل عشرين عاماً، كان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، ببساطة، أن تتبنى إستراتيجية دفاعية عن طريق إنشاء درع حول الجزيرة. ونتيجةً للتحديث العسكري الصيني، فإن هذه الإستراتيجية الدفاعية أصبحت الآن غير مجدية. والولايات المتحدة الآن في وضع لا تحسد عليه؛ لأنها ستحتاج إلى مهاجمة بر الصين الرئيس لتدافع عن تايوان. لقد اتبعت أنشطة الصين الفضائية نموذجاً مشابهاً، فهدف بكين ليس إطلاق سلسلة من

* العملاق ذو العين الواحدة في الأساطير اليونانية.

«حروب النجوم» ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بل هي تسعى إلى تقويض المبدأ العسكري للولايات المتحدة، عن طريق تطوير أسلحة يمكن أن تدمّر الأقمار الصناعية التي تزوّد الاستخبارات العسكرية الأمريكية بكثير من المعلومات. مثل بطل ملحمة الأوديسة الذي استطاع التغلب على السيكلوب عندما أعماه بواسطة عصا محترقة، وخطة بكين الجريئة هي إعماء القوات الأمريكية بحرمانها من معلومات أقمارها الاستخبارية، وتأمل بكين بهذه الطريقة أن تجعل من المستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في صراع معها على تايوان أو اليابان.

أهم مظاهر محاولة الصين في أن تصبح «قوة عظمى غير متكافئة» تكمن خارج عالم القوة العسكرية التقليدية، والشرح الأدق لهذه المقاربة الصينية جاء في كتاب بعنوان «الحرب غير المحدودة» الذي تصدّر قوائم أكثر الكتب الصينية مبيعاً في عام 2001. هذا الكتاب ألّفه عقيدان في جيش التحرير الشعبي، ولم يثر سوى اهتمام المختصين عندما نُشر المرة الأولى عام 1999. ولكن بعد هجوم أسامة بن لادن على مركز التجارة العالمي، بدت الفرضية التي عرضها متوقعة. فهو يناقش أن الهوس الأمريكي بالآلة العسكرية هو أكبر موطن ضعف لدى البلاد، فهي تحول دون رؤية صناع سياستها الصورة الأوسع للإستراتيجية العسكرية التي يجب أن تشمل استخدام الأسلحة السياسية والقانونية والاقتصادية أيضاً. ويعرض الكتاب سلسلة من الإستراتيجيات المتعلقة بالحرب غير العسكرية، زاعماً أن الجنود لا يملكون السيطرة على الحرب.

وفي أعلى قائمتهما تأتي الحرب الاقتصادية، بالإشارة إلى الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، حيث يتحدّث المؤلفان بدهشة عن تمكن الخبراء الماليين الدوليين، مثل جورج سوروس من تقويض اقتصادات ما يُدعى «بالنمور الآسيوية»: فيقولان: «إن الازدهار الاقتصادي[19] الذي أثار ذات يوم إعجاباً صادقاً لدى العالم الغربي، تحوّل إلى ركودٍ اقتصادي، وكأنها أوراق شجرة عصفت بها رياح الخريف في ليلة واحدة»؛ إذ استطاع شخص واحد مثل سوروس أن ينشر كثيراً من الدمار من أجل الربح فقط، فما مقدار الدمار الذي يمكن أن تجرّه دولة كالصين على الولايات المتحدة الأمريكية تفخر باحتياطيِّها من النقد الأجنبي الذي يبلغ تريليون دولار؟

هناك احتمال آخر، هو «الإرهاب الأكبر». ففي إحدى الفِقْرات التي تحمل رؤى مستقبلية، تنبأ المؤلفان بهجمات كتلك التي قام بها أسامة ابن لادن على مركز التجارة العالمي قبل سنتين من وقوع الهجمات. وقد توقعا تماماً أن رد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الهجمات سيؤدي إلى ضرر على أمن البلاد أكثر من الهجمات نفسها: فهي غالباً ما تصّور الخصم[20] الذي يستخدم قواتٍ تقليدية وإجراءات تقليدية مثلما تصور قوتها القتالية الرئيسة، كفيلٍ ضخمٍ يقتحم متجراً صينياً. إنها حائرة ماذا ستفعل، وعاجزة عن استخدام القوة التي تملكها.

أكثر الفرضيات إثارة للاهتمام، فكرة أن الصين يمكن أن تستخدم القانون الدولي سلاحاً أو «القانون» رغبة في الاختصار. يزعم المؤلفان

أن مواطني البلدان الديمقراطية يطالبون بلدانهم على نحوٍ متزايد بأن تدعم القوانين الدولية، لا سيّما تلك التي تحكم حقوق الإنسان وإدارة الحرب. فالحكومات، لذلك، مقيدة بمنظمات عالمية أو إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وآسيان، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة. يزعم المؤلفان أن الصين يجب أن تحاكي النموذج الأوروبي في استخدام القانون الدولي من أجل إخضاع الولايات المتحدة الأمريكية: «هناك قوى كبرى بعيدة النظر[21] بدأت بوضوح تستعير القوة من لاعبين فوقوميين، متعددي الجنسيات، وغير حكوميين، لمضاعفة نفوذها وتوسيعه». ويعتقدان أن الصين تستطيع أن تحوّل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى أداة مكبّرة لنظرة الصين إلى العالم - وبذلك تحول دون استخدام الولايات المتحدة الأمريكية قوتها لشن حملات عسكرية كحرب العراق.

جدول واحد

المظاهر المتعددة لحرب غير محدودة

عسكرية	ما وراء العسكرية	غير عسكرية
الحرب الذرية	الحرب الدبلوماسية	الحرب المالية
الحرب التقليدية	حرب شبكة المعلومات	الحرب التجارية
الحرب الكيميائية الحيوية	الحرب الاستخبارية	حرب الموارد
الحرب البيئية	الحرب النفسية	حرب المساعدة الاقتصادية
الحرب الفضائية	الحرب التكتيكية	الحرب التنظيمية

الحرب الإلكترونية	حرب التهريب	حرب العقوبات
حرب العصابات	حرب المخدرات	حرب وسائل الإعلام
الحرب الإرهابية	الحرب الافتراضية (الردع)	الحرب الإيديولوجية

source: Qiao liang and Wang Xiangsui, Unrestricted Warfare (Beijing: PLA Literature and Arts Publishing House, 1999)

لقد تأسَّس كثير من هذه الإستراتيجيات غير المتكافئة؛ كما يناقش العالم الدولي الليبرالي شي ينهونغ قائلاً: «إن الولايات المتحدة ستفوز باللعبة العسكرية في المحيط الهادئ بتعزيز قواعدها العسكرية في غوام وأوكيناوا وهاواي، والصين لا تحب تلك اللعبة، بل هي لا تلعبها أيضاً. الصين تلعب لعبة مختلفة تقوم على الاستثمار الاقتصادي، والتجارة، والهجرة، ودبلوماسية الابتسامة. والولايات المتحدة لا تستطيع إيقاف هذا، وهي تخسر لعبة الصين، ولن تستطيع أن تعيق نهوض الصين». ما يقصده شي ينهونغ هو أن الصين تحاول أن تغير قواعد المنافسة لتحتل الصدارة في شرق آسيا، وتعمل من وراء الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من مواجهتها. إن الأمر يبدو وكأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها فريق تنس لا يُهزم، لذلك بدلاً من محاولة مواجهة الأمريكيين في لعبتهم، تحاول الصين إقناع شرق آسيا بلعبة أخرى هي كرة الطاولة -التي تستطيع الصين أن تحقق الفوز فيها- وهي اللعبة الأهم. إن هجوم سحر الصين سيؤدي إلى تراجع النفوذ الأمريكي في بلدان مثل كوريا الجنوبية، ولكن لأنه يُصاغ بلغة التعددية والسلام لم يثر مخاوف جيران الصين.

إلى أين تتجه الصين؟

إن الصين تشبه آلة زمنٍ عملاقة – وهي تقطع قروناً من التفكير في القوة، وهي كأوروبا لديها كثير من قيم القرن الحادي والعشرين. يبشر قادتها بمبدأ الاستقرار والانسجام الاجتماعي، ويتزايد حديث قواتها المسلحة عن القوة الناعمة أكثر من القوة القاسية. ويدعو دبلوماسيوها إلى التعددية بدلاً من الأحادية، ويعتمد المحللون الإستراتيجيون على التجارة أكثر من الحرب، لتأليف التحالفات والاستيلاء على أجزاء جديدة من العالم. لكن الصين من الداخل هي في الوقت نفسه في عالم قوة القرن العشرين الذي صنعته الولايات المتحدة الأمريكية، تستثمر في التحديث العسكري، وتحمي سيادتها، وتتحدث بحماسة قومية عن إعادة التوحيد مع تايوان.

إنها صين القرن العشرين، هذه هي ذاتها التي قوضت مزاعم النوايا السلمية وأجبرت الدولة الأكثر سكاناً في العالم على اتخاذ موقفٍ غير مناسب من الأعداء المخيفين، وفيهم جزيرة صغيرة جداً يبلغ عدد سكانها 20 مليوناً.

وأكثر رجل محب للسلام في العالم (المصطلح على تسميته تهديد الدالاي لاما)، وطائفة تُعرف في الدرجة الأولى بممارستها طقوس التاي تشي وبتناولها للخضراوات (طائفة الفالون غونغ). فالسعي الحثيث إلى معارضة الاستقلال التايواني قُدّم على أنه سبب منطقي لزيادة الإنفاق بأرقامٍ مضاعفة في مجال الدفاع، ونشر 700 صاروخ؛ إنه إلى حدٍ ما

الخوف من إمكانية حث تايوان على إعلان استقلالها بواسطة المرونة الصينية الملحوظة التي أدت إلى انهيار خطاب «النهوض السلمي». فتايوان هي مجرد واحدة من «خمسة سموم» يخشى الصينيون أن تؤدي إلى القضاء على بلادهم -السموم الأخرى هي الانفصاليون في مقاطعات تشين يانغ والتيبت ومنغوليا المسلمة والأقاليم المحيطة بكوريا. إن كثيراً من القضايا التي تسبب حالياً التوتر بين الصين والغرب- المنافسة على مصادر الطاقة، ودور الصين في إفريقيا، وإيقاف التخصيب النووي في إيران وكوريا الشمالية - يمكن أن تتم تهدئتها عبر بعض التغييرات التكتيكية لكلا الطرفين. لكن يعتقد الجميع أن الحديث عن التعددية، والقوة الناعمة، والعلاقات المتبادلة، وهاجس تايوان قد منع الصين في الواقع من تبني وجهة نظرها المتعلقة بعصر العولمة. كلما سمعتُ الإستراتيجيين الصينيين يناقشون أمر الجزيرة الصغيرة، أتذكّر كلمات ميشيل كورليون في فيلم العرّاب عندما يقول: «ما إن حسبت أنني أصبحت في الخارج، حتى شدّوني ثانية إلى الداخل». ولأن الدولة قد عانت فعلياً القلق زمناً طويلاً، يشعر المفكرون الصينيون بالخجل كثيراً من مستقبلهم. وعندما تسألهم: كيف ستكون القوة الصينية في المستقبل، يعمدون إلى تجنب السؤال، ويعرضون قائمة من المشكلات الداخلية الضاغطة التي يدّعون أنها ستستنفد كل الاهتمام والجهد. ومع ذلك، في أكثر لحظاتهم صراحة، يرسم مفكرو السياسة الخارجية الصينيون مسارين محتملين.

يفضل الدوليون الليبراليون، مثل جنغ بيجان أو تشين ياكينغ،

التحدث عن كيفية انضمام الصين إلى العالم من جديد، وكيف أنها تمكنت تدريجياً من التكيف مع المعايير العالمية، وعن تعلّمها كيف تسهم إسهاماً إيجابياً في النظام العالمي. «هل تعلم كم مرة سافر ماو إلى الخارج عندما كان رئيساً؟» سؤال طرحه أحد أصدقائي الليبراليين الدوليين في زيارة قمت بها أخيراً إلى بكين؛ مرتين فقط، مرة إلى موسكو عام 1950. ومرة أخرى أيضاً عام 1957. وهل تعلم كم عدد الرحلات الخارجية التي قام بها هيو جينتاو في هذه السنة فقط؟ كان السؤال مفاجئاً؛ لأنه حتى صديقي قد تاه في جدول رحلات هيو جينتاو المدوّخ. فذلك الأسبوع وحده كان قد شهد عقد الرئيس صاحب الشعر الكثيف اللامع لقاءات مع زعماء من أكثر من عشرة بلدان، وفيها الجزائر، والبرازيل، وكندا، وفرنسا، والهند، واليابان، وماليزيا، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية. ومن دارفور إلى طهران، من كراكاس إلى هافانا، ومن بيونغ يانغ إلى دلهي، ومن هراري إلى لاوندا صار يُسمع صوت الصين. وشهية البلد النهمة للطاقة والثروات الطبيعية والأسواق تدفع رئيسها إلى أقطاب الأرض الأربعة، مجبرة هذا الذي من المستبعد أن يركب الطائرات الخاصة، على تجميع أميالٍ جوية تعادل تقريباً احتياطي القطع الأجنبي.

وهم يزعمون أنه حين تصبح الصين منفتحة أكثر على العالم، ستنخرط أكثر في حل المشكلات العالمية. في السنوات الأخيرة، كانت بكين تعمل عبر محادثات الأطراف الستة على حل المشكلة النووية لكوريا الشمالية، وإيران خصوصاً، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي،

وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد تبنت موقفاً تصالحياً حيال التغيير المناخي في مؤتمر فانكوفر؛ وأرسلت 4000 من قوات حفظ السلام للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة. حتى في القضايا التي تكون فيها الصين على خلاف مع الغرب -كالتدخل الإنساني- أصبح الموقف الصيني مختلفاً قليلاً. فعندما أراد الغرب التدخل في كوسوفو، عارضت الصين ذلك بحجة أنه انتهك «مبدأ عدم التدخل». وفي قضية العراق، امتنعت الصين عن التصويت. أما فيما يتعلق بدارفور، فبعد عرقلة الإجراءات عدة أشهر في الأمم المتحدة، صوّتت الصين في الواقع على تفويضٍ للأمم المتحدة يقضي بإرسال قوات حفظ السلام؛ لأنها كانت حينئذ تترأس مجلس الأمن. يرى كثير من الصينيين أن بكين تغير موقفها تدريجياً من السيادة لتتجه نحو التدخل الإنساني.

من ناحية أخرى، يعترف الشيوعيون الجدد مثل يان شوتونغ علناً بأنهم يستخدمون التفكير الحديث لمساعدة الصين في تحقيق أحلامها القديمة. فهدفه البعيد المدى هو أن يرى الصين، وهي تعود ثانية إلى وضعية القوة العظمى، عبر بناء نظامها الحر. كان مرغماً، مثله مثل كثير من العلماء الصينيين، على دراسة الفكر القديم: «قرأت أخيراً جميع هذه الكتب التي كتبها العلماء الصينيون القدماء، واكتشفت أن هؤلاء الأشخاص هم حقاً أذكياء - أوثق صلةً بموضوعاتها من نظرية العلاقات الدولية الحديثة بما لا يقاس».

والشيء الذي أثار اهتمامه إلى حدٍ كبير هو ذلك الفرق الذي وضعه

العلماء الصينيون بين نوعين من النظام وهما: الوانغ Wang والبا Ba. فنظام الوانغ يدور حول قوة عظمى مهيمنة، لكن تفوقها كان قائماً على وجود حكومة رحيمة، لا على الإكراه والتوسع الإقليمي. من ناحية أخرى، فإن نظام البا نظام تسلطي تقليدي تفرض فيه أقوى دولة نظاماً على محيطها عبر القوة. ويشرح يان كيف أدار الصينيون في العصور القديمة كلا النظامين، قائلاً: «داخل آسيا الصينية كان لدينا نظام «وانغ»، وفي الخارج، عند التعامل مع «البرابرة»، كان لدينا نظام متسلط. ذلك يشبه تماماً ما تقوم به الولايات المتحدة اليوم، إذ تتبنى نظام الوانغ في علاقتها مع النادي الغربي، حيث لا تستخدم القوة العسكرية أو المعايير المزدوجة، ولكن على الصعيد العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية دولة متسلطة تستخدم القوة العسكرية وتكيل بمكيالين.

إن هدف يان شو تونغ هو إعادة إنشاء نظام «وانغ» آسيوي يقوم على العدالة وحكم القانون في آسيا. المشكلة فيما يخص الصين هي الانتقال من هنا إلى هناك دون إثارة حرب مع اليابان أو الهند. ويتجه جواب يان شوتونغ إلى قلب المشكلة: «السبب الذي سيجعل الدول الأخرى تقبل هذا النظام هو أننا سنبنيه عبر سياسة داخلية ، بحيث نصبح مجتمعاً نموذجياً يودّ الناس أن يكونوا جزءاً منه؛ ونحن لا نملك ذلك حتى الآن. في الوقت الحالي، كل الجاذبية الصينية تأتي من قوّتها الاقتصادية، لكن ذلك لا يمكن أن يستمر. عبادة المال ليست جذابةً بما يكفي، أنتَ بحاجة إلى قوةٍ أخلاقية». إن الفرضية الخفية هي أن الصين ستحتاج إلى تغيير نظامها السياسي؛ لكي تكون قادرة على أن تصبح قوة عظمى.

يبدو أن يان شو تونغ قبل أنه سيكون من الصعب على الصين أن تمتلك شرعية عالمية دون تحرير نظامها السياسي. ولكن من المؤكد أنه، حتى إن تحقق ذلك، فلن تقبل اليابان بنظام وانغ تحت قيادة صينية. إن إيمان يان شو تونغ بآليات القوة هو إيمان مطلق: «فاليابان لن ترحب بهذه العلاقة، ولكن مع مرور الوقت، سيصبح النادي الصيني قوياً جداً إلى درجة أن اليابان سترغب في الانضمام إليه. وستكون اليابان شريكاً معانداً، كما هي الحال مع المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي». بحسب يان شو تونغ، عندما تصبح الصين أقوى سيكون لديها خياران: «بإمكانها أن تصبح جزءاً من نظام الوانغ الغربي، ولكن هذا سيعني تغيير نظامها السياسي. والغرب يتحدث عن هذا الأمر، لكنني لا أظن أنهم يعتقدون فعلاً أن الأمر ممكن. أما الخيار الآخر، فهو عائدٌ للصين لكي تبني نظامها الخاص».

يعد التوتر القائم بين الدوليين الليبراليين والشيوعيين الجدد نوعاً حديثاً مختلفاً قليلاً عن الانقسام الذي كان قائماً في عهد ماو بين البرجوازية والسياسة الخارجية الثورية. في السنوات القليلة القادمة، لا شك في أن الصين ستصبح برجوازية. فقد قررت -مع بعض الازدواجية- الانضمام إلى الاقتصاد العالمي ومؤسساته، وهدفها هو تعزيز ذاك الاقتصاد وتلك المؤسسات لكي تلقي التبعة على الولايات المتحدة الأمريكية، وتضمن بيئة سليمة مواتية لتطوّر الصين. ولكن على المدى البعيد، يأمل بعض الصينيين بناء نظامٍ عالمي يحاكي نظام الصين. ومقاربتهم هذه تدعو إلى تجنب المواجهة، وإلى تغيير الحقائق على الأرض في الوقت نفسه. تماماً كما يفعلون

الآن في السياسة الداخلية، فهم يأملون بناءَ أمثلةٍ عن واقع بديل تصبح فيه القيم والمعايير الصينية هي التي تحدد مسار الأحداث، بدلاً من القيم والمعايير الغربية. من هذا المنظور، تبدو منظمة تعاون شنغهاي واتحاد شرق آسيا «حميراً وحشية مخططة» معكوسة، حيث إنها تشبه من الخارج نموذجاً غربياً لاتحاد متعدد الأطراف - مثل الاتحاد الأوروبي؛ ولكن في الواقع، يمكن عدهما نواة نظام عالمي صيني تكون فيه سيادة الدولة ذات مغزى، وحق الدول بإدارة شؤونها دون أي تدخل خارجي يفوق حقوق المواطنين القاطنين فيها.

الخاتمة

عالم الصين المحصَّن

دار كثير من النقاش أخيراً عن كيفية «إدارة نهوض الصين...»، مما يمنحنا شعوراً بالسيادة والسيطرة والتفوّق الأبوي. ومع إرشاد مناسب، وتوجيه دائم من جانبنا، يمكن إحضار السفينة الصينية الضخمة إلى المرفأ، وجعلها ترسو بأمان... ولكن أليس من الممكن أن تكون الصين غير راغبة في الانضمام إلى نظام أمني وسياسي لم تشارك في تأسيسه؟... ألا يحتمل أن الصين مثلٍ جميع القوى الصاعدة في الماضي، وفيها الولايات المتحدة، تريد إعادة صياغة النظام الدولي؛ ليتلاءم مع أهدافها، ويتناسب مع قوتها الجديدة؟

روبرت كاغان، واشنطن بوست، الأحد 15 أيار / مايو، 2005.

يضج العالم الغربي بالحديث عن إدارة نهوض الصين، وكيف تمكن قولبة الصين، أو تكييفها، أو إجبارها على أن تصبح مثلنا؟ وكيف يمكن أن نجعلها آمنة لعالم المؤسسات المتعددة الأطراف والديمقراطية وحكم القانون؟ هذه الأسئلة التي يُناقشها الدبلوماسيون ورجال الدولة مكرهين تهدف إلى إعادة الثقة؛ وإلى جعلنا نؤمن جميعاً أن تأطير تطور الصين هو مسؤوليتنا. مع تأطير المشكلة بهذه الطريقة، نستطيع أن نقنع أنفسنا بالتفكير في أنه نستطيع بشيء من البراعة والاهتمام أن نبني الصين وفق تصوّرنا الخاص. ولكن سيدرك بعض الغربيين أن امتعاضهم من نهوض الصين يكشف امتعاضاً مقابلاً في بكين.

يثير الباحثون والمسؤولون الصينيون الآن جدلاً يتعلّق بكيفية التعامل مع تراجع الغرب؛ يتساءلون: كيف يمكنهم تكييف سلوك القوى الغربية على أفضل وجه لتعزيز المصالح والقيم الصينية؟

برز هذا الجدل إلى العلن عام 2006، في مقال صحفي استفزازي كتبه وانغ يوي، باحث شاب في جامعة فودان، سأل: «كيف يمكن أن نمنع[1] الولايات المتحدة الأمريكية من التراجع بسرعة كبيرة؟ ولّد سؤال وانغ يوي ردود فعلٍ غاضبة من جانب الشيوعيين الجدد والدوليين الليبراليين على حد سواء. كما أحدث شن دينغلي، وهو أحد زملاء وانغ يوي في جامعة فودان، تحدياً أكثر حدة بتساؤله: «هل سأل الناس أنفسهم ماذا سيحدث للعالم إذا انهارت أمريكا؟» هل تستطيع الصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، أو اليابان أن تقدم مصالح عامة كما تفعل أمريكا، أو أن تبني مؤسسات اقتصادية أو سياسية دولية؟ أما شن دينغلي الذي يعتقد أن بكين ليست جاهزة بعد لمرحلة الريادة، فيرى أن الهدف يجب أن يكون «إيجاد «أمريكا» أكثر التزاماً، وأكثر استعداداً للتعاون مع العالم». ويجب على الصين أن تستخدم مزيجاً من المشاركة والاحتواء لتكوين الولايات المتحدة الأمريكية[2] لكي تصبح قوة مسؤولة: طبعاً هي الصورة الصحيحة لاقتراب الولايات المتحدة من الصين.

تبين هذه النقاشات أن نهوض الصين لن يكون عملية آلية، سيتمكن صانعو السياسة الغربيون من إدارتها بدقة. فالصين ستحاول فعلياً إدارة «الغرب» في الوقت الذي ستحاول فيه تغيير السلوك الصيني. إضافة إلى ذلك، فانفجار النمو الاقتصادي الذي قدّم الجمهورية الشعبية

إلى العالم، يحدث بسرعةٍ تتحدى الإدارة الواعية والحذرة ، ويحمل في أعقابه تسونامي (موجة عارمة) من نتائج غير متوقعة. في عام 2005 كان أصدقائي في بكين متحمسين لرؤية مجلة ذي إكونوميست The Economist، التي نشرت مقالاً مهماً بعنوان: «كيف تدير الصين اقتصاد العالم». ويذكر المقال أنه «في السنوات القادمة[3]، وعلى نحو متزايد ستتضخم «البلدان المتقدمة»، ومعدلات الفائدة، والأجور، والأرباح، وأسعار النفط، حتى أسعار البيوت من «صناعة الصين». ولكن بعد مضي سنتين، سيغدو تأثير الصين الاقتصادي خبراً قديماً. وسرعان ما ستعلن أغلفة المجلات الغربية أن «الصين تدير سياسة العالم». أستطيع أن أتخيل الافتتاحيات، وهي تناقش أن جميع الأمور بدءاً من تغير المناخ، والتخصيب النووي، وانتهاءً بحقوق الإنسان، والفقر العالمي، وسياسات العالم، تُقرر كلها في بكين. سوف يقولون: إن «أفكار الصين عن النظام العالمي سيكون لها تأثير دراماتيكي في سياساتنا الخارجية، مثلما كان لصادراتها الرخيصة تأثير في سياساتنا الاقتصادية».

العالم في منظور الصين

من أسرع النتائج التي تمخض بها نهوض الصين، هي أن «العولمة» المتوقعة للديمقراطية الليبرالية الغربية قد تعثرت. وقد خرجت الدولة الصينية مع خمس سكان العالم عن مسار التحوّل الذي بدا أنه يقودها نحو استقرار اقتصادي وسياسي غربي. حتى إن واصلت بقية دول العالم عملية التطور غير مكترثة، فإن هذا التغير وحده سيسقط تنبؤات فرانسيس فوكوياما عن «نهاية التاريخ».

إن المرحلة الآتية لتطور الصين يمكن أيضاً أن تكون أكثر دراماتيكية. فالثلاثون سنة الأولى من برنامج إصلاح الجمهورية الشعبية كانت تدور على نحو رئيس حول انضمام الصين إلى العالم لفهم الغرب، وتقليد خبرته المكتسبة في مجال الاقتصاد، والتخطيط، والسياسة الخارجية. أما محور الثلاثين سنة القادمة، فهو كيف ستبدي الصين، التى ستصبح أكثر ثقةً بنفسها، اهتمامها وتكوّن العالم. تعتقد الحكومات في إفريقيا، وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية، حتى في الشرق الأوسط، أن نهوض الصين يعني أنه لم يعد هناك خيار ثنائي بين الانضمام إلى الغرب أو العزلة. لا شك في أن الصين لن تحدد النظام الجديد وحدها، لكنها ستقدم قطباً بديلاً وفلسفة تثبت وجودها، إلى جانب محاولات الولايات المتحدة لابتكار توازن قوى يدعم الديمقراطية والولع الأوروبي بالتعددية وتطلعات الإسلاميين إلى تحقيق حكم ثيوقراطي.

إن الخيط الذهبي الذي ينظم الأفكار الصينية الناشئة عن العولمة هو السعي وراء السيطرة؛ إذ يرغب المفكرون الصينيون في إقامة عالم تستطيع فيه الحكومات الوطنية أن تتحكم في أقدارها، بدلاً من أن تكون خاضعة لأهواء رأس المال العالمي والسياسة الخارجية الأمريكية. وهم يريدون من بقية دول العالم الاستثمار، والتقانة، ودخول السوق، بيد أنهم لا يريدون تشرّب القيم الغربية. فهدفهم ليس عزل الصين عن العالم، بل السماح للصين بالانضمام إلى العالم وفق شروطها الخاصة. باختصار، إنهم يريدون منع الصين من أن تصبح «مسطحة» بوساطة العولمة. فرأسمالية النهر الأصفر، والديكتاتورية التشاورية، والقوة

الوطنية الشاملة هي الدعائم الأساسية لهذه الفلسفة الصينية الجديدة عن العولمة، التي تسعى إلى إعادة تأسيس مكانة للدول القومية، تمكنها من تسيير الاقتصاد، وإدارة السياسة، وتأطير أفكار السياسة الغربية. إن الزعماء الصينيين يستخدمون هذه الأفكار -على نحوٍ تدريجي- لبناء نظام عالمي بديل: وهو «عالم الصين المحصّن».

روافد النهر الأصفر

في ربيع عام 2007، أعلن هيو جينتاو بكل فخر إنشاء «منطقة اقتصادية خاصة» جديدة. وفي مؤتمر صحفي حاشد، تهللت وجوه الصحفيين الاقتصاديين ومديري الشركات فرحاً عندما أعلن أن المزيج الرابح من إعاناتٍ التصدير، والإعفاءات الضريبية، والاستثمارات في مجال الطرقات، والسكك الحديدية، والنقل البحري ستتسع لتشمل منطقة صناعية جديدة كاملة. لكنها منطقة اقتصادية خاصة مختلفة، ليست على السواحل الشرقية للصين، ولا في السهول الغربية؛ قاعدة الرأسمالية الصينية هذه ستُبنى وسط إفريقيا، في حزام مناجم النحاس في زامبيا. حيث كان يقف إلى جانب الرئيس هيو جينتاو الزعيم الزامبي ليفي مواناواسا الذي صرّح أن إنشاء «منطقة اقتصادية خاصة» في تشامبيشي سيشهد ضخ الصين لـ 800 مليون دولار أمريكي في اقتصادنا، وهذا سيؤدي إلى قطع شوطٍ طويلٍ في دعم التنمية الاقتصادية في بلادنا. إن المنطقة الاقتصادية الزامبية الخاصة هي المنطقة الأولى من أصل خمس مناطق تعهدت بكين ببنائها في إفريقيا في معرض تصديرها أسرار رأسمالية النهر الأصفر إلى خارج حدودها.

ستنقل الصين على نحو حرفي نموذج نموها إلى القارة الإفريقية، عبر بناء سلسلة من المراكز الصناعية بمحفزاتٍ ضريبية، وسيتم ربطها عبر شكبات من السكك الحديدية، والطرقية، والبحرية مع بقية العالم. بهذه الطريقة، ستكون زامبيا المركز الرئيس للمعادن فيما يخص الصين، حيث ستزوّد الجمهورية الشعبية بالنحاس، والكوبالت، والماس، والقصدير، واليورانيوم. والمنطقة الثانية ستكون في موريشيوس، حيث ستزود الصينَ بمركز تجاري سيمنح أربعين شركة صينية دخولاً أفضل إلى عشرين دولة من الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، التي تمتد من ليبيا إلى زيمبابوي، بالإضافة إلى دخولٍ سهل إلى أسواق المحيط الهندي والأسواق الآسيوية الجنوبية. أما المنطقة الثالثة فهي -محور شحن بحري- قد تكون في العاصمة التنزانية دار السلام. وتتنافس الآن نيجيريا وليبيريا وجزر كاب فردي من أجل استقطاب المركزين الآخرين.

إلى جانب إقامة هذه المناطق، تباشر بكين أعمال البناء، وتقطع القارة الإفريقية ذهاباً وإياباً لشق طرقات، وإقامة سكك حديدية جديدة. فخط «تانزام» للسكك الحديدية، الذي أنشأته الصين لربط زامبيا بتنزانيا في سبعينيات القرن العشرين قد تم تجديده. وتم تجديد خط بنغولا الذي يربط زامبيا بأنغولا الغنية بالنفط. وكما قال أحد سكان جنوب إفريقيا: «لم تتقيد القوى الاستعمارية السابقة المتعددة التي مرت على إفريقيا بالاستثمار الفعلي[4] في البنى التحتية للقارة، وربما لم تكن قادرة على تحمّل أعباء ذلك على أي حال». لذا،

فوجئ كثير من القوى الاستعمارية التي احتلت إفريقيا في السابق، باهتمام الصين الكبير بإفريقيا. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2006، اجتمع ثمانية وأربعون زعيماً من زعماء الدول الإفريقية في بكين؛ للمشاركة في قمة موسّعة يعقدها هيو جينتاو. في أثناء القمة، حاول الرئيس الصيني، وهو يعي تماماً لما يقوم به، المزايدة على الغرب عبر إعلانه أن المساعدة الصينية لإفريقيا ستتضاعف مع حلول 2009 (قبل سنة تماماً من إعلان الأهداف التي طالب بها بوب غلادوف وبونو الحكومات الغربية في أثناء انعقاد قمة الدول الثماني). حيث أنشأت صندوق استثمارٍ بقيمة خمسة مليارات دولار أمريكي لإفريقيا، إضافة إلى خمسة مليارات دولار أمريكي بموجب رعاية تفضيلية للبلد المفضل وأموال للاستثمار، فضلاً على إسقاط الديون عن اثنين وثلاثين بلداً، وتقديم آلاف المنح الدراسية، بالإضافة إلى خطة لبناء المدارس والمشافي في جميع أنحاء القارة.

إلا أن الطريقة التي يغيّر بها حضور الصين قوانين التنمية الاقتصادية في إفريقيا هي أهم من امتلاك الأفئدة والعقول الإفريقية. فقد اعتاد صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي[5] على دفع المسؤولين الحكوميين، والزعماء المنتخبين إلى الخوف من الله. وشبه جفري ساكس خبير التنمية على الملأ صندوق النقد الدولي بحكومة بديلة، يجلس مسؤولوها المدعومون داخل مكاتب خاصة لخمسة وسبعين بلداً من البلدان النامية: «هذه الحكومات قلما تتحرك دون استشارة هيئة صندوق النقد الدولي، وإذا فعلت ذلك، فإنها تجازف بخطط الإنقاذ، وبخسارة الطرق الحيوية

الموصلة إلى الأسواق الرأسمالية، وبالمساعدة الغربية، أو بنيل الاحترام الدولي. ولكن اليوم، يبذل موظفو صندوق النقد الدولي كل ما يستطيعون؛ لكي تستمع لهم أفقر الدول في إفريقيا. أمضى صندوق النقد الدولي سنوات من التفاوض بشأن اتفاق الشفافية مع الحكومة الأنغولية فقط ليُبلّغ قبل ساعات من الاتفاق الذي كان مزمعاً توقيعه، أن سلطات لاوندا لم تعد مهتمة بالمال: لأنها قد حصلت على قرضٍ ميسر بمقدار ملياري دولار من الصين. ولا تزال تتكرر هذه القصة[6] في أنحاء القارة -من الجزائر إلى تشاد، ومن إثيوبيا إلى نيجيريا، ومن السودان إلى أوغندا، ومن زامبيا إلى زيمبابوي.

مع تغير ميزان القوة الاقتصادية في العالم -ومع وجود أصولٍ مالية صينية تبلغ 1.3 ترليون دولار أمريكي تقلل من أهمية ملف القروض المقلصة لصندوق النقد الدولي البالغ 35 مليار دولار أمريكي- تبذل أهم وكالات التنمية العالمية كل ما بوسعها لكي تعزز مكانتها في وجه المنافسة الصينية. وبدل المشروطية الصارمة لما يسمى بإجماع واشنطن، فقد تبنت العديد من البلدان الإفريقية دروس رأسمالية النهر الأصفر، حيث إن إجماع واشنطن يعارض تدخل الدولة في الاقتصاد، ويؤيد الخصخصة وحقوق الملكية القوية، و«العلاج بالصدمة الاقتصادية»، في حين تشجع رأسمالية النهر الأصفر على استخدام المال العام لدفع عجلة الابتكار والتجديد نحو الأمام، وحماية الملكية العامة، والإصلاحات التدرجية للمناطق الاقتصادية الخاصة.

إن سحر النموذج الصيني تخطى حدود القارة الإفريقية. ففي سعي الدول لمحاكاة النجاح الصيني، تقوم دول مختلفة مثل البرازيل، وروسيا، وفيتنام بتقليد سياسة بكين الصناعية النشيطة التي تستفيد من المال العام، والاستثمار الخارجي لبناء صناعات برؤوس أموالٍ ضخمة. هذه الدول تراجعت أيضاً عن مبدأ آخر لإجماع واشنطن، وأبطأت -بل حتى إنها قلبت أحياناً- برامج الخصخصة التي باشرت العمل بها في التسعينيات. هذه الدول هي تماماً كالصين، لا تزال تعمل على التحكم في قطاعات اقتصادية تُعد حيوية للمصلحة الوطنية (ويتسع تعريفها للمصلحة الوطنية ليشمل الخدمات العامة، والطاقة، والإنتاج الزراعي أيضاً). ومثل الصين أيضاً، تعتقد أن إدراة المشروعات التي تمتلكها الدولة على نحو فاعل يمكن أن تدر أرباحاً طائلة على الحكومة، بحيث يمكن إعادة استثمار هذه الأرباح من أجل تحقيق أهداف سياسية، واجتماعية (وبالسيطرة على هذه المشروعات التي تمتلكها الدولة، تستطيع الحكومات أيضاً منع رجال الأعمال المستقلين سياسياً من تحدي قاعدة السلطة). هناك أسباب معقّدة للارتداد عن إجماع واشنطن -الإرث المتمثل في الاضطراب المالي في روسيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، والحرية الاقتصادية التي مُنحت للدول الغنية بالموارد، عبر رفع أسعار السلع وانتخاب الزعماء الشعبيين في كثير من أنحاء العالم- لكن النجاح الباهر للاقتصاد الصيني هو جزءٌ واضح من الصورة.

ما يثير الدهشة هو أن انتشار رأسمالية النهر الأصفر يتجاوز فيما يبدو حدود المناطق التي استهدفها المستثمرون الصينيون. فقد أدى نجاح النموذج الصيني للتغير التدرّجي إلى إنشاء سلسلة من المناطق الاقتصادية المميزة في جميع أنحاء العالم. وبحسب تقديرات المصرف الدولي، سيتم في عام 2007 إنشاء أكثر من 3000 مشروع في المناطق الاقتصادية الخاصة في 120 بلداً في العالم، أكثرها صُمم بوضوح على غرار النموذج الصيني. فالنموذج الصيني استقطب المعجبين من جميع دول العالم النامي، حيث تقوم فرق البحث الحكومية من إيران إلى مصر، ومن أنغولا إلى زامبيا، ومن كازخستان إلى روسيا، ومن الهند إلى فيتنام، ومن البرازيل إلى فنزويلا، بالتوجّه إلى المدن والأرياف الصينية؛ بحثاً عن دروسٍ تستقيها من التجربة الصينية.

ليس النمو الاقتصادي الصيني هو وحده الجذّاب، بل الطريقة التي استطاعت بها الصين أن تحافظ على تحكمها في سياساتها الاقتصادية. وعلى عكس النمور الآسيوية التي اعتمدت في الثمانينيات على المساعدة الاقتصادية من الغرب، حرّرت الصين نفسها من تدخل وكالات التنمية الغربية، والمؤسسات المالية، وقاومت بنجاح الضغط الصريح للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقويم عملتها، موضّحةً أنها ستتعامل مع هذه القضية وفق شروطها الخاصة. أما الدول النامية التي استبدلت بالسيطرة الاستعمارية تسلّطَ صندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي، فسيبقى أملها وضع سياساتها الخاصة ضرباً من الأحلام. وكما يقول أحد الصحفيين النيجيريين:

إن الحكومة الصينية[7] تعرف مصلحة شعبها؛ لذلك فهي تؤسس إستراتيجيتها الاقتصادية بناءً على ذلك. فلم تُملَ عليها إستراتيجيتها من قبل إجماع واشنطن، ولم تسمح الصين لأي مسؤولٍ من صندوق النقد الدولي أو المصرف الدولي بإرغامها على تبني حزمة إصلاحات ليبرالية جديدة... إستراتيجية الدول النامية ليست جرعة ليبرالية جديدة مفرطة من إلغاء قيود، وخفض الإنفاق الاجتماعي، وخصخصة كل شيء في العالم، والتخلّص من المصلحة العامة. وهم لم يسِموا إعانة مالية بكلمة بغيضة.

طوال عدة سنوات، لم تشعر الدول النامية بالارتياح لفلسفة العالم المسطح التي يتبناها إجماع واشنطن. لكنها حتى وقت قريب، لم تكن تمتلك بديلاً واضحاً للجمع بين الإصلاحات الاقتصادية التدريجية والسيطرة الحكومية والأولويات الاجتماعية لرأسمالية النهر الأصفر. كان من المفترض أن تُحرز العولمة انتصاراً عالمياً لاقتصاد السوق في جميع أنحاء العالم، لكن الصين تظهر أن رأسمالية الدولة هي أحد أكبر المستفيدين منها.

الديكتاتورية التشاورية

بينما كانت تنتشر أفكار السوق الحرة عبر العالم، غالباً ما كانت تأتي في أعقابها الديمقراطية التحررية. ففي الثلاثين سنة الماضية وحدها، تبنى أكثر من ستين بلداً النظام الديمقراطي. وقد أطلق العالم الأمريكي صموئيل هنتينغتون على هذا اسم «الموجة الثالثة للدّمقرطة»

(كانت الموجة الأولى في مطلع القرن التاسع عشر، والثانية أتت مباشرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية). حتى في السنوات الثلاثة الأخيرة، شهدنا احتجاجات شعبية تطالب بالديمقراطية في شوارع جورجيا وأوكرانيا ولبنان وقيرغستان - اصطلح على تسميتها «بالثورات الملوّنة».

ولكن فيما يتعلق بالسلطات في بكين، لا يوجد أي شيء ثابت حيال تقدم الديمقراطية الليبرالية. كنتُ في الصين في أثناء اندلاع الثورة البرتقالية في أوكرانيا، وما يُدعى بثورة «التوليب» في قيرغستان. وقد راقب مضيفيّ الصينيون مستنكرين فشل موسكو في قمع هذه الاحتجاجات الشعبية، وعدم تمكنها من مساندة مرشحيها المفضلين. وأخذوا في حسبانهم عدم تكرار ما عدوه أخطاء روسيّة، فقامت السلطات الصينية بإنشاء وحدة لمراقبة عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الصين، في حين قام أحد المراكز الاستشارية الرائدة التي ترعاها الحكومة بإرسال الباحثين إلى أوزباكستان، وقيرغستان، وأوكرانيا، وجورجيا، وإلى بيلاروسيا لتقويم دور المنظمات غير الحكومية المؤيدة للديمقراطية، ولاقتراح إجراءات معاكسة.

قررت الحكومة الصينية أنها لا تريد حدوث أي ثورات ملوّنة مفاجئة؛ لذلك اتخذت إجراءات صارمة بشأن المنظمات غير الحكومية التي تمولها جهات أجنبية، وأرسلت فرقاً من الناس لتدريب حكومات أخرى في آسيا الوسطى على تفريق التجمعات المؤثرة.

يدور الحديث اليوم بين نشطاء الديمقراطية الغربيين عن تراجع الترويج للديمقراطية. وقد استحدث «بيت الحرية»، وهو منظمة

أمريكية غير حكومية، مصطلحَ «ركود الحرية»[8] ليبرز حقيقة أن عدد البلدان الحرة في العالم لم يعد يزداد. وتتحدث منظمة «العطاء الوطني للديمقراطية» عن «واقعٍ مخيف»[9] يُفرض على مساعدة الديمقراطية، بتخويف بعض الجماعات، والناشطين، وإعاقة تلقيهم المساعدة، والدعم الدوليين، أو الانتفاع بهما. ويصف كتّاب بارزون في مجال الديمقراطية، مثل توم كاروذرس، «تراجع»[10] الديمقراطية بأنه قيام الحكومات الاستبدادية بإحكام السيطرة على وسائل الإعلام الحرة، والمجتمع المدني، وجماعات حقوق الإنسان.

من المؤكد أن الأمر لا ينطبق فقط على الصين، فسياسة إدارة بوش المبكرة للحرية، التي ربطت انتشار الديمقراطية بتغير النظام في العراق، قد قوضت شرعية انتشار الديمقراطية، وأعطت الحكومات ذريعة لقمع ناشطي الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ قام الرئيس بوتين في روسيا بفرض إجراءات صارمة على وسائل الإعلام، والحرية السياسية في بلاده، ودعم أنظمة الاتحاد السوفييتي السابق التي تبنَّت الوسائل نفسها. بالإضافة إلى قيام العديد من النكسات الديمقراطية الحديثة، مثل الانقلابات العسكرية في تايلاند، وكونغو-برازافيل التي لم يكن لها علاقة مباشرة بالصين. ولكن يجب أن تتحمل الصين بعض المسؤولية عن هذا التوجه.

حتى لو كانت الجمهورية الشعبية لم تقم بفعل أي شيء في العالم، فإن قوة المثال الصيني كانت ستقدم تحدياً مهماً لمشجعي الديمقراطية.

فالفرق بين أدائها وبين أداء الاتحاد السوفييتي، قد أدى إلى نشوء إيمانٍ كبير بأن الإصلاح الاقتصادي يجب أن يسبق الإصلاح السياسي.

لقد أصبحت هذه «الأسطورة المتعاقبة» عائقاً أساسياً أمام مشجعي الديمقراطية؛ إذ رفعت الضغط عن كثير من البلدان؛ لتحرر أنظمتها السياسية. وما يقلق أكثر، هو نجاح الصين الاقتصادي الذي حطم تلك الصلة المميزة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. حتى وكالات الإغاثة في البلدان الديمقراطية، كوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، اعترفت بصراحة أنه لا يوجد أي دليل على أن الديمقراطية تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. إذا كانت تجارب الصين الحديثة مع الديكتاتورية التشاورية، والعمل الاستشاري العام تجدي نفعاً، فإن الديكتاتوريات حول العالم ستكتسب الثقة والشجاعة من النموذج الذي مكّن الدول ذات الحزب الواحد، من البقاء في عصر العولمة ووسائل الاتصال.

يختلف العديد من الناس هل كانت الصين تنشر فعلاً الأتوقراطية في أنحاء العالم، أم أنها ببساطة تمتلك نهجاً محايداً أخلاقياً يضع المصلحة الوطنية في المرتبة الأولى. في كلتا الحالتين، فقد ظهرت الصين على أنها أكبر مؤيد للديكتاتورية في العالم عبر علاقاتها الاقتصادية، والسياسية مع الأنظمة المريبة. وتشتكي جماعة هيومان رايتس واتش Human Rights Watch الضاغطة من أن البرنامج الصيني المتنامي[11] للمساعدات الخارجية قد أتاح خيارات جديدة للحكام الديكتاتوريين، الذين كانوا يعتمدون في السابق على أولئك الذين يصرون على دعم

حقوق الإنسان. «لكن دعم الصين قد تجاوز المساعدات الاقتصادية السخية المتزايدة. فهي تقدم دعماً سياسياً للأنظمة الصديقة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتدريباً على مواجهة التمرّد، والوصول إلى أجهزة التنصت، والمراقبة.

في زيمبابوي، قدّمت الحكومة الصينية الدعم السياسي، والعسكري، والتقني للرئيس موغابي. وقد كان للصينيين محاولات عديمة الجدوى في الأمم المتحدة للتحقيق في عملية تنظيف القذارة التي قام بها، ونجم عنها ترحيل جماعي لـ 700,000 فقير مدني. وقد قدمت بكين لموغابي أيضاً التقانة اللازمة للديكتاتورية، حيث زودته بأجهزة للتشويش على الإشارات الإذاعية، ومراقبة البريد الإلكتروني، وتفريق التظاهرات. وبعد المذبحة التي ارتكبتها الحكومة الأوزباكية بحق مئاتٍ من المحتجين في أنديجان في عام 2005، كُوفئ الرئيس إسلام كاريموف باستقبالٍ رفيع المستوى في بكين، وبصفقة للنفط تقدّر بـ 600 مليون دولار أمريكي، وعروضٍ لتدريب قوات الشرطة على تفريق الحشود.

تعد الصين أكبر مستثمر في بورما، حيث تدعم السلطات نظاماً قمعياً أكثر فأكثر بواسطة المساعدات الاقتصادية، والاستثمار، والتقانة العسكرية؛ تقدم الصين قروضاً بفائدة مخفّضة للحكومة البورمية، وقد منحتها أخيراً في شهر حزيران / يونيو من عام 2006 هبةً بقيمة 200 مليون دولار لخمس وزارات حكومية غير محددة. وتزوّد الصين بورما[12] أيضاً بـ90 في المئة من أسلحتها، حيث منحتها 1.6 مليار دولار أمريكي في إطار المساعدة العسكرية، وتمويل عملية التحديث. وأرسلت

الصين فرقاً من الاستشاريين لإقناع السلطات البورمية بتطبيق الإصلاح السياسي بوصفه وسيلة لتخفيف الضغط الدولي. وبحسب أحد المصادر فإنه «من المحتمل أن هذا يشمل اقتباس[13] بعض العناصر الأساسية من النظام الصيني - وربما يعني تبني الديمقراطية البرلمانية لمقاربة مجلس الشعب الوطني». إن الأعمال الصينية لم تقف عند الحيلولة دون انهيار النظام، بل أدت بالهند أيضاً إلى الانقلاب على سياستها السابقة بعزل النظام (لأن دلهي كانت قلقة من وقوع رانغون عاصمة بورما في نطاق النفوذ الصيني).

لن تخيب مساعي الصين في دعم الأنظمة الفاشلة. فعقب الضغط الغربي، غيرت الصين من أساليبها في السودان وزيمبابوي وبورما. لكن هذه التغييرات التكتيكية لا تغير حقيقة أن الصين لن تدعم البتة الانتخابات المتعددة الأحزاب وحقوق الإنسان: فلماذا ستدعم حقوق الأجانب التي لا تجيزها لمواطنيها؟

القوة الوطنية الشاملة

«لا بد أنه من الصعب، ومن المزعج أحياناً، أن تجدوا أنفسكم تتلقون كل مطلب وتُدْعَوْن إلى كلّ أزمة، ويُتوقّع منكم دوماً، وفي كل مكان أن تقوموا بما يجب عليكم عمله»، بهذه الطريقة خاطب رئيس الوزراء السابق توني بلير الشعب الأمريكي في عام 1999، عندما كانت أعمال الإبادة الجماعية تجتاح كوسوفو. كان يوجه دعوته للتحرك إلى الدولة الوحيدة التي تستطيع إيقاف القتل.

وصرّح: «إن أعمال الإبادة الجماعية[14] لا يمكن البتة أن تكون مسألة داخلية بحتة» موجزاً «مبدأه الجديد للمجتمع الدولي» الذي فوّض الدول القوية بحماية مواطني البلدان الأخرى من الإساءات الخطرة لحقوق الإنسان، ولكن مع تورط الولايات المتحدة الأمريكية في مستنقع العراق، وأفغانستان، أخذ المدافعون اليوم عن القضايا العالمية يركّزون اهتمامهم أكثر فأكثر على بكين. وليس من المفاجئ البتة أن تُدعى الصين لمعالجة مشكلات الدول المجاورة مثل كوريا الشمالية، وبورما. ومن كان يعتقد أن الصين ستكون في المقدمة في النقاشات العالمية المتعلقة بتغيير المناخ، والتخصيب النووي في إيران، أو إصلاح الأراضي في زيمبابوي؟ والتطور الأكثر دراماتيكية يتمثّل في أن بكين هي في عين العاصفة المحتشدة في دارفور.

في تموز/يوليو 2007، ترأس بطل تزلج السرعة الأمريكي، الحائز على الميدالية الذهبية الأولمبية جوي تشيك وفداً إلى السفارة الصينية في العاصمة واشنطن دي سي. وزعم أن علاقة بكين مع الخرطوم تعطي الصين الفرصة للقيام بشيء لن يستطيع أي أحد آخر في العالم أن يقوم به. إنها تعطي الصينيين فرصة ليثبتوا أنهم فعلاً هم القوة التي كانوا يتطلعون إلى تحقيقها في العالم، وأنهم يستطيعون تحقيق ما عجز الغرب عن تحقيقه. وتحت الضغط[15]، ستلجأ بكين إلى استخدام نفوذها على الحكومة السودانية: ففضلاً على بيع الأسلحة للحكومة، تشتري الصين ثلثي نفط السودان، وقد استثمرت ستة مليارات دولار

في صناعتها. والأهم من ذلك، هو أن الصين قد حددت مسار عملية التفاوض الدولية في دارفور نفسها، وفي الأمم المتحدة في واشنطن، وقللت من المحاولات المختلفة لفرض عقوبات، وتعيين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. (لم يقم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلاَّ بحظر السفر وتجميد الأصول المالية لأربعة أشخاصٍ صغار الرتب).

كانت الصين تتبع مساراً واضحاً في دارفور. وقد أُحرجت من اتهامات «تمويل الإبادة الجماعية»، وحاولت ألّا تظهر بمظهر القوة المدمرة: فعيّنت مبعوثاً إلى دارفور في عام 2007، وأيدت فكرة إرسال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومارست الضغط على الحكومة السودانية للتفاوض مع القوات المتمردة. ولكن في الوقت نفسه التزمت بكين بمسار (التأثير، وعدم التدخل)، فرفضت قبول فرض عقوبات على النظام، وأصرّت على عدم وجوب نشر قوات حفظ السلام دون موافقة الحكومة السودانية. وفي محاولتها لحل الأزمة، لجأت الصين إلى استخدام مبدأ التعددية لزيادة قوتها وقوة حليفتها السودان – ملتزمة بفكرة وجوب مرور كل شيء عبر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (حيث تمتلك الصين حق الفيتو)، ومشجعة فكرة المحادثات المتعددة الأطراف. وهذا يحاكي سياسة الصين في كوريا الشمالية وبورما، حيث شجعت بكين المحادثات التي سمحت لها بتحديد مسار عملية التفاوض، محرزة تقدماً كافياً لإرضاء الغرب، ولكن ليس إلى حدٍ يهدد الأنظمة الاستبدادية التي تتطلع إلى دعم الصين.

إن سياسة الصين فى دارفور تؤكد أن فلسفة العالم المحصن الصاعدة تحمل مضامين ثورية للجغرافية السياسية. فمع بداية القرن الحادي والعشرين، تأثرت الحكومات الغربية ومواطنوها بالإبادة الجماعية في رواندا، والمعسكرات الإرهابية في أفغانستان، والتخصيب النووي في إيران، وبدأت تشعر بضرورة التدخل في البلاد التي تهدد حقوق الإنسان، والأمن الدولي. لكن بكين مصممة على الدفاع عن فكرة السيادة القديمة، مستندة إلى حقوق سيادة الدول. وتتضمن قوانينها عدم الاعتداء على البلدان الأخرى، أو عدم محاولة إسقاط الأنظمة، والأهم من ذلك كله هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبدلاً من دعم فكرة «المجتمع الدولي» لتوني بلير، يدعمون «القوة الوطنية الشاملة».

وتشجع الصين هذه الأفكار دولياً عبر اهتمامها الحديث بمبدأ التعددية. وعبر دعم الأمم المتحدة، وإنشاء منظمات إقليمية جديدة. لا تغير بكين فقط توازن القوى في أجزاء كثيرة من العالم، لكنها تؤكد أيضاً أهمية احترام السيادة الوطنية. إن التشكيلات الغربية للاتحاد الأوروبي، ولحلف شمال الأطلسي NATO -المعروفة بسياسة تشمل المشاركة بدلاً من حماية السيادة- قد وجدت نظيراً لها في اتحاد دول شرق آسيا الذي حثت الصين على تأسيسه، ومنظمة تعاون شنغهاي. عبر هذه المنظمات تعمل الصين على إعادة طمأنة الدول المجاورة من أجل نواياها السلمية، وتؤلف مجموعة اهتمام جديدة تستثني الولايات المتحدة الأمريكية. تعقد المسؤولة الأمريكية السابقة سوزان شيرك عبر المقارنة بين دبلوماسية الصين التعددية، ودبلوماسية بلادها بعد الحرب

العالمية الثانية: «كانت الولايات المتحدة الأمريكية... قادرة على إقناع الدول الأخرى بأنها لن تهددهم عبر إنشاء المؤسسات العالمية المتعددة الأطراف، وإذعانها لسلطة هذه المؤسسات. فعبر التزامها بالقوانين والأنظمة الدولية استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية[16] بكل نجاح إنشاء نظام تسلطي مهيمن. فهل ستؤدي مشاركة الصين في المؤسسات المتعددة الأطراف الإقليمية، والعالمية إلى النتائج نفسها، المتمثلة في تمكين الصين من زيادة قوتها دون بذل أي جهدٍ مضاعف لتكوينها؟

لقد أضحت الأمم المتحدة أداة فاعلة لتضخيم نظرة الصين إلى العالم. وخلافاً لروسيا التي تصرفت بتبجح -متمتعة بمقدرتها على إحباط خطط الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي علانية- تنزع الصين إلى اختيار موقف تصالحي. إنها مستعدة لرفض الأشياء عندما يجب عليها ذلك، لكنها تفضل أن تختبئ وراء الآخرين، وتعرقل الأمور دون أن يقع عليها اللوم.

في أثناء الاستعداد لحرب العراق، فقد سمحت الصين، برغم معارضتها العمل العسكري لفرنسا، وألمانيا، وروسيا بشن حملة معارضة دولية عليها. وفي عام 2005. عندما دار نقاش يتعلق بتوسيع مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، شجعت الصين البلدان الإفريقية على المطالبة بمقعد خاص بها مع حق النقض، مما أدى فعلياً إلى القضاء على محاولة اليابان الحصول على مقعدٍ دائم في مجلس الأمن. وعلى حدٍ سواء، كانت الصين ترغب في السماح لمنظمة الدول الإسلامية بتولي الرئاسة لإضعاف مجلس حقوق الإنسان الجديد. هذه الدبلوماسية

المخفية كانت فاعلة على نحو مدمّر- مسهمة تراجع هائل لنفوذ الولايات المتحدة: في عام 1995، فازت الولايات المتحدة بـ50.6 في المئة من الأصوات في الجمعية العمومية التابعة للأمم المتحدة؛ وفي عام 2006، تراجع الرقم ليصل إلى 23.6 في المئة من الأصوات فقط. أما على صعيد حقوق الإنسان[17]، فقد كانت النتائج أخطر: ارتفع معدل نجاح الصين من 43 في المئة إلى 82 في المئة، في حين تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية من 57 في المئة إلى 22 في المئة. وقد كشف مراسل نيويورك تايمز New York Times لدى الأمم المتحدة جمس تروب عن تغير واضح في أعمال الأمم المتحدة: «إن الحقيقة البدهية أن مجلس الأمن لا يستطيع التحرك إلا بالقدر الذي تسمح له به الولايات المتحدة الأمريكية[18]. وقد يُطبق هذا المثل قريباً على الصين أيضاً». قد يكون جمس تروب محقاً، فقدرة الصين في التأثير في الأمم المتحدة تزداد، وربما سنشتكي قريباً من السلوك الصيني المتعلق بالقضايا السياسية الكبرى، بدلاً من القول: «لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية لتصرّفت على نحو مختلف».

نموذج الصين

في تسعينيات القرن العشرين أثار الكاتب الساخر وانغ شو قلق السلطات الصينية لدى كتابة رواية من أفضل الروايات مبيعاً: «أرجوك لا تدعني إنساناً»، يتخيل فيها الألعاب الأولمبية في بكين، حيث تتنافس الدول لتثبت قدرة مواطنيها على تحمل الإذلال بدلاً من إثبات براعتهم الرياضية. وفي هذه المنافسة الخيالية -التي صممت الصين فيها على

الفوز بأي ثمن- يتصدر بطل الرواية سائق عربة بثلاث عجلات مهمل يُدعى يوان باو، الفريقَ الصيني بإحراز أعلى نقاط نتيجة أدائه. إن سخرية وانغ شو القاسية من هاجس بلاده الأول -بحفظ ماء الوجه- تنتهي بمشهد حزين ليوان باو الذي انتزع وجهه ليفوز بالميدالية الذهبية. إن صورة البطل العادي الذي فقد ملامحه وهو واقف في بركة من الدماء -حاملاً جلد وجهه على رأسه منتصراً- كانت توبيخاً مروعاً لأهداف البلاد بعظمة وطنية، أدت في النهاية إلى منع كتابات وانغ شو عبر حملة حكومية على ما يُعرف بالتلوث الروحي. إن البلد الذي يصفه وانغ شو كان قد أصبح معتاداً على رؤية النظام العالمي بوصفه واقعاً يجب التكيف معه.

كما حسب أن الطريقة الوحيدة لقلب الذل ابتلى به الأجانب الصين هي بتقبل الذل نفسه. من الناحية الظاهرية، فإن بكين التي تحضّر لاستقبال الألعاب الأولمبية الحقيقية عام 2008، لا يمكن أن تختلف كثيراً عما وصفه وانغ شو في روايته. ومن الداخل، يعد النظام أن الألعاب مناسبة لإظهار الصين بوصفها قوة عالمية عظمى. فالجيل الذي عاش وهو يرزح تحت وطأة الذل الوطني، أخذ يمهّد الطريق لنخبة جديدة لا تعرف في حياتها العملية سوى النجاح والمكانة الصينية.

أما في الخارج، فقد أضحت الصين حاضرةً في كل مكان: فما يقارب من نصف زعماء دول العالم[19] البالغ عددها 192 بلداً زاروا الصين في عام 2006، للإعراب عن ثنائهم وتقديرهم للعملاق الصاعد.

ولكن بالرغم من إظهار الثقة تبقى العقلية الصينية دفاعية. هذه الحالة الدفاعية لها تاريخ مثل اللجنة الأولمبية في رواية وانغ شو، حيث يحاول الفلاسفة الصينيون المعاصرون تغيير قواعد المنافسة العالمية؛ ليظهروا قدرات الصين، بدلاً من امتلاك الثقة للمنافسة وفق الشروط الراهنة.

كل الذين زاروا بكين تقريباً قاموا بالحج إلى «معبد السماء» الذي ترتفع صورته التي تشبه المشكاة بوصفه طيفاً يلوح فوق العاصمة الصينية، مقدماً لمواطنيها لمحة أيقونية عن عالم الآخرة. هذا البناء المشيّد بطريقة معقّدة -صُمم شكله وفق مبادئ الكوزمولوجيا (علم الكون) لمحاكاة الشكل الحقيقي للسماء- يرتفع عبر سلسلة من سحب رخامية بيضاء قبل الوصول إلى الهضبة عند «مذبح السماء». كان الإمبراطور في مركز النظام العالمي بكل معنى الكلمة، وحكمه لا يعترف بحدود أو قيود. وعلى الرغم من أن أباطرة سلالة المينغ كانوا يتباهون بطموحاتهم العالمية عند معبدهم المفضل، لكنهم كانوا يشيدون رمزاً وطنياً أعظم شهرة: ألا وهو سور الصين العظيم.

إن إرادة الانفتاح نفسها، والتطلع إلى العالم بدت أنها تحمل معها حاجة إلى إقامة الحدود التي يمكن أن تحمي الصين من نفوذ البربر، والغرباء. إن سلالة المينغ، كأي نظام حكم في التاريخ الصيني، كانت مُهَوَّسة بضرورة الحفاظ على وحدة الصين، وحمايتها من جيرانها. وقد نعت الصينيون هذا الهاجس بحدود «عقلية السور العظيم». إنه شعورُ بالخوف تغلغل عميقاً إلى حدٍّ تسرّب معه إلى هوية البلاد، ونمط حياتها،

وإلى أبجديتها: فجميع المدن الصينية محوطة بأسوار، وفناء المنزل الصيني التقليدي يتخذ شكل سورٍ يُحيط بفناء داخلي إحاطةً كاملةً؛ في حين أن كتابة كلمة «بلد» مؤلفة من رسمٍ له أربعة جدران.

بالرغم من أن اهتمام الصين بالسيادة الوطنية وقوة الدولة نشأ في وقت كانت تخشى فيه الصين من اعتداءات القوى الأجنبية، إلا أن هذه الأفكار أخذت الآن تتكشف للعالم في الخارج. «فعقلية السور العظيم» الراهنة لا تتعلق بحماية البلاد من الاعتدءات الأجنبية، بل تتعلق بتعزيز الرؤية الصينية للسيادة. وهذا لا يحدث وفق خطة أولية محسوبة سلفاً. إن الصين بلاد نشيطة جداً وبحاجة إلى النجاح، إلى حد أن قيادتها السياسية تختبر دوماً طرقاً جديدة لعمل الأشياء؛ فقد استخدمت مناطقها الاقتصادية الخاصة لتختبر نوعاً مختلفاً من فلسفة السوق.

وها هي الآن تختبر ألف فكرة أخرى - من الاستشارات العامة إلى التحالفات الإقليمية، ولكن من مختبر التجارب الاجتماعية هذا تنبثق رؤية عالمية جديدة ستتكوَّن مع الوقت لتحدث نموذجاً صينياً مميزاً. ثم إن تحرر الصين الخاص من الغرب قد أوجد مساراً لا غربياً بديلاً، تتبعه بقية دول العالم. إن مثال «العالم المحصّن»، الذي تستطيع فيه الدول القومية أن تعامل بعضها بعضاً في أسواق عالمية، ولكن مع الاحتفاظ بسيطرتها على مستقبلها الاقتصادي، ونظامها السياسي، وسياستها الخارجية، يظهر الآن على أنه تحدٍّ إيديولوجي لكل من فلسفة الولايات المتحدة عن «العالم المسطّح»، والتفضيل الأوروبي لمبدأ

التعددية الليبرالية. في هذه البيئة التنافسية الجديدة سيحتاج صناع السياسة الغربيون إلى تغيير أفكارهم الخاصة، إذا كانوا يريدون تعزيز قيمهم الليبرالية، وحمايتها.

إن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرناً صينياً يستبدل فيه بالماك دونالد McDonald`s المانتو mantou (الفاصولياء المطهوّة على البخار)، بوصفه طعاماً جاهزاً عالمياً مفضلاً، وCNN لن تصبح تابعة لـ CCTV، أو هوليوود تابعة للقناة الصينية الجديدة. لكن الصين ستنضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بوصفها دولة تكوّن النظام العالمي، متحدية النفوذ الغربي في إفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، والاتحاد السوفييتي السابق بنمط مختلف للعولمة. وإذا استمرت الصين في النمو، من الممكن تصور أنه في المستقبل سيشتكي المتظاهرون خارج منظمة التجارة العالمية من إجماع بكين، كما يشتكون من إجماع واشنطن. وربما يتأثرون بخطاب رئيس المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مثلما يتأثرون بخطاب حالة الاتحاد الأمريكي. ويمكن أن تتم المبالغة في نقل الصراع السياسي بين Xi وLi كما جرى في الخلافات القائمة بين سيغولين رويال ونيكولا ساركوزي، أو بين رودي جيولياني وهيلاري كلينتون. قد تصبح وسائل الإعلام العالمية مهوّسة بخطط الشيوعيين الجدد الصينيين لآسيا الوسطى، كما كانت مهوسة بمخططات المحافظين الجدد الأمريكيين للشرق الأوسط. وعندما يحاول بونو وبوب غلدوف ثانية إنقاذ إفريقيا، قد يعقدان أكبر حفل موسيقي لهما في إستاد بكين الأولمبي بدلاً من إقامته في الهايد بارك في لندن.

إن طريق الصين إلى مكانة القوة العظمى لن يكون ممهداً. ومن الممكن ألا تستمر معادلة بكين لرأسمالية الدولة، وأسواقٍ مفتوحة، ونظام سياسي مغلق حتى النهاية. ولكن من الجدير بالذكر أن الأمر قد استغرق ثلاثة أجيال حتى تأسس نموذج اقتصادي سوفييتي، لم يكد ينجح نظرياً حتى فشل في الحقيقة عملياً. وإلى اللحظة التى انهار فيها، ظل الاتحاد السوفييتي يمثّل نموذجاً بديلاً يتحدى الديمقراطية الليبرالية الغربية. لكن صعود بكين قد غيّر توازن القوى الاقتصادية والعسكرية، وها هو الآن يغيّر الأفكار العالمية المتعلّقة بالسياسة، والاقتصاد، والنظام العالمي. إن أولئك الذين ادّعوا أن الجمهورية الشعبية ستصبح ذات طابعٍ غربي مع تنامي ثروتها، ثبت أنهم كانوا مخطئين. والمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، تواجه أوروبا وأمريكا خياراً مرعباً: ألا وهو النموذج الصيني.

قائمة الشخصيات

كوي جيوان: أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة تسيغوا في بكين، وعضو بارز في «اليسار الجديد» أصبح معروفاً في الأوساط الثقافية الصينية عبر عمله على إيجاد بدائل للرأسمالية الليبرالية الجديدة. من أشهر أعماله كتاب عن قرية نان جي ومقال يدعو إلى «تحرر ثانٍ للفكر». ولد عام 1963. عندما كان والده يعمل مهندساً نووياً في سيشوان. درس كوي في جامعة هونان، ثم بدأ التحضير لشهادة الماجستير في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية CASS في بكين التي لم يكملها، وغادر إلى جامعة شيكاغو عام 1987. عاد إلى

الصين عام 2004. لأن والديه كانا مسنين، وهو ابنهما الوحيد. «انتقلت النقاشات الفكرية في التسعينيات إلى حيث وُجد الباحثون - إلى حيث يمكن نشر أفكارهم، والأهم من ذلك كله إلى هونغ كونغ. بإمكانك أن تكون مؤثراً أكثر خارج الصين؛ لأنك لا تستطيع قول كلام كثير هنا. ولكن اليوم هو أكثر حرية من الأمس، فمع وجود الشبكة الإلكترونية أصبح العالم مختلفاً. طالما أنك لا تكتب بأنه يجب إسقاط الحزب الشيوعي مباشرة، فإنك تستطيع أن تكتب ما يحلو لك».

فانغ نينغ: مفكر رائد في مجال النظرية السياسية. من أشهر أعماله كراسة مغالية في القومية، وهي من أفضل الكتب مبيعاً، حيث الذي اشترك في تأليفه مع وانغ شياو دونغ، وهو بعنوان «طريق الصين في ظل العولمة» (1999). يفخر فانغ نينغ خاصة بمقال نشره عام 1997 بعنوان: «الاشتراكية هي عن الانسجام» ويعدّ المقال الأول الذي يمثّل رابطاً بين الاشتراكية والانسجام. ويدّعي أن مقاله كان أحد العوامل التي أثارت الشعارات السياسية الرائجة الآن «المجتمع المنسجم» و«العالم المنسجم». إضافةً إلى أنه نائب مدير معهد العلوم السياسية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، فهو كاتب غزير الإنتاج في الديمقراطية، والنظرية السياسية الصينية. وقد عمل عن كثب مع الحكومة الصينية في مشروعات عدة، منها في ذلك «التقرير الحكومي عن الديمقراطية» عام 2005.

غان يانغ: أكاديمي متعاطف مع «اليسار الجديد». يعمل الآن باحثاً في مركز الدراسات الآسيوية في جامعة هونغ كونغ، حاز شهادة

الدكتوراه في جامعة شيكاغو بعد سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب احتجاجات تيانانمان. من أعماله الرئيسة «نحن نبتدع التقاليد» 1989، و«تأملات في الليبرالية» 1997. سبب غان يانغ قلق كثير من الأشخاص في «اليمين الجديد» عندما استخدم، على نحو استفزازي، عبارة: «التدمير الخلّاق» ليصف الثورة الثقافية.

هو أنغانغ: هو فتى مزعج لعلم الاقتصاد الصيني. بقصة شعره السبايكي وزيه غير الرسمي، زلزل هو أنغانغ الأكاديمية الصينية المحترمة بالحماسة ذاتها التي زلزل بها البريطاني نيغل كينيدي عالم الموسيقا الكلاسيكية. فتقرير «قدرة الصين الرسمية» الذي اشترك في تأليفه مع وانغ شوغوانغ في أثناء وجوده في يال، عُدّ إلى حد بعيد أنه من أحد أكثر الأعمال المؤثرة في اقتصاد الصين السياسي في العقدين الماضيين - بإقناع الحكومة بضرورة تعزيز دور الدولة. ألّف ما يربو على أربعين كتاباً، وهو مستشار دائم لحكومات الصين المحلية والمركزية. وهو الآن أستاذ، ومدير في مركز دراسات الصين في كلية الإدارة والسياسة العامة في جامعة تسينغوا. التقى بـ وانغ شو غوانغ في أثناء مدة دراسة ما بعد الدكتوراه في جامعة يال، وقد أصبح منذ ذلك الحين أستاذاً زائراً في عدد من الجامعات الغربية. وهو عالم الاقتصاد اليساري الجديد الأشد تأثيراً في الصين، فضلاً على أنه رائد في البحث في «ظروف الصين الوطنية». وهو شخصية مهمة، برزت في البداية في الأكاديمية الصينية للعلوم في عام 1985.

بان وي: أستاذ في كلية الدراسات الدولية، ومدير مركز الشؤون الصينية، والعالمية وكلاهما في جامعة بكين، وهو أحد اللامعين في الوسط الأكاديمي الصيني. فبحثه المتعلّق بـ «حكم القانون الاستشاري» [الحكومةالاستشارية] الذي يدعو الصين إلى صياغة نظامها السياسي على غرار سينغافورة، بدلاً من الاقتداء بالديمقراطيات الليبرالية الغربية. كان شديد التأثير، حصل على شهادة الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا في بركيلي عام 1996. وهو أحد أهم المفكرين الصينيين الأوائل في مجال الإصلاح السياسي، والتنمية الاقتصادية والسياسية في الريف الصيني. يملك بان وي توجهاً «محافظاً» يشجع النموذج الصيني للتنمية الاقتصادية والسياسية.

تشين ياكينغ: أستاذ في جامعة الصين للشؤون الخارجية، ونائب رئيس الجامعة. اشتهر بوصفه أحد أكثر الخبراء المسالمين في مجال السياسة الخارجية في الصين. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ميسوري في عام1994، يجمع ما بين وظيفة مهمة في هيئة ترعاها الحكومة -وهي جامعة الشؤون الخارجية التي أنشأها وزير الخارجية الصيني المحنّك جو أن لاي ليؤدي الدور نفسه في السياسة الخارجية، كما تفعل مدرسة الحزب المركزية في السياسة الداخلية- وبين شغفه بنظرية العلاقات الدولية. مدافع قوي عن المدرسة الصينية للعلاقات الدولية، وقد اشترك أيضاً في صناعة السياسة الخارجية للحكومة الصينية، بتقديم النصح والمشورة في قضايا مثل تعاون شرق آسيا الإقليمي.

شي ينهونغ: أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بكين الشعبية. وهو أحد أكثر المفكرين المهتمين بإستراتيجية الصين الكبرى، وقد أثار جدلاً بعرضه اقتراحات لانفراج العلاقات مع اليابان. عمل أستاذاً زائراً في كثير من الجامعات الأمريكية مثل جامعة هارفارد، وجامعة نورث كارولينا، ودنفر. هو خبير في الإستراتيجية الكبرى. شي ينهونغ هو إلى حدٍ ما دولي ليبرالي يأخذ موقفاً معتدلاً فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

وانغ هوي: أستاذ باحث في جامعة تسينغوا، محرر مشارك في المجلة الصينية الثقافية الرائدة «دوشو» Dushu من عام 1996 إلى عام 2000. وهو أحد الأعضاء البارزين في «اليسار الجديد» (وهو تجمّع من الباحثين المتمتعين بحرية نسبية الذين يطالبون الحكومة الصينية بإيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا التفاوت الاجتماعي، والتلوّث البيئي). ولد في أسرة مثقفة في جيانغسو عام 1959. وفي أثناء الثورة الثقافية، وبعد تخرجه في المدرسة المتوسطة، أصبح عاملاً في مصنعٍ للنسيج لعشرين شهراً، بعدئذٍ التحق بجامعة شينغدو قبل أن يحضر الدكتوراه في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية عام 1985. شارك وانغ هوي في مظاهرات ساحة تيانانمان في حزيران / يونيو عام 1989، ثم ذهب إلى جامعة هارفرد عام 1992. وبعد ذلك ذهب إلى جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. يقول: «عندما كنت في المدرسة المتوسطة، كنا نذهب إلى الريف كل ربيع وخريف للعمل مع الفلاحين؛ لذلك فأنا ماهرٌ في أي نوعٍ من أنواع الإنتاج الزراعي».

وانغ شاو غوانغ: أحد أكثر المفكرين المبدعين في«اليسار الجديد». أستاذٌ في الجامعة الصينية في هونغ كونغ ورئيس تحرير ذي تشاينا ريفيوTHE CHINA REVIEW، عاش خارج الصين طوال العقدين الماضيين. عضو سابق في الحرس الأحمر، حصل على درجة الدكتوراه التي يدور موضوعها حول الثورة الثقافية من جامعة كورنل عام 1990، ودرّس في جامعة يال من عام1990-2000، قبل انتقاله إلى هونغ كونغ. عام 1993، اشترك مع هيو أنغانغ بتأليف كتاب: «تقرير قدرة دولة الصين»، الذي أثار جدلاً عارماً داخل الصين أدى في النهاية إلى إجراء إصلاح جذري في نظام الضرائب. ومنذ ذلك الحين، حرر عدة تقارير مؤثرة عن الاقتصاد السياسي الصيني أثرت في صناعة القرار السياسي في الحكومة. وقد تعاون أخيراً مع بان ويي وغان يانغ في مشروع بحث يتعلق بالنموذج الصيني.

وانغ شياو دونغ: أشهر «المغالين القوميين المثقفين في الصين»، وهو غالباً في طليعة الجدل الدائر سواء كانت النقاشات تتعلق بعلاقات الصين والولايات المتحدة، أو علاقات الصين واليابان، أو في النقاش المتعلق بمشكلة الصين البيئية الذي دار أخيراً. ويعدّ كتاب «طريق الصين في ظل العولمة» China`s Road under the Shadow of Globalization الذي اشترك في تأليفه مع فانغ فينغ عام 1999، بياناً رسمياً لموجة جديدة من القومية الصينية في عصر العولمة. وعلى الرغم من أنه لا يسير في الاتجاه السائد لمجتمع السياسة الخارجية في الصين، لكنه يحظى باحترام واسعٍ، وقد عزز صلاته مع عدد من «الأمراء الصغار»، أطفال المسؤولين الكبار.

يان شوتونغ: من أبرز الشيوعين الجدد في الصين، قومي حازم، دعا إلى اتباع سياسة أكثر صراحة مع تايوان، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى أنه مدير معهد الدراسات الدولية في جامعة تسينغوا، هو أحد أشهر مفكري السياسة الخارجية في الصين. نال درجة الدكتوراه في جامعة كاليفورنيا في بركلي عام 1992. عمل أستاذاً باحثاً في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة في بكين ما بين أعوام 1982 - 1984 و1992-2000.

يانغ ياو: هو أحد علماء الاقتصاد القلائل على صعيد دراسة نتائج الانتخابات وديمقراطية القاعدة الشعبية وتأثيرها في الرفاهية الاجتماعية. أستاذ في مركز الصين للبحث الاقتصادي في جامعة بكين، ونائب مدير المركز. نال درجة الدكتوراه في جامعة ويسكونسين – ماديسون عام 1996. ينأى يانغ ياو بنفسه عن أصولية السوق التي يتبناها معظم زملائه الاقتصاديين الذين يمثّلون اليمين الجديد، وعن النزعات الشعبية «لليسار الجديد» يقول: «إن علماء الاقتصاد في الصين هم يمينيون أكثر جداً من أقرانهم في أوروبا وأمريكا، وأنا يساري؛ لأنني حصلتُ على درجة الدكتوراه في ويسكونسين التي هي إحدى أكثر الولايات اشتراكيةً في الولايات المتحدة الأمريكية. لم أدرك في ذلك الحين أن ويسكونسين كان لها تأثير كبير فيّ».

يانغ يي: انضم إلى البحرية الصينية عام 1968. وكان ملحقاً بحرياً في السفارة الصينية في واشنطن من عام 1995 إلى عام 2000. وهو الآن مدير معهد الدراسات الإستراتيجية في جامعة جيش التحرير

الشعبي للدفاع الوطني. يشرف على بحث جامعي يتعلق بإستراتيجية الأمن القومي وبإستراتيجية الصين الدولية. وهو ضابط، وباحث محترم، ومرجع بارز في السياسة الأمنية الصينية. نشر في السنوات الأخيرة بضعة مقالات مؤثرة تتعلّق بالأمن القومي في مجلة الغلوبل تايمز Global Times أثارت الاهتمام داخل الصين وخارجها.

يو كبينغ: نائب مدير المكتب المركزي للترجمة والتأليف. كان في طليعة حركات تحليل الدروس المستقاة من ديمقراطية القاعدة الشعبية والانتخابات والاستشارات العامة ونشرها. يقال: إنه مساعد غير رسمي للرئيس هيو جينتاو، وقد أثارت جدلاً مقالاته التي أُخذت من كتابه «الديمقراطية شيء جيّد» عام 2006. نال درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة بكين عام 1988، وهو أحد الأعلام البارزين في النظرية السياسية الشيوعية الصينية. بغضّ النظر عن مناصبه الأكاديمية المتعددة، فهو أيضاً كبير الخبراء في لجنة عمل جديدة مفوضة من قبل الحكومة لدراسة الماركسية، وهو نطاق بحث جديد أصبح على نحو متزايد محوراً لكثير من أفضل المنظّرين السياسيين في الصين. على الرغم من أنه قد شغل عدة مناصب حكومية، لكنه عموماً يحظى باحترام المجتمع الأكاديمي بسبب بحثه العلمي.

إضافةً إلى فانغ نينغ وآخرين قلائل، يُعد من أكثر المنظّرين الصينيين المهتمين بالنموذج الصيني للديمقراطية.

جنغ بيجيان: هو أحد أهم المفكرين الصينيين المثيرين للجدل في مجال السياسة الخارجية، والإصلاح السياسي. لديه مسيرة رسمية، وأكاديمية مميزة؛ ابتداءً بمنصبه التدريسي في الجامعة الشعبية؛ صعوداً ليصبح نائب الوزير التنفيذي لوزارة الإعلان في الصين، ونائب رئيس مدرسة الحزب المركزية. ويُقال: إنه أحد المستشارين المقرّبين من الرئيس الصيني هيو جينتاو. برز في أثناء السبعينيات والثمانينيات بوصفه أحد أبطال الإصلاح المهمين لكتابته خطابات مهمة ووثائق حزبية. ومن أهم ما كتب خطابات دنغ شياو بينغ الرئيسة في أثناء «جولته الجنوبية» عام 1992، التي جددت التزام الصين بالإصلاح الاقتصادي في أعقاب أحداث تيانانمان. في عام 2004. نظّم مشروع بحث أطلق فكرة النهوض السلمي. وعلى الرغم من عد «النهوض السلمي» قد فشل بوصفه مسعى ثقافياً أو مشروعاً سياسياً، لكن العديد من أفكاره ظلت تجد صدىً في مجتمع السياسة الخارجية الصينية الحالي. في الوقت الحاضر هو رئيس منتدى إصلاح الصين، وهو مؤسسة بحثية شبه رسمية تقدم النصح للحكومة الصينية. وقد دُعي أخيراً للمشاركة في مشروع يتعلّق بالتجديد الثقافي للصين.

جانغ ويينغ: أحد أشهر علماء الاقتصاد في الصين، وعضو بارز في اليمين الجديد. العميد المشارك الأول لكلية غوانغوا للإدارة في جامعة بكين، ومدير معهد البحث التجاري في جامعة بكين ومركز التجارة الإلكترونية. أُطلق عليه لقب «رجل العام في الاقتصاد الصيني» من قبل التلفاز المركزي الصيني CCTV عام 2002، خدم في عدة هيئات حكومية ومشتركة. نال درجة الدكتوراه في جامعة أكسفورد تحت

إشراف جيمس ميرليس الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد عام 1996، وقبل أن يلتحق بأكسفورد عام 1990 كان يعمل باحثاً في نظرية الإصلاح الاقتصادي وسياسته في هيئة الإصلاح المؤسسي الحكومي المتوقفة الآن، وكان أول من عرض فكرة إصلاح سعر المسار الثنائي في الصين. وهو مرجع وحجة في نظرية المشروعات في الصين، وله دور مؤثر في المجتمعات التجارية، والحكومية، والأكاديمية. يعد على نحو واسع مؤيداً للمدرسة الليبرالية الجديدة في الصين، وذلك بالنظر إلى تشريعات سياسته المتعلقة بتطوّر الصين الاقتصادي. ثم إنه أيضاً أحد أكثر علماء الاقتصاد المعرّضين للانتقاد في الصين اليوم.

ملحوظات

إن كثيراً من الاقتباسات التي وردت عن المفكرين الصينيين في الكتاب مستقاة من مقابلات لهم مع المؤلف. لم أدرج هذه الاقتباسات المباشرة؛ كي لا أرهق القارئ بهذه الملحوظات.

مقدمة

1. الوجود الفعلي للصين غان يانغ : «التقاليد الثلاثة الكبرى في العصر الجديد: « The Integration of the Three Traditions and the Re-emergence of the Chinese Civilization» محاضرة في جامعة تسينغوا في بكين عام 2006 (ترجمة جانغ فنغ).

2. تشييد حلم فيكتور هيغو. رسالة احتجاج لفيكتور هيغو يدين فيها حرق يوانمينجوان على يد القوات البريطانية والفرنسية في عام 1860. الترجمة الإنكليزية متوافرة على موقع: http://www.pbase.com/chlorophy/image/69158121.

3. الحلم الأمريكي هو المثل الأعلى يو كيبينغ.

«Americanization, Westernization, Signification, Modernization or Globalization of China?».

4. العنصرية المعاكسة وانغ شيادونغ « Chinese Nationalism under the Shadow of Globalization» محاضرة غير منشورة في كلية علم الاقتصاد في لندن في 7شباط/فبراير عام 2005.

5. المثقفين الصينيين كوي جيوان Second Liberation of Thought (Hong
.(Kong: Oxford University Press, 1997

6. في الثمانينيات ذهبت إلى وانغ شيادونغ، « Chinese Nationalism under
the Shadow of Globalization » محاضرة غير منشورة في كلية علم
الاقتصاد في لندن في 7شباط/فبراير2005.

7. اليوم بإمكاننا أن نرى غان يانغ، « The Grand Three Traditions in the
New Era: The Integration Of the Three Traditionsa and the
"Re-emergence of the Chinese Civilization

محاضرة في جامعة تسينغوا في بكين عام 2006 (ترجمة جانغ فنغ)

الجزء الأول

1. قبل خمسين عاماً من الشروع في البناء فرانز كافكا Great Wall of China
(London: Penguin, 2005)

2. الاقتصاد اكتسب قوة معنوية وانغ هوي « The New Criticism «In Wang
(Chaohua (ed), One China, Many Paths (London :Verso, 2003

3. 131 من أصل 274 مديراً مستقلاً جانغ هونغي «-Capitalists and Econo
,mists in the New China', Evan Jones blog

http//alertandalarmed. blogspot.com

4. يُعرفون باستهزاء على أنهم فان شيبة fanshipai أو «إثن مهما» بعد
وفاة ماو، خلفه هوا غوافنغ الذي أعلن ما أصبح يُعرف بـ «سياسة اثن مهما

اثنين» «two whatevers policy» (يجب أن يؤيد الحزب قرارات سياسية اثن مهما التي يتخذها الرئيس ماو، ويجب أن يتبع أي تعليماتٍ يعطيها الرئيس ماو) بعد أن جاء دنغ شياو بينغ إلى السلطة، أصبح المحافظون الذين تمسكوا بعناد بالسياسات الماوية يعرفون بـ (حزب إثن مهما).

5. جانغ وينغ لديه شيء مفضّل إدوارد س. ستينفلد، «الأحصنة المطلية»: ثقافة الإصلاح وظاهرة الإصلاح الجزئي " MIT, October 2003, to be published in Edward S. Steinfled, China`s Market Visions Forthcoming

6. نظرية «التسعير الثنائي المسار» Fan Gang, China`s 'Dual-Track Transition' Toward the Market: Achievements and Problems, أبحاث للنشر (burlingame, CA: The 19990 Institute)

7. كنتيجة من المصدر نفسه.

8. حظر النشاط البحري سو شياوكانغ ووانغ لوكسيانغ Deathsong of the river: a reader`s guide to the Chinese TV series Heshang قدّمها، وترجمها وذيّلها Richard W. Bodman and Pin P.Wan (Ithaca: East Asia program, Cornell Universirty 1991)

9. في الصباح الباكر وانغ هوي، China`s New Order: society, Politics and Economies In transition (Cambridge, MA:Havared University (Press, 2003

10. مطلبات اقتصادية واجتماعية من المصدر نفسه.

11. كما نسي الناس من المصدر نفسه.

12. أولئك الذين اعتقدوا من المصدر نفسه.

13. إن الصين عالقة Jehangir S. Pocha, " China`s New Left,
New Perspectives Quartly, 22 (2) (2005), 25 - 31

14. خُلّدت كوي جيوان ودنغ يانغتاو ومياو جوانغ Nanjie Village
(Beijing: Dangdai Zhongguo Chubanshe, 1996)

15. التجربة الحالية كوي جيوان وروبيرتو مانغابيرا أنغر « China In the Russian
Mirror, New Left Review, I /208, November – December 1994

15. الأضعف في العالم هو أنغانغ ووانغ شاوغوانغ, Strengthen the leading
role of the central government in the transition to a market
economy: تقرير بحث يتعلّق -Li China`s state capacity(Shennyan:
(aoning Renmin Chubanshe, 1993

17. أوضحا أنه مقتبس من Fewsmith, China Since Tiananment: the politics
(of transition (Cambridge: Cambridge University Press, 2001

18. **أقوياء كالحكومة المركزية في أثناء فترة الثمانينيات** النسبة المئوية لـ «دخل الميزانية الفائض» هذا ارتفع من 31 في المئة من دخل الموازنة في عام 1978 إلى 98 في المئة في عام 1989.

19. 15 **في المئة للناتج المحلي الاجمالي** للصين هو أنغانغ " الفساد هو ثقب أسود هائل – الكشف العام للتكاليف الاقتصادية كنتيجة للفساد " في كتاب هو أنغانغ, Great Transformation in China (Beijing: Centre for
(Chinese Studies, Tsinghua University, 2005

20. **حجتهم الأقوى جاهنغار** عزيز ولي كوي. «يشرحان استهلاك الصين البطيء: الدور المهمل للدخل المحلي» (Washington: IMF, 2007).

21. **لكلا السببين الكفاءة** والمبدأ جانغ هوني: «أصحاب رؤوس الأموال وعلماء الاقتصاد في الصين الجديدة»

Evan Jones blog, http//alertandalarmed. blogspot.com

22. **ربع أراضي الصين** هو أنغانغ. لماذا ينمو اقتصاد الصين بسرعة هائلة ؟ في كتاب

Great Transformations in China (Beijing: Centre for China Studies, Tsinghua University, 2005).

23 **مخلفات إنسانية وحيوانية**

Elizabeth C. Economy, The Great Leap Backward , Foreign Affairs, 86 (5) (September/October 2007)

24. **الناتج المحلي الإجمالي قضايا الصين أولاً:**

green GPD report, Chinadialogue. net (7September 2006)

25. **معجزة الصين الاقتصادية أندريا لورنز** «انتحار الصين البيئي»: وزير الحكومة يتحدث في النسخة الإنكليزية لصحيفة Der spiegel, April 2005.

26. **استقطبت عشرات الآلاف من الناس**

Elizabeth C. Economy, The Great Leap Backward, Foreign Affairs, 86 (5) (September/October 2007)

27. **تقارير الناتج المحلي الإجمالي الأخضر** الصين توقف دراسة الناتج المحلي الإجمالي الأخضر، يقول تقرير، Reuters, 23 July 2007

28. بالمقارنة مع 150,000 اليوم C. Fred Bresten, Bates Gill Nicholas R. Lardy and Derek Mitchell, China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know about the Emerging (Superpower (New York: PublicAffairs Books, 2007

29. **أو 45 مليون وظيفة** (من المصدر نفسه)

30. **البيروقراطيون... لا يتحملون** مخاطر جانغ ويينغ، 'China`s SOE Reform: Acoperate Governance Perspective'، ورقة عمل، جامعة بكين، 1998

31. **الدولة تملك** 60 في المئة هاري ج جلبر

The Dragon and The Foreign Devils: China and the World, 1100 BC to the Present (London: Bloomsbury, 2007)

32. **بالكاد ثلث:** إدوارد إس ستانفيلد، «الأحصنة المطلية» ثقافة الإصلاح وظاهرة الإصلاح الجزئي 2003 MIT, October، (معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا) ستنشر في كتاب إدوارد إس ستانفيلد القادم China`s Market Visions

33. **عندما تشرق الشمس**

'The (internally) Collected Quotation Of Chen Lingyu', http://chinadigitaltimes. net, September 2006

34. **خطتهما لبناء «مجتمع متناغم»** باري ناوتون،

The New Common Economic Program: China`s 11th Five Year Plan and What It Means', 'Stanford University, Hoover Instituion, Chian Leadership Monitor, no. 16 (Fall 2005)

الجزء الثاني

1. **التمهيد للانتخابات** Shuan Wang and Yang Yao، «ديمقراطية القاعدة الشعبية والحكم المحلي: دليل من الريف الصيني» بحث غير منشور شباط/فبراير 2006؛ يان شن ووانغ ياو، «ديمقراطية القاعدة الشعبية وتوزيع الدخل: دليل من انتخابات القروية في الصين» بحث غير منشور نيسان / أبريل 2006.

2. **إنها ترجع** James Fishikin, He Baogang, AliceSiu، «التشاور العام في الصين: أول اقتراع تشاوري» بحث غير منشور، 2005.

3. **إنها تظهر أن الحكومات** (المصدرنفسه).

4. **قد ازدادت عشرة أضعاف** C. Fred Bergsten, Bates Gill, Nicholas R. Lardy and Derek Mitchell, China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know about the Emerging Superpower ((New York: Public Affairs Books, 2007

5. **كان هناك سبع عشرة** (المصدر نفسه).

6. **تمت مصادرة أراضيهم** (المصدر نفسه).

7. **مليونا شخصٍ آخرين** (المصدر نفسه).

8. **لم يحدث أي تغيير على الإطلاق** Wang Shaoguang, ' Patterns of China`s Public policy agenda setting', China Social Sciences issue 5 2006 (ترجمة جانغ فنغ).

الجزء الثالث

1. **نهوض الصين** 'Yan Xuetong, 'The Rise of China in Chinese Eyes Journal of Contemporary China, 10 (26) (2001), 33 - 44 .

2. القوة الشاملة Yan Xuetong'The Rise of China in Chinese Eyes'
Journal of Contemporary China, 10 (26) (2001) 33 - 44.

3. كان يقصد دنغ شياوبينغ هذا تطوّر فيما بعد إلى إستراتيجية تضم أربعاً وعشرين صفة حرف :«راقب بهدوء؛ احفظ مكانتنا؛ تعامل مع الأمور بهدوء؛ أخفِ قدراتنا إلى أن تحين الفرصة المناسبة؛ كن جيداً في الحفاظ على الابتعاد /انزواء؛ ولا تدع أبداً القيادة».

4. الصين لن تأخذ
Zheng Bijian, Peacful Rise – China`s New Road to Development (Beijing: Central Party School Publishing House, 2005).

5. فاترة وأقل عدوانية Wang Jisi, 'Peacful Rise: A Discourse on China', 2006. محاضرة غير منشورة London School of Economics, 8 May 2006

6. في خطاباتٍ لاحقة Zheng Bijian, Peacful Rise – China`s New Road to Development (Beijing: Central Party School Publishing House, 2005)

7. الولايات المتحدة تمتلك Yang Yi, 'Occuping the Moral Height of Enriching our Country and Empowering our Military', Global Times, 27April 2006 (ترجمة جانغ فنغ).

8. لقد أقامت حتى الآن Tim Jonson, 'As China Rises, Many Rush to Get on Middle Kingdom Bandwagon ', San Jose Mercury News, 25 October 2005

9. فتحت جامعاتها Joshua Kurlantzick, 'Responding to China`s Charm Offensive, 'Foreign Policy in Focus Commentary, www.fpif.org

10. إن ما قد نشهده اليوم

Fransis Fukuyama, 'The End of Histrory?'The National Interest, Summer 1989

11. قد تشكل حتى Yan Xuetong, 'The Rise of China and Its Powe Status' Chinese Journal of International Poli

12. أخيراً أجرته وكالة أنباء البي بي سي العالمية

'China`s influence seen positive' www.bbc. co. uk, 5 March 2005

13. إذا لم يكن لديك

Tim Jonson, 'China`s Rising: China`s Global Influence Grows in Diplomacy, Trade, Culture', Knight Ridder Newspapers, 26 October 2005.

14. معيار تنظيمي جديد Cooperative security is cheaper, more secure' scholars say' Stanford University News Service, 8 April 1992

15. لتعزيز علاقتها المميزة Yan Xuetong, 'The Rise of China and its Power Status', Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, 2006

16. ما إن انضمت [الصين] Qin Yaping and Wei Ling, 'Structures, Processes and the Socialization of Power: East Asian Community Building and the Rise of China', بحث غير منشور، 2006

17. **إذا عارضت الصين (المصدر نفسه)**

18. **في مقال** Yang Yi 'Occupying the Moral Height of Enriching our Country and Empowering Military'

غلوبال تايمز 27 نيسان/ إبريل، 2006 (ترجمة زانغ فنغ).

19. **إن الازدهار الاقتصادي** كياو ليانغ ووانغ زيانغسو، صراع غير محدود (بكين: بيت الأدب والفنون للطباعة، 1999)

20. **فهي غالباً** ما تصوّر الخصم.

21. **هناك قوى كبرى** بعيدة النظر.

الخاتمة

1. «**كيف يمكن أن نمنع الولايات المتحدة الأمريكية من التراجع** بسرعة كبيرة؟

2. **لتكوين الولايات المتحدة الأمريكية** شن دينغلي، غلوبال تايمز، 19 كانون الأول / سبتمبر 2005 (ترجمة زانغ فنغ).

3. **عبر السنوات القادمة** «كيف تدير الصين الاقتصاد العالمي، ذي إيكونوميست، 28 تموز / يوليو، 2005.

4. **حتى مارتن ديفيس إفريقية** «مناطق اقتصادية خاصة ودهاليز بنية تحتية: تنمية الصين. نموذج يصل إلى إفريقية، جامعة ستيلين بوش، مقالة لم تنشر أيار/ مايو، 2007.

5. **هذه الحكومات** جيفيري ساش، «صندوق النقد الدولي والإنفلونزا الآسيوية» نظرة عامة أمريكية، 9 آذار/ مارس، 1998.

6. **هذه القصة تكررت** كريس آلدن، رفع التنين: نحو إفريقية التي تستطيع أن تقول: لا»، يل غلوبال أون لاين الأول من آذار/ مارس 2005، http://yaleglobal.yale.edu

7. **الحكومة الصينية** آندرو ليونارد. «لا إجماع بكين: هل هي ليبرالية جديدة بمواصفات صينية أم طريقة ثالثة مغرقة في الضياع؟».www.salou.com

8. **ابتكر التعبير** آرك بادينغتون «الحرية في العالم 2007: ركود الحرية وسط ديمقراطية مؤجلة» (واشنطن دي سي: بيت الحرية 2007).

9. **تأثير فاتر** كارل غيرشمان. «الحركة الارتجاعية ضد مؤازرة الديمقراطية». «شهادة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية». 8 حزيران/ يونيو. 2007.

10. **كتاب قادة عن الديمقراطية** توماس كاروذرز حركة ارتجاعية مناوئة للترويج للديمقراطية. الشؤون الخارجية آذار/ نيسان (مارس/ أبريل). 2006.

11. **مساعدات الصين الخارجية المتنامية** كينيث روث. «ملء فراغ القيادة: أين الاتحاد الأوروبي؟» (نيويورك: منظمة هيومان رايتس واتش. 2007).

12. **الصين توفر إمدادات أيضاً** تقرير للجنة الكونفرس المكلفة بمراجعة العلاقات الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين http/www.ussc.gov.2006

13. **هذا من المحتمل أن يتضمن** لاري جاغان. «أفضل رفاق بكين السيئين من ميانمار». آسيا تايمز. 13 حزيران/ يونيو. 2007.

14. **أعمال إبادة** توني بلير. «عقيدة المجتمع الدولي». خطاب في النادي الاقتصادي في شيكاغو. 24 نيسان/ أبريل 1999.

15. **بكين واقعة تحت ضغط** «استثمارات النفط الصينية في السودان تبلغ ستة مليارات دولار أمريكي. ذي هيرالد خرطوم. 27 حزيران/ يونيو. 2007.

16. **كانت الولايات المتحدة** سوزان شيرك، ديبلوماسية الصين متعددة الجوانب في آسيا-باسيفيك بينة للجنة مراجعة العلاقات الأمنية والاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، 12-13 شباط/ فبراير، 2004.

17. **عن حقوق الإنسان** ريتشارد غوان، «قوة بيان الأمم المتحدة» نيويورك تايمز مجلس العلاقات الخارجية الأوروبي، متعاون).

18. **تحول نموذج** جيمس تروب، «العالم تبعاً للصين»، نيويورك تايمز، 3 أيلول/ سيتمبر، 2006.

19. **تقريباً نصف القادة** لوناي-كيونغ «الصين تأخذ موقعها على المسرح الدولي»، تشانيا ديلي، 30 كانون الأول/ ديسمبر، 2006.